الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : مقاولاتية

من طرف :

بعزيز حمه

عنوان الأطروحة:

متطلبات الإبداع والابتكار المقاولاتي في ظل اقتصاد المعرفة

دراسة عينة من الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275

أطروحة مناقشة بتاريخ 2025/05/07 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	عثماني احسين	أستاذ	أم البواقي	رئيسا
02	بوكثير جبار	أستاذ	أم البواقي	مشرفا
03	خميلي فريد	أستاذ محاضر أ	أم البواقي	مشرفا مساعدا
04	توبي عبد المالك	أستاذ محاضر أ	باتنة 1	ممتحنا
05	معتوق سامية	أستاذ محاضر أ	أم البواقي	ممتحنا
06	الواعر لخميسي	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي ميلة	ممتحنا
07	مهدي مراد	أستاذ محاضر أ	تبسة	ممتحنا

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله، الكريم ذو الفضل العظيم، نور السموات والأرض الرحمن عما يصفون

والصلاة على السراج المنير في كل وقت وحين محمد صلى الله عليه وسلم.

أبي... أمي لو إجتمعت بحور الدنيا كلها لتكون مدادا وأوراق الشجر كلها لتكون كتابا لما كفتني لأوفي حقكما عليا، يشتاق إليكم قلبي وأنتم بين أضلعي وتشتاق إليكم عيني وأنتم في سوادها

أطال الله عمركما وحفظكما ان شاء الله.

أهدي هذا العمل إلى:

الشمعة التي أحرقت نفسها لتنير طريقي.. البداية والنهاية لكل فرحة في حياتي... أمي.

إلى من كان يغرق ويطفوا في بحر الحياة... يقاوم الصعاب لأجلي... أبي.

إلى جميع إخوتي وأخواتي...

إلى أصدقائي وأحبابي وزملائي...

إلى كل المرضى... أمدكم الله بالصحة والعافية ورزقكم شفاءا لا يغادر سقما...

إلى كل من حمل ذرة ود وصحبة وحب في قلبه وابتسم في وجهي...

شكر وتقدير

الحمدلله رب العالمين الذي أمدنا بالصبر والقوة ووفقني لإنجاز هذا العمل وإتمامه والذي نسأله أن ينفعنا بما علمنا، ويزدنا علما إنه هو العليم الحكيم

أولا أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى أستاذي البروفيسور "جبار بوكثير" الذي اعتبره قدوة لي وأشكره على توجيهاته ونصائحه وتشجيعه، كما أحيي فيه التواضع والأخلاق العالية وحسن المعاملة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور "خميلي فريد" نظير ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات ونصح وإشرافه على تنظيم مجهوداتي ومعلوماتي ومرافقته لنا في إنجاز هذا العمل، وأحييه على تواضعه وأخلاقه العالية.

كما أوجه شكري لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل

وأشكر كل من ساعدني ووجهني لإتمام هذه الأطروحة

بعزيز حمه

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الإبداع والابتكار المقاولاتي في ظل بيئة الاقتصاد المعرفي والذي يعد كأحد المحركات الرئيسية للنمو والتطور إضافة لاستكشاف دور التعليم والتدريب في تعزيز روح المقاولة لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275 مع التركيز على التكنولوجيا والسياسات التعليمية والحكومية الملائمة والمساعدة على الإبداع والابتكار، وللإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج التحليلي القياسي لتحديد التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة، واعتمدنا على الاستبيان حيث تم توزيعه على عينة من الطلبة الخرجيين في إطار القرر الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 والذي يحدد كيفيات الحصول على شهادة جامعية– مؤسسة ناشئة وقد بلغ حجم العينة 204 طالب، ولتحليل هذه العينة قمنا بتطبيق تقنية نمذجة المعادلات الهيكلية ذات على المربعات الصغرى الجزئية (PLS–SEM) باستخدام برمجية WarpPLS 8.0.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن أبعاد اقتصاد المعرفة والمتمثلة في التعليم والتدريب، البيئة القانونية والثقافية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر بنسب متقاربة على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.

الكلمات المفتاحية: الإبداع والابتكار المقاولاتي، اقتصاد المعرفة، أبعاد اقتصاد المعرفة، القرار الوزاري 1275، النمذجة بالمعادلات الهيكلية.

Abstract:

The current study aimed to examine the factors affecting the entrepreneurial creativity and innovation within the environment of knowledge economy, which is considered as a key to growth and development. Besides, it explored the role of education and training in enhancing the entrepreneurial spirit among the graduates of the Ministerial Decree 1275. The research also focused on the technology and the appropriate educational and governmental policies conducive to creativity and innovation. To determine the direct and indirect effects among the variables of the study, we used a quantitative analytical method. We distributed a questionnaire to 204 students who graduated within the framework of the Ministerial decree 1275, issued on 27 September 2022, specifying the ways for obtaining a university degree for Startups. Then, we applied the Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) technique using WarpPLS 8.0 software to analyse the data. The findings revealed that the knowledge economy dimensions, including education and training, the legal and the cultural environment and the information and communication technologies, affect in similar proportions the entrepreneurial creativity and innovation of the aformentioned students.

Key words: Entrepreneurial Creativity and Innovation; Knowledge Economy; Knowledge Economy Dimensions; Ministerial Decree 1275; Structural Equation Modeling

Résumé

La présente étude vise à examiner les facteurs influençant la créativité entrepreneuriale et l'innovation dans le cadre de l'économie de la connaissance, considérée comme un élément clé de la croissance et du développement. En outre, elle explore le rôle de l'éducation et de la formation dans le renforcement de l'esprit entrepreneurial chez les diplômés du décret ministériel 1275. La recherche se concentre également sur la technologie ainsi que sur les politiques éducatives et gouvernementales appropriées, propices à la créativité et à l'innovation. Afin de déterminer les effets directs et indirects entre les variables de l'étude, nous avons utilisé une méthode d'analyse quantitative. Nous avons distribué un questionnaire à 204 étudiants diplômés dans le cadre du décret ministériel 1275, publié le 27 septembre 2022, spécifiant les moyens d'obtenir un diplôme universitaire pour les startups. Ensuite, nous avons appliqué la technique de modélisation par équations structurelles à moindres carrés partiels (PLS-SEM) en utilisant le logiciel WarpPLS 8.0 pour analyser les données. Les résultant ont révélé que les dimensions de l'économie de la connaissance, y compris l'éducation et la formation, l'environnement juridique et culturel ainsi que les technologies de l'information et de la communication, influencent de manière similaire la créativité entrepreneuriale et l'innovation chez les étudiants concernés.

Mots-clés : Créativité entrepreneuriale et innovation; Economie de la connaissance; Dimensions de l'économie de la connaissance; Décret ministériel 1275; Modélisation par équations structurelles.

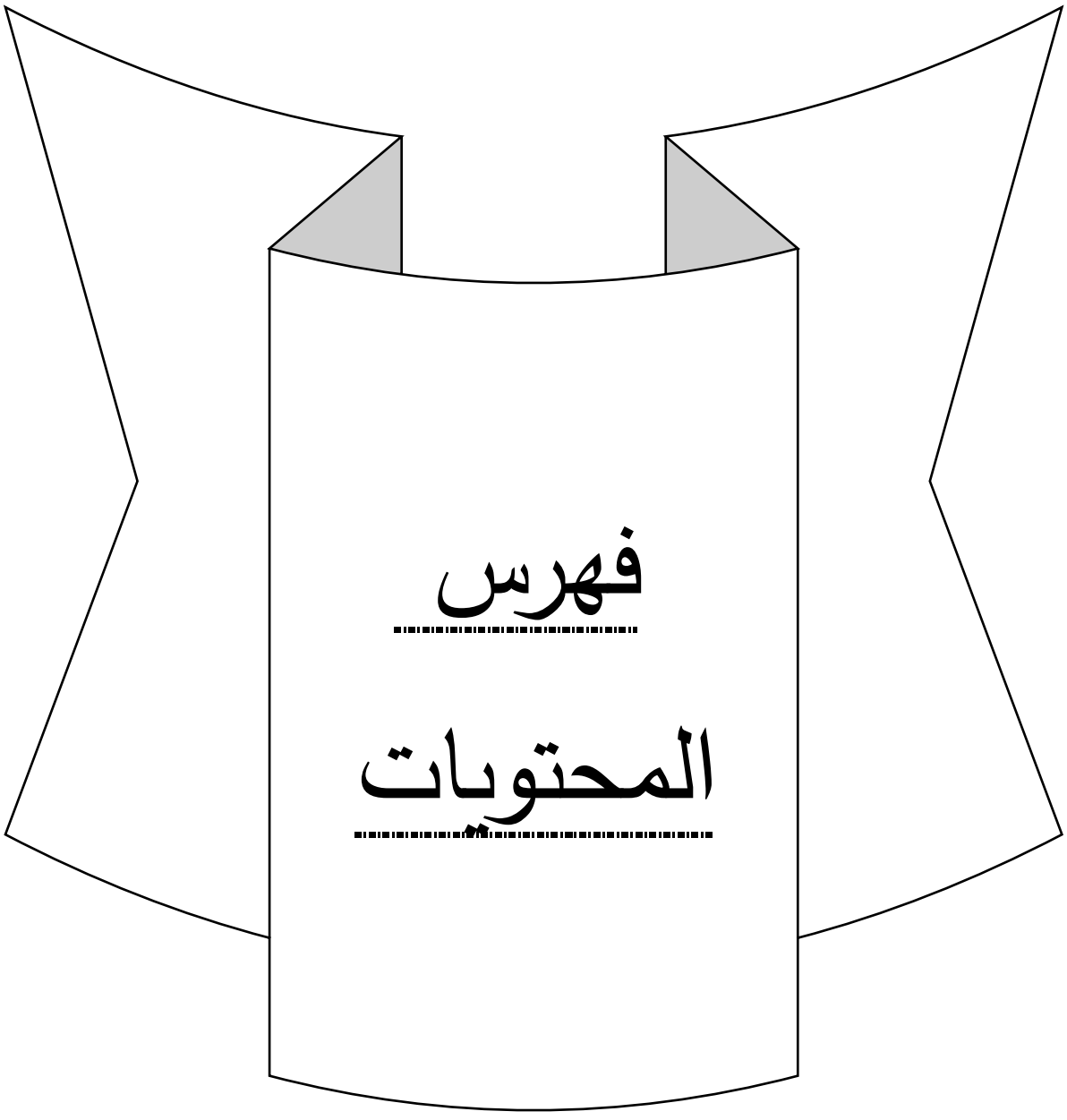
فهرس
المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	vi
الشكر	vi
الملخص	vi
قائمة المحتويات	v
قائمة الجدوال	X
قائمة الأشكال	Xii
قائمة الملاحق	Xiv
قائمة المختصرات	xv
المقدمة	أ-و
الفصل الأول: مراجعة أدبيات الدراسة	01
I. قراءة في الدراسات السابقة	03
1. عرض وتحليل الدراسات السابقة لمحور الإبداع والابتكار المقاولاتي	03
2. عرض وتحليل الدراسات السابقة لمحور اقتصاد المعرفة	12
3. ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	24
II. الإطار النظري للمقاولاتية	24
1. ماهية المقاولاتية	24
1.1. التطور التاريخي للمقاولاتية حسب مختلف الاتجاهات الفكرية	25
2.1. تعريف المقاولاتية	28
3.1 أهمية المقاولاتية	29
4.1. العوامل المحفزة على المقاولاتية	31
5.1. مقومات الفكر المقاولاتي	32
2. مفهوم المقاول	35
1.2. تعريف المقاول	35
2.2. خصائص المقاول	36
3.2. أنواع المقاولين	37

قائمة المحتويات .....

3. الإبداع والابتكار المقاولاتي	38
1.3. مفهوم الإبداع	39
2.3. مفهوم الابتكار	41
3.3. أهمية الابتكار للدول	44
III. المؤسسات الناشئة في الجزائر واقعها، آفاقها وهياكل دعمها	45
1. تعريف المؤسسات الناشئة	45
2. أهمية المؤسسات الناشئة	49
3. هيئات دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة	52
4. حاضنات الأعمال كآلية داعمة ومرافقة للمؤسسات الناشئة	57
5. واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر	60
خلاصة الفصل	65
الفصل الثاني: اقتصاد المعرفة، مفاهيم ومؤشرات القياس	66
I. المفاهيم الأساسية لاقتصاد المعرفة	68
1. مفهوم المعرفة	68
2. أنواع المعرفة	70
3. مفهوم مجتمع المعرفة	73
4. مفهوم اقتصاد المعرفة	75
5. ركائز اقتصاد المعرفة	78
6. مظاهر انتشار المعرفة	80
7. المستلزمات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة	82
8. أهمية اقتصاد المعرفة	83
9. فوائد اقتصاد المعرفة	84
10. معوقات الإندماج في اقتصاد المعرفة	86
II. قراءة في مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة	87
1. مؤشر البنك الدولي	87
2. مؤشر اقتصاد المعرفة للمفوضية الأوروبية	93
3. مؤشر المعرفة العالمي	96

قائمة المحتويات .....

4. مؤشر الابتكار العالمي	108
5. مؤشر التنافسية العالمية	114
6. مؤشر المعرفة العربي	119
III. موضع الجزائر في مؤشرات المعرفة العالمية	135
1. نشأة اقتصاد المعرفة في الجزائر	135
2. موضع الجزائر في مؤشر البنك الدولي	137
3. موضع الجزائر في مؤشر البحث والتطوير والابتكار	145
4. موضع الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي	149
5. موضع الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي	151
6. موضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية	152
خلاصة الفصل	154
الفصل الثالث: دراسة قياسية لاقتصاد المعرفة والإبداع والابتكار المقاولاتي	155
I. مفهوم القرار الوزاري 1275	157
1. الفئة المستهدفة من القرار	157
2. البرنامج التدريبي ومحتوى الدورات	160
II. الطريقة والأدوات	161
1. أداة الدراسة	162
2. عينة الدراسة	166
III. النتائج	168
1. تقييم نموذج الدراسة	168
1.1. اختبار النموذج القياسي	168
1.1.1.الصدق التقاربي	168
2.1.1.الصدق التمايزي	171
2.1. تقييم النموذج الهيكلي	173
2. اختبار الفرضيات	181
IV. مناقشة النتائج	184
خلاصة الفصل	189

قائمة المحتويات .....

الخاتمة	190
قائمة المراجع	194
قائمة الملاحق	208

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	نشأة المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية	25
02	مقارنة بين المقاول، المدير والقائد	38
03	تصنيفات الباحثين للمعرفة	70
04	مستويات اقتصاد المعرفة	90
05	المؤشرات الفرعية لمؤشر المفوضية الأوروبية لقياس المعرفة	93
06	ترتيب الجزائر في مؤشر المعرفة للبنك الدولي 2017-2023	137
07	تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت والنقال في الجزائر	139
08	حظيرة مشتركي الهاتف الثابت حسب نوع الخدمة 2023	140
09	توزيع حظيرة مشتركي الهاتف النقال 2023	142
10	ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي 2020-2022	146
11	الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر لسنتي 2023-2024	148
12	ترتيب الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي GKI	149
13	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات القطاعية لمؤشر الابتكار العالمي لسنة 2023	151
14	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2017-2020	152
15	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	162
16	فقرات متغير الإبداع والابتكار المقاولاتي	163
17	فقرات متغير البيئة القانونية والثقافية	164
18	فقرات متغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	165
19	فقرات متغير التعليم والتدريب	166
20	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	167
21	نتائج الصدق التقاربي للنموذج باستخدام متوسط التباين المستخرج، معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الثبات المركب	169
22	اختبار النموذج القياسي	170

23	نتائج الصدق التمايزي وفق معيار فورنر لاركر (Fornell–Larcker)	171
24	نتائج الصدق التمايزي وفق معيار HTMT	172
25	معامل تضخم التباين (VIF) لمتغيرات الدراسة	173
26	قيم معاملات المسار Path Coefficients	174
27	نتائج معامل التفسير R^2	175
28	حجم الأثر F^2	176
29	قدرة النموذج على التنبؤ Q^2	177
30	ملاءمة النموذج ومؤشرات الجودة	179
31	اختبار الفرضيات المباشرة	182
32	التأثير غير المباشر (الوساطة)	184
33	ملخص لنتائج اختبار الفرضيات	187

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (01): هيكل الفصل الأول	02
الشكل (02): هيكل الفصل الثاني	67
الشكل (03): ركائز اقتصاد المعرفة	80
الشكل (04): منهجية البنك الدولي في قياس (KI) و(KEI)	92
الشكل (05): تركيبة مؤشر المعرفة العالمي	107
الشكل (06): الإطار العام لمؤشر الابتكار العالمي	113
الشكل (07): محاور مؤشر التنافسية العالمية	118
الشكل (08): مكونات مؤشر المعرفة العربي	119
الشكل (09): الركائز الرئيسية لمؤشر التعليم ما قبل الجامعي	121
الشكل (10): الركائز الرئيسية لمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني	123
الشكل (11): مكونات مؤشر التعليم العالي	126
الشكل (12): التركيبة الهيكلية لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	127
الشكل (13): مكونات مؤشر الاقتصاد	130
الشكل (14): الهيكل الإجمالي لمؤشر البحث والتطوير والابتكار	134
الشكل (15): تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت خلال الفترة 2012-2022	140
الشكل (16): تطور عدد مشتركي الهاتف النقال خلال الفترة 2012-2023	141
الشكل (17): وضعية حظيرة المشتركين حسب التكنولوجيا	141
الشكل (18): توزيع حصص السوق في عدد المشتركين لسنة 2023	143
الشكل (19): تطور رقم الأعمال للهاتف الثابت والنقال للفترة 2010-2022	143
الشكل (20): نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر	145
الشكل (21): تطور براءات الاختراع في الجزائر خلال الفترة 2011-2023	147
الشكل (22): توزيع الميزانية المخصصة على قطاع التعليم العالي لسنة 2024	148
الشكل (23): أداء الجزائر ضمن المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي 2021	150
الشكل (24): ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي 2017-2023	151

قائمة الأشكال .....

الشكل (25): منحنى يمثل ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية بالمقارنة مع عدد الدول خلال الفترة 2017-2020	153
الشكل (26): هيكل الفصل الثالث	156
الشكل (27): النموذج العام للدراسة	178

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
الملحق (01): استبيان الدراسة	209
الملحق (02): قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة (استمارة الاستبيان)	214
الملحق (03): عرض نتائج المتغيرات الكامنة	215
الملحق (04): معاملات التشبع	216
الملحق (05): مصفوفة فورنر لاركر(Fornell–Larcker)	216
الملحق (06): نسبة الأحادية وسمة التغاير: Ratio Heterotrait–Monotrait (HTMT)	217
الملحق (07): معامل تضخم التباين (VIF) لمتغيرات الدراسة	217
الملحق (08): قيم معاملات المسار Path Coefficients	217
الملحق (09): حجم الأثر F^2	218
الملحق (10): إحصائية (p–value)	218
الملحق (11): الانحراف المعياري (Standard Deviatian)	218
الملحق (12): إحصائية T	219
الملحق (13): التأثير غير المباشر	219
الملحق (14): الانحراف المعياري للتأثير غير المباشر (الوساطة)	219
الملحق (15): إحصائية (p–value) للتأثير غير المباشر	220
الملحق (16): ملاءمة النموذج ومؤشرات الجودة	220

قائمة المختصرات

KAM	Knowledge Assessment Methodology
KI	Knowledge Index
KEI	Knowledge Economy Index
GII	Global Innovation Index
GCI	The Globale Competitiveness Index
SEM	Structural equations modeling
PLS	Partial least squares
AVE	Average variance extracted
VIF	Variance inflation factor
HTMT	Ratio Heterotrait–Monotrait
R^2	Coefficient of determination
Q^2	Predictive Relvance
F^2	Effect sizes
GOF	Goodness–of–fit index
APC	Average path coefficient
ARS	Average R–squared
AARS	Average adjusted R–squared
AVIF	Average block vif
AFVIF	Average full colinearty
SPR	Simpson's paradox ratio
RSCR	R–squared contrition ratio
SSR	Statistical suppression ratio
NLBCDR	Nonlinear bivariate causlity direction ratio
SRMR	Standardized root mean squared residual
SMAR	Standardized mean absolute residual

SChS	**Standardized chi-squared with 189 degrees of freedom**
STDCR	**Standardized threshold difference count ratio**
STDSR	**Standardized threshold difference sum ratio**

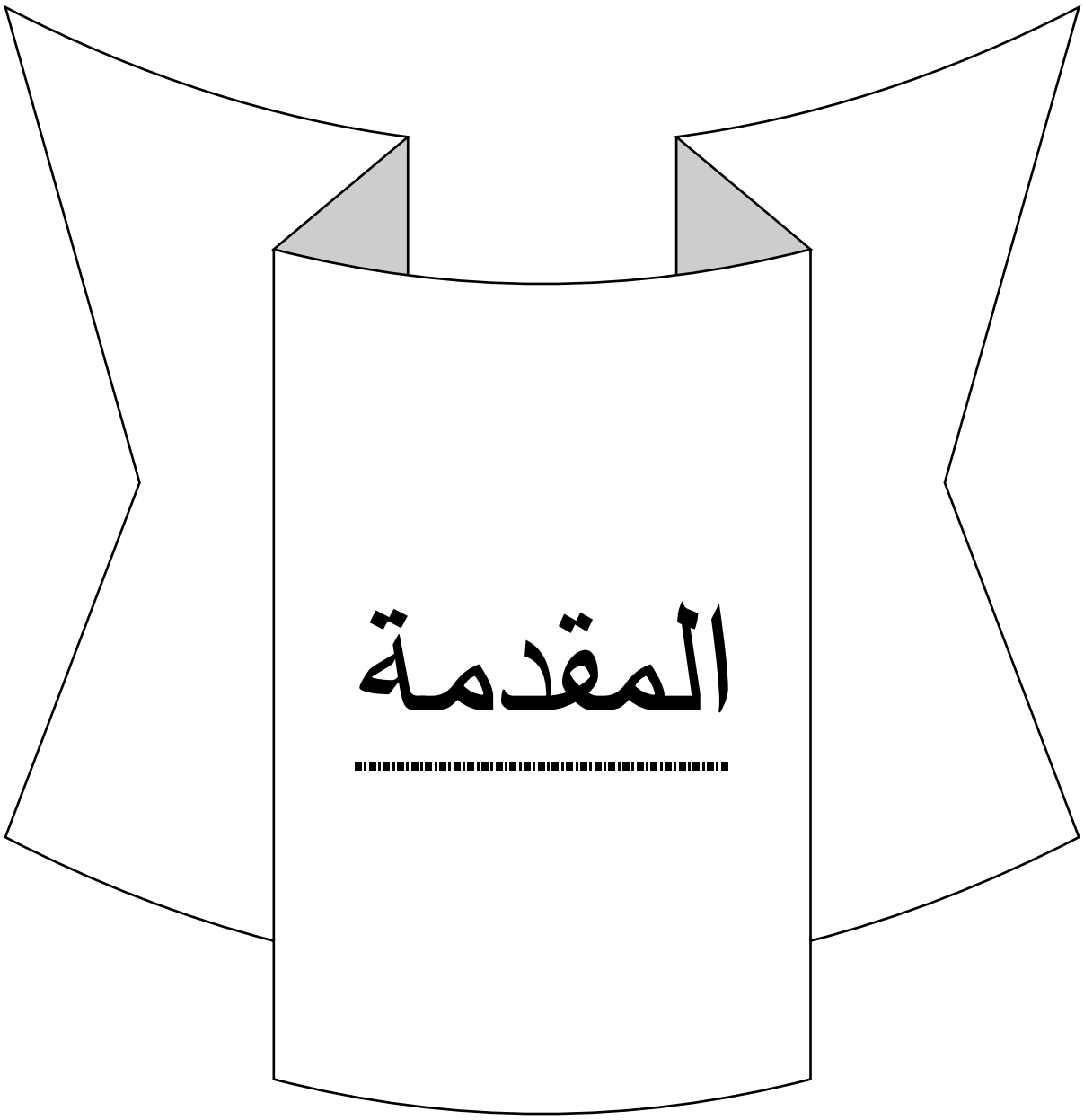
المقدمة

1. خلفية الدراسة:

يشهد العالم اليوم تحولات جذرية نتيجة للثورة الرقمية وانتقال الاقتصادات من الأنماط التقليدية إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة، فقد أصبح التطور المعرفي سمة العصر ولم تعد الثروات المادية والموارد الطبيعية هي المحرك الرئيس للاقتصادات الحديثة بل أضحت المعرفة والمعلومات إنتاجا وتوزيعا وتسويقا واستهلاكا أساسا للعملية الاقتصادية ومصدرا للثروة والقوة وحجر زاوية للنمو والازدهار، وقد برزت وتزايدت وتأكدت أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الواضح الذي تؤديه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد ونشاطاته وفي تحديد الوسائل والأساليب ومختلف التقنيات المستخدمة في هذه النشاطات من خلال ما تنتجه وما توفره من خدمات وما تلبيه من احتياجات ومن ثم ما تحققه من عوائد ومنافع جمة للأفراد والمجتمع بما يحقق نمو الاقتصاد وتطوره. ومن المعروف أن مختلف الموارد تتآكل بالاستخدام إلا أن المعرفة شكلت الاستثناء فهي ذلك المورد الذي لا يتآكل ولا ينضب بالاستخدام ولايفنى بالانتقال من فرد إلى آخر بل بالعكس تنمو المعرفة وتزداد كلما تقاسمها الأشخاص واشتركوا في استخدامها.

وفي ظل اقتصاد المعرفة الذي يسود العالم اتسع قطاع الخدمات بصورة مذهلة فصاحبه اختفاء وظائف تقليدية وظهرت وظائف ومهن جديدة تعتمد على الخبراء والمهنيين الاختصاصيين والمفكرين لذا تسارعت الجهود وتوالت الخطى نحو تكوين رأس المال الفكري ورأس المال البشري من خلال تأسيس قواعد المعرفة القائمة على التعليم والتدريب والاهتمام بالبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تتيح النشر وفق منظومة متكاملة تسهم في إعداد وتأهيل القدرات الفكرية والعلمية وتنمية القدرات الإبداعية والابتكارية.

وفي هذا السياق برزت المقاولاتية (ريادة الأعمال) كوسيلة لتعزيز النمو والازدهار من خلال قدرتها على التكيف مع المتغيرات السريعة والمستمرة إذ تعد مجالا حيويا يسهم في تعزيز التنافسية وبناء اقتصاديات قوية ومستدامة، وتتمحور المقاولاتية بالأساس حول قدرة الأفراد والمجموعات على استغلال الفرص وتأسيس المشاريع الجديدة وتطوير حلول جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة بسرعة من خلال تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع تساهم في تعزيز التنمية وخلق فرص العمل. علاوة على ذلك فإن المقاولاتية تتأثر بشكل كبير بالبيئة القانونية والثقافية والاجتماعية فهي تشكل المناخ العام الذي يمكن أن يساعد أو يعيق المقاولين إذ تسهم الثقافة الداعمة

للابتكار والمبادرة في تشجيع الأفراد على دخول عالم الأعمال بينما تلعب السياسات الحكومية دورا حاسما في توفير البيئة اللازمة والمناسبة من خلال تسهيل الإجراءات القانونية وتقديم الدعم المالي.

إن المقاولاتية في أوساط الشباب بصفة عامة والطلبة بصفة خاصة كونهم أحد أهم الشرائح التي تعكس روح الابتكار والتجديد تمثل اليوم قوة دافعة لخلق فرص العمل الجديدة وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، فالطلبة المقاولون يمثلون نخبة الشباب الطموح ويحملون أفكارا جديدة ورؤى مستقبلية كما أنهم يمتلكون طاقات إبداعية هائلة وقدرة على التكيف مع متطلبات العصر الرقمي ومع ذلك فإن تطورهم في المجال المقاولاتي يتطلب بيئة داعمة تمكنهم من تجسيد أفكارهم على أرض الواقع.

2. إشكالية الدراسة:

وعلى هذا الأساس نطرح إشكاليتنا الرئيسية على النحو التالي:

ما أثر العوامل التي تسهم في تحفيز الإبداع والابتكار المقاولاتي في ظل اقتصاد المعرفة لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275؟

ومن الإشكالية الرئيسية يمكن وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر البيئة القانونية والثقافية على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275 بشكل مباشر؟ وهل لها تأثير غير مباشر؟
- ما أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275 بشكل مباشر؟ وهل لها تأثير غير مباشر؟
- ما مدى تأثير التعليم والتدريب على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275؟

3. فرضيات الدراسة:

سعيا منا للإجابة على هذه الإشكالية افترضنا الآتي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للبيئة القانونية والثقافية على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للتعليم والتدريب على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم والتدريب لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للبيئة القانونية والثقافية على التعليم والتدريب لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.

4. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية، فمن الناحية العلمية تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالإبداع والابتكار المقاولاتي في سياق اقتصاد المعرفة من خلال تسليط الضوء على تأثير البيئة القانونية والثقافية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم والتدريب على الإبداع لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275، كما تضيف الدراسة بعدا جديدا من خلال دمج هذه العوامل وتحليل العلاقات بينها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) ما يوفر رؤية معمقة ودقيقة حول التفاعلات المعقدة بين المتغيرات، من الناحية العملية تقدم الدراسة إرشادات مفيدة لصناع القرار من أجل تحسين البيئة القانونية والثقافية التي تدعم العمل المقاولاتي، وتساهم في تحسين المناهج التعليمية من خلال دمج التكنولوجيا لتعزيز الإبداع والابتكار لدى الطلبة، بالإضافة إلى ذلك تساعد نتائج الدراسة في تمكين الطلبة المقاولين وتوجيههم نحو تطوير مشاريع ريادية مبتكرة تسهم في تعزيز الاقتصاد المعرفي.

5. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة وبغرض الإجابة على إشكاليتها تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إبراز مدى مساهمة الإبداع والابتكار في تعزيز تنافسية الشركات.
- إبراز مساهمة الإبداع والابتكار في تعزيز التعليم والبحث العلمي وبالتالي نمو المعرفة والمهارات.
- فهم أفضل للعوامل والمتغيرات التي تؤثر في قدرة المقاولين على التفكير الإبداعي والابتكاري.
- تحليل تأثير السياسات الحكومية والبيئة التنظيمية على المقاولاتية والابتكار.
- تقدير أثر الإبداع والابتكار على الاقتصاد المحلي والعالمي وكيف يمكن تعزيزهما.
- توجيه التوصيات للحكومات والمؤسسات التعليمية والشركات لدعم المقاولاتية والابتكار.
- تحليل التحديات والفرص التي تواجه المقاولين في ظل اقتصاد المعرفة.

6. منهج الدراسة:

تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الجانب النظري للمقاولاتية والإبداع والابتكار واقتصاد المعرفة، إضافة لاستعراض موضع الجزائر في مؤشرات المعرفة العالمية وواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، كما تم استخدام المنهج القياسي بواسطة نمذجة المعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية.

7. حدود الدراسة:

تم إجراء الدراسة على الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27-09-2022 والذي يحدد كيفيات الحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة، وبالتالي فإن الحدود المكانية هي الجزائر.

8. هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تمت هيكلة الموضوع وتقسيمه إلى ثلاثة فصول، ضم الفصل الأول ثلاث مباحث تطرق أولها إلى أهم الدراسات السابقة لمحوري الإبداع والابتكار المقاولاتي والاقتصاد المعرفي، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الإطار النظري للمقاولاتية بينما استعرضنا في المبحث الثالث واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر إلى جانب هياكل دعمها. كما ضم الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان اقتصاد المعرفة، مفاهيم ومؤشرات القياس هو الآخر ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الثالث مختلف المفاهيم

العامة للمعرفة، مجتمعات المعرفة، واقتصاد المعرفة وأهميته ومعوقات إندماجه، وتناولنا في المبحث الثاني أهم المؤشرات العالمية لقياس اقتصاد المعرفة والمبحث الثالث استعرض موضع الجزائر في هاته المؤشرات. هذا وقد خصصنا الفصل الثالث للدراسة القياسية للقرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27-09-2022.

9. صعوبات الدراسة:

يمكن إدراج أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة فيما يلي:

- نقص البيانات والمعطيات التفصيلية حول مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر وبالتالي قصور في قاعدة البيانات عن المعرفة في الجزائر.
- عدم وجود إحصائيات وطنية تخص مجالات الدراسة.
- تداخل المصطلحات الخاصة بالموضوع لاسيما باللغة العربية.

الفصل الأول:

مراجعة أدبيات الدراسة

الشكل رقم (01): هيكل الفصل الأول

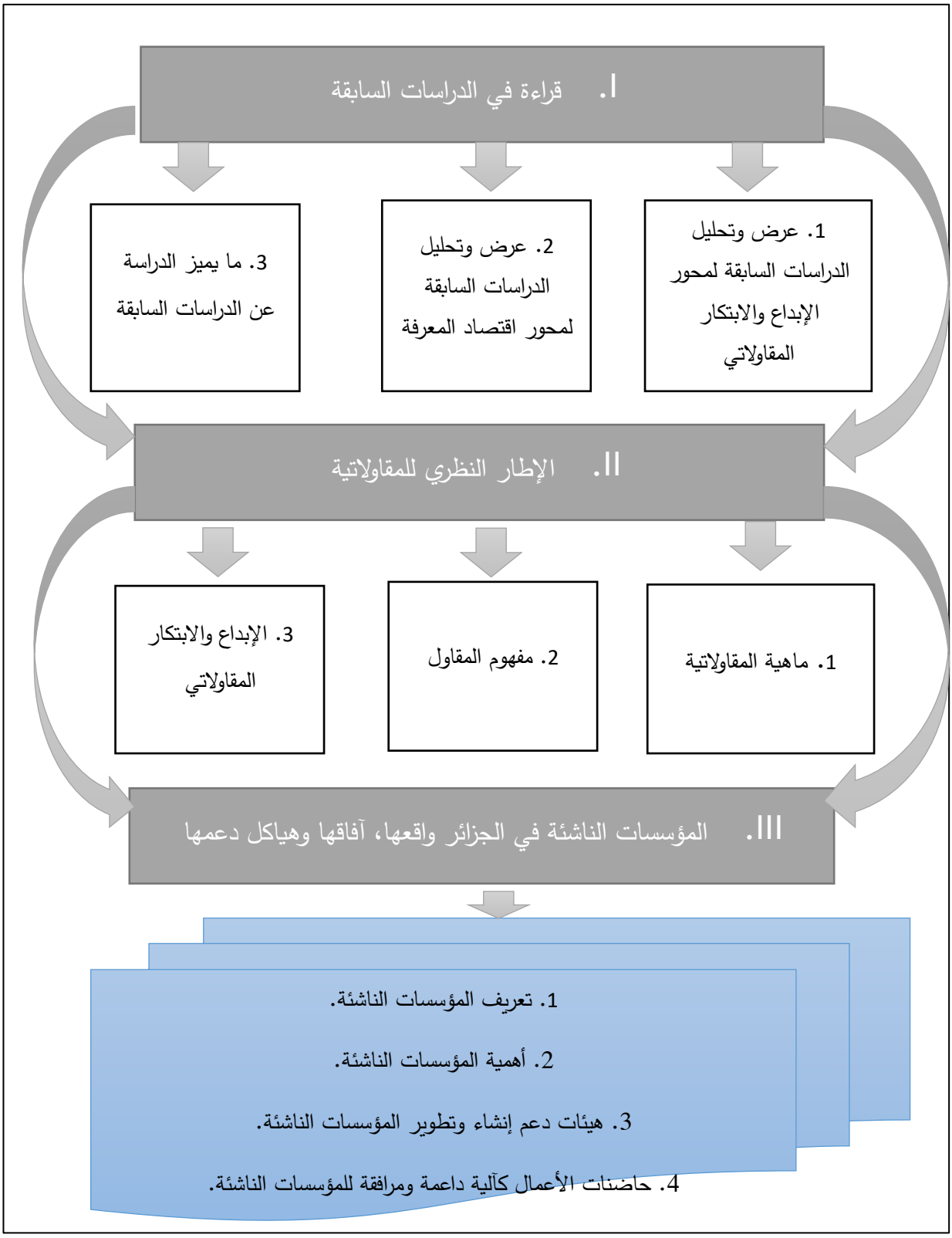

المصدر: من إعداد الطالب

الفصل الأول: مراجعة أدبيات الدراسة .....

I. قراءة في الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع "الإبداع والابتكار المقاولاتي في ظل اقتصاد المعرفة" وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وسوف نستعرض في هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، ونبين جوانب الاتفاق والاختلاف إضافة للفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، ونود أن نشير إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في فترات زمنية مختلفة وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها دراسات عربية أو أجنبية إلى أربعة تصنيفات أساسية هي: الدراسات العربية التي تناولت محور الإبداع والابتكار المقاولاتي، الدراسات الأجنبية التي تناولت نفس المحور السابق، ثم الدراسات العربية التي تناولت محور اقتصاد المعرفة والدراسات الأجنبية التي تناولت نفس المحور. وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات:

1. الدراسات السابقة لمحور الإبداع والابتكار المقاولاتي:

1.1. الدراسات العربية:

1.1.1. دراسة كورتل فريد ولبجيري نصيرة، مقالة بعنوان "**الإبداع والريادة في المؤسسة الصناعية**"، رماح للبحوث والدراسات، 2011:

تناولت الدراسة مفهوم كل من الإبداع والريادة واللذان يعدان من المفاهيم الاقتصادية الهامة والتي أصبحت محل اهتمام من قبل الكثير من الباحثين، وركزت الدراسة على الإطار النظري لكل من الإبداع والريادة والعلاقة التي تربطهما داخل المؤسسات، وخلصت الدراسة على أنه ينبغي على المؤسسات من أجل الحفاظ على الريادة في السوق أن توجه اهتمامها لتنمية كل من خط القمة وخط القاعدة حيث أن العديد من الجهود التي تهدف إلى التطوير تتم من خلال تحسين خطي القمة والقاعدة وفي هذه الحالة يتوجب على المؤسسة أن تتجه إلى ابتكار منتجات وخدمات جديدة والالتزام بالإبداع المتواصل.

2.1.1. دراسة أدن أحمد وبن سالم عبد الحكيم، مقالة بعنوان "**دور الابتكار في دعم وتنمية تنافسية منظمات الأعمال في الجزائر**"، مجلة دراسات ،2015:

تناولت الدراسة موضوع الابتكار باعتباره سر من أسرار الريادة في مختلف الميادين سواء على مستوى الأفراد والمنظمات وكذا الدول وبالخصوص في خضم التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري ما يبرز الحاجة الملحة لتطوير المنظمات قدراتها التنافسية بالاعتماد على الابتكار كونه المحرك الأساسي للتميز واقتناص الفرص، وخلصت الدراسة إلى أن اختيار الابتكار يحتم على المنظمات الاهتمام بنشاطات البحث والتطوير والعمل الجاد مع الارتكاز على قواعد علمية ومعرفية في المجال المستهدف لخلق الجديد، فزيادة القدرة التنافسية للمنظمات مرتبط أساسا بدرجة ابتكاراتها.

3.1.1. دراسة خنفري خيضر، مقالة بعنوان "**دور الإبداع والابتكار في تطوير منظمات الأعمال**"، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، 2016:

هدفت الدراسة إلى إبراز كيفية تفعيل كل من الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال وعملت على توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، وخلصت الدراسة على التأكيد لدور الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال إذ يمثل الحجر الأساس للتطوير الهادف إلى رفع مستوى الأداء والذي لا يأتي إلا من خلال الاهتمام بتهيئة المناخ الملائم لتفعيل دور الإبداع والابتكار في المنظمات، والتماس العوائق التي تواجه المنظمات في هذا المجال.

4.1.1. دراسة بوطالبي معمر، مقالة بعنوان "**دور الرأسمال المعرفي في تعزيز الابتكار في منظمات الأعمال**"، مجلة العلوم التجارية،2017:

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير الرأسمال المعرفي في تعزيز الابتكار داخل منظمات الأعمال وقد تطرقت إلى كل من اقتصاد المعرفة والرأسمال المعرفي إضافة إلى الابتكار ابتداءا من الفكرة الأولى إلى غاية تسويق المنتج النهائي، كما تطرقت الدراسة إلى تجارب بعض منظمات الأعمال الرائدة في المعرفة وفي مجال الابتكار، ومن خلال ما تناولته الدراسة خلصت إلى ضرورة استحداث وظيفة خاصة بالبحث والتطوير داخل الشركات قصد دعم وتنمية الابتكار ووضع آليات فعلية لدعم وتشجيع الابتكار عن طريق نظام حوافز فعال للأفراد المبتكرين إضافة إلى تهيئة البيئة الملائمة وتوفير الإمكانات المناسبة للابتكار.

5.1.1. دراسة عائشة بوثلجة، مقالة بعنوان "**التوجه نحو تشجيع المقاولاتية الابتكارية في إطار القانون التوجيهي 17-02 لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 2017:

تناولت الدراسة موضوع الابتكار وكيفية مساهمته في ممارسة أسلوب المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الإجراءات التي جاء بها القانون التوجيهي 17-02 لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات والتحديات التي تواجهها من منافسة حادة والذي يحتم على هذه المؤسسات اعتماد الابتكار الذي يحقق البقاء والديمومة، وخلصت الدراسة إلى أن روح وثقافة المقاولاتية التي يجب أن يتمتع بها المجتمع هي المحفز الجوهري للتطور والتميز والابتكار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكدت الدراسة على ضرورة اعتماد الاقتصاد الوطني على مجموعة من السياسات في مختلف المجالات وجوانب حياة الأفراد لتطبيق ما جاء به القانون التوجيهي 17-02 فيما يتعلق بدعم المؤسسات الابتكارية وتشجيعها.

6.1.1. دراسة خديجة عرقوب، مقالة بعنوان "**المشاريع المقاولاتية الطموحة وعلاقة الابتكار باستدامتها نموذج شركة بيوت أجمل السعودية**"، مجلة الحقيقة، 2018:

حاولت هذه الدراسة إبراز موضوع المقاولاتية والعوامل المؤثرة في تأسيسها وكذا توضيح مفهوم الابتكار وعلاقته باستدامة هذه المشاريع من خلال نموذج شركة "بيوت أجمل" السعودية والذي يعد مشروع مقاولاتي طموح، وأجريت الدراسة الميدانية في شركة "بيوت أجمل" وهي شركة حديثة النشأة موضوعها الأساسي هو الابتكار وتقديم أفكار جديدة في مجال تصميم الديكور الداخلي والأثاث، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الابتكار وضرورته في عالم الأعمال لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة لأي مشروع وعليه فإن الابتكار يؤثر تأثيرا إيجابيا على استدامة هذه المشاريع.

7.1.1. دراسة طويل آسيا وتيتام دليلة، مقالة بعنوان "**الابتكار والإبداع في قطاع المقاولات "دراسة التجربة الوطنية وتجارب دولية رائدة**"، مجلة الإبداع، 2019:

تناولت الدراسة موضوع الإبداع والابتكار والذي أصبح ضرورة ملحة للدول لتعزيز نموها الاقتصادي الأمر الذي جعل المقاولات تعمل جاهدة من أجل تحقيق التقدم وخلق القيمة المضافة في السلع والخدمات، كما أشارت الدراسة إلى أن الإبداع لم يعد خيارا بل أمرا ضروريا للمؤسسات التي تسعى للبقاء والاستمرارية ولما

لا الريادة في السوق، وتطرقت الدراسة أيضا إلى المقاولات الألمانية والتي تعتبر نموذج يقتدى به إضافة إلى التجربة الإماراتية رائدة البلدان العربية في الابتكار والمقاولاتية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن غالبية المقاولات الجزائرية لا تلجأ إلى الابتكار بل في الغالب تستورد التكنولوجيا من الخارج بينما معظمها تلجأ إلى الإبداع على أكثر تقدير من خلال إدخال تحسينات على المنتج أو تطويره بما يتوافق مع رغبات الزبون.

8.1.1. دراسة أحلام قزال وعيسى بهدي، مقالة بعنوان "**دراسة تحليلية لأثر المقاولاتية على تعزيز الابتكار في المؤسسات الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 2019:

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع المقاولاتية وتحليل مدى توفر الابتكار في المؤسسات الجزائرية وقياس أثر ومدى مساهمة المقومات المقاولاتية التي يتمتع بها المقاول الجزائري في تعزيز وخلق الابتكار في هذه المؤسسات التي غالبا ما تكون مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، تم اعتماد الجانب التطبيقي في هذه الدراسة على أداة الاستبيان بعينة تضم 107 من المقاولين عبر ولايات الوطن دون تحديد نوع النشاط، وتوصلت الدراسة إلى أن المقاول محل الدراسة ذو روح مقاولاتية جيدة وتتوفر مؤسسته على مستوى من الابتكار وأن المقاول يؤدي نشاطه بطريقة ابتكارية كما أن المقاول يستفيد من روحه المقاولاتية في تعزيز وخلق الابتكار حسب ما أظهرته نتيجة تحليل العلاقة والتأثير للمقاولاتية على الابتكار، كما توصلت إلى أنه توجد محددات ومستويات من الابتكار في مؤسسات المقاولين محل الدراسة بدرجة جيدة وهناك استجابة للقيام بالابتكار في مؤسساتهم.

9.1.1. دراسة رابح دارم ومحمد بن جيار، مقالة بعنوان "**دور الابتكار في تفعيل المشاريع المقاولاتية– نماذج مقاولاتية ابتكارية**"، مجلة الإبداع، 2019:

دارت الدراسة حول المقاولاتية باعتبارها إحدى رافعات الاقتصاد من خلال ما تقدمه من نتائج كبيرة مع موارد متواضعة إضافة إلى الإبداع والذي يعد محور المقاولاتية، وقد عرضت الدراسة مجموعة من النماذج الابتكارية الواقعية كنموذج TGV اليابان والبرنامج الأوروبي Curvace، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إحداث تغييرات هامة في المؤسسات الاقتصادية القائمة ويشمل ذلك تحويل المشاريع والمنظمات بجعلها أكثر ابتكارا من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الحوافز والمكافآت بالإضافة إلى ثقافة المنظمة وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها.

10.1.1. دراسة فواز هذلي وهجيرة شيخ، مقالة بعنوان "**متطلبات تفعيل الإبداع والابتكار كمدخل لدعم المقاولاتية واستدامة المنظمات – قراءة في النماذج اليابانية والأمريكية الناجحة**–"، مجلة الابتكار والتسويق، 2020:

هدفت الدراسة لتحديد جوهر كل من الإبداع والابتكار في ضوء منظمات الأعمال وطرق تفعيله، وقد تناولت الدراسة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث إضافة إلى مجموعة من التجارب الدولية الناجحة والمتمثلة أساسا في النموذجين الياباني والأمريكي محاولة الاستفادة منها في التجربة الجزائرية، واستنتجت الدراسة أن اعتماد إستراتيجية الإبداع والابتكار هو أساس التفوق الاقتصادي وهو ما تدل عليه النتائج الرائعة من التجارب الأمريكية واليابانية في الابتكار، كما أنه لا يهم نوع الابتكار الذي تنتهجه بقدر ما يهم تفعيله والمحافظة على سيرورته وعليه وجب على المنظمات الجزائرية تطوير المعارف وتشجيع الأفكار مع الاهتمام بالعنصر البشري كونه المنتج للإبداعات والابتكارات.

2.1. الدراسات الأجنبية:

1.2.1. E. Autio, M. Kenney, P. Mustar, D. Siegel, M. Wright (2014): Entrepreneurial innovation: The importance of context, Journal of Research Policy.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم السياسية والإدارية للابتكار الريادي وقد ركزت الدراسة على تحفيز تأثير السياق على نتائج الابتكار المقاولاتي، وقد بدأت الدراسة تحليلها بتحديد شامل للابتكار ورواد الأعمال وانتقلت إلى سمات أنظمة الابتكار بصفة عامة، وتناولت الدراسة موضوع التأثيرات السياسية على الابتكار في أي دولة من الدول وأهميتها في تحفيز رواد الأعمال على الابتكار، ركز الباحثون في هذا العدد الخاص على التأثيرات السياقية على الابتكار الريادي باعتباره جانب من جوانب علم النفس المعرفي الذي يصف تأثير العوامل البيئية على استجابة الأفراد، تناولت الدراسة موضوع تأثيرات السياق لأنه يؤثر على الأفراد بطريقة ما كالتعرف على الكلمات وقدرات التعلم والذاكرة وإدراك الأشياء، وكمثال على تأثير السياق في موضوع التسويق وقرارات المستهلك أظهرت الأبحاث أن مستوى الراحة الذي يشعر به المتسوقون خلال تجولهم في الطابق وتفحصهم للمنتجات قد يؤثر على تقييماتهم لجودة المنتج ما يؤدي إلى وضعهم تقييمات أعلى في حال شعروا براحة أكثر. وعليه خلصت الدراسة أن الابتكار الريادي يتأثر بشكل عميق بسياقه.

1.2.2. Branka Ahlin, Meteja Drnovsek, Robert D. Hisrich (2014): Entrepreneurs' Creativity and Firm Innovation: the moderating role of entrepreneurial self-efficacy, Journal of Small Bus Econ.

تناولت الدراسة موضوع محددات نتائج الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها مولدات مهمة للتنمية الاقتصدية وقد ركزت على الإبداع الفردي للمقاولين الذين يتمتعون بمكتسبات معرفية وكفاءة في العمل ومساهمتهم في الابتكار على مستوى الشركات، تم اختبار النموذج على عينة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتصاديين متميزين هما الأمريكي والسلوفيني، وخلصت الدراسة أن المكتسبات المعرفية للمقاولين تلعب دورا هاما في تحقيق الابتكار وأن إبداع رواد الأعمال يمثل نقاط قوة رئيسية تؤثر على ابتكارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2.3. Mohamed Ali Al Qudah (2018): The Impact of Entrepreneurship Initiatives in Enhancing Creativity and Innovation, International Journal of Business and Management.

هدفت الدراسة إلى فهم تأثير المبادرات التي تعمل على زيادة الوعي المقاولاتي على الإبداع والابتكار في الأعمال التجارية، تم افتراض أن أبعاد ريادة الأعمال (الاستراتجيات، التكنولوجيا، الموارد، الدعم الإداري والثقافة) تؤثر بشكل إيجابي على الإبداع والابتكار في الأعمال التجارية داخل البيئة الأردنية، تم جمع البيانات من خلال استبيان لعينة من شركة اتصالات ضمت 34 فردا من الإدارة العليا والوسطى، أظهرت النتائج أن هناك تأثيرا إيجابيا لمبادرات ريادة الأعمال على الإبداع والابتكار داخل المنظمات والمؤسسات وكانت المتغيرات الأكثر تأثيرا على الترتيب التالي: الثقافة، الدعم الإداري، التكنولوجيا، الاستراتجيات والموارد. إذا فالمتغير الأكثر تأثيرا هو الثقافة المقاولاتية وعليه أوصت الدراسة بتغذية الثقافة المقاولاتية في بيئة الأعمال بطريقة تجعلها أكثر ترحيبا بريادة الأعمال.

1.2.4. Y. Shahab, Y. Chengang, A.D. Arbizu, M.J. Haider (2019): Entrepreneurial self-efficacy and intention: do entrepreneurial creativity and education matter? International Journal of Entrepreneurial Behaviour and Research.

هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج يغطي العلاقة بين الكفاءة الذاتية لريادة الأعمال ونوايا ريادة الأعمال من خلال مقارنة بين سوق ناشئة (الصين) وسوق ناضجة (إسبانيا) وذلك بالاعتماد على نظرية السلوك المخطط والفعالية الذاتية، وضعت الدراسة نظرية أن الإبداع الريادي والمواقف تجاه ريادة الأعمال تتوسط العلاقة بين الكفاءة الذاتية لريادة الأعمال ونوايا ريادة الأعمال، ضف إلى ذلك فإن التعليم يعمل على تنسيق تلك العلاقة. استخدمت الدراسة المنهج المسحي لاستبيان يضم 37 عنصرا لعينة إجمالية تقدر بـ 808 طالبا من كلا البلدين، استخدمت الدراسة نمذجة المعادلة الهيكلية وتحليل عامل التأكيد لاختبار صحة الفرضيات المقترحة. أشارت النتائج إلى أن الإبداع الريادي والمواقف تجاه ريادة الأعمال يتوسطان بشكل إيجابي في العلاقة بين الكفاءة الذاتية لريادة الأعمال ونوايا ريادة الأعمال علاوة على ذلك فإن التعليم المقاولاتي يساهم في تطوير الإبداع الريادي للأفراد بكفاءة من خلال تنمية مختلف المهارات بغض النظر عن النضج الاقتصادي للبلد.

1.2.5. Maribel Guerrero, David Urbano (2019): Effectiveness of technology transfer policies and legislation in fostering entrepreneurial innovations across continents: an overview, Journal of Technology Transfer.

هدفت هذه الدراسة لتحسين رؤية الباحثين للآثار النظرية والإدارية لفعالية سياسة نقل التكنولوجيا على الابتكار في تنظيم المشاريع، ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بفحص وتحليل العلاقة بين ريادة الأعمال والابتكار والسياسات العامة لـ 186 دراسة منشورة من 1970 إلى غاية 2019، وقامت الدراسة بوضع تعاريف لكل من الابتكارات الريادية التي وضعها أهم المنظرين السابقين كشومبيتر والتعاريف الأخيرة التي توصل إليها الباحثين الحاليين، وخلصت الدراسة إلى أن النقاش الأكاديمي حول فعالية نقل التكنولوجيا والسياسات بين البلدان يتطلب أدلة على مستوى البلدان وعبر القارات من أجل إثبات تلك الفعالية.

1.2.6. Muhamad Izzuwan, Mohd Bin Jabor, Kashif Tufail (2019): The Roles of Creativity and Innovation in Entrepreneurship, Advances in Social Sceince, Education and Humanities Research.

هدفت الدراسة لتحليل وتوضيح أدوار الإبداع والابتكار في ريادة الأعمال من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع والبحث عن المواد ذات الصلة كون أن الإبداع والابتكار عملية مهمة لإطلاق المنتجات والخدمات المبتكرة التي تأتي مع التكنولوجيا المتقدمة وهي عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأكدت الدراسة

أن الإبداع والابتكار يمثلان النقطة الحيوية لتعزيز قيمة ريادة الأعمال إذ يساعد الإبداع في تحسين ممارسة الأعمال الحالية ويتعلق الابتكار بإجراء عملية يمكنها تحويل تلك الأفكار لتصبح منتجات أو خدمات أكثر قابلية للتسويق.

1.2.7. Ivanna Shubina, Atik Kulakli (2020): The Research of Creativity and Innovation: The period of 2010-2019, International Journal of Emerging Technologies in Learning.

تناولت الدراسة موضوع الإبداع والابتكار وعلاقته بريادة الأعمال والقيادة والتعليم، تم استخدام الدراسة الببليومترية لتحديد نتائج الدراسة التي تستكشف مجالات الإبداع والابتكار، قامت الدراسة بتحليل المنشورات التي نشرت في المجلات المفهرسة والمصنفة في Web of Science Core Collection للفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، خلصت الدراسة إلى أن اهتمام الباحثين بموضوع البحث في تزايد مستمر وهناك ثلاث دول رائدة في هذا المجال هي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين والمملكة المتحدة، كذلك بينت الدراسة أبرز اختصاصات المجلات المهتمة بالموضوع وهي مجلات رواد الأعمال بنسبة 38,92% من المقالات، المجلات ذات الطابع النفسي بنسبة 15,14% من المقالات، الدراسات البيئية والهندسية بنسبة 8,65%من المقالات، كذلك مجلة إدارة الإبداع والابتكار وهي مجلة رائدة في نشر الدراسات حول الإبداع والابتكارات بنسبة 6% من الدراسات المنشورة بالإضافة إلى مجالات أخرى إهتمت بالموضوع.

1.2.8. E.A.S. Sijabat, U. Nimran, H.N. Utami, A. Prasetya (2021): The Effects of Dynamic Capabilities, Entrepreneurial Creativity and Ambidextrous Innovation on Firm's Competitiveness, Journal of Asian Finance, Economics and Business.

تناولت الدراسة موضوع الميزة التنافسية للشركات والمشاريع التجارية الجديدة وضرورة تمكين قدراتها الديناميكية من أجل القدرة على المنافسة الشديدة والاستجابة للتغيرات البيئية غير المتوقعة وقد هدفت الدراسة إلى التحقق في العلاقة بين القدرات الديناميكية لمشروع تجاري جديد وميزته التنافسية وتأثير الإبداع والابتكار الريادي على تلك العلاقة، تم جمع البيانات باستخدام استطلاع عبر الإنترنت من 143 شركة وكالة شحن إندونيسية جديدة تنتشر في أكثر من ثلثي أراضي إندونيسيا وتم تحليلها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM). أظهرت النتائج أن القدرات الديناميكية للمشاريع التجارية الجديدة مرتبطة بشكل إيجابي بالميزة

التنافسية ولكن ليس بشكل كبير، تشير هذه النتيجة إلى أن تمكين القدرة الديناميكية لمشروع تجاري جديد لا يكفي لتوليد ميزة تنافسية ومع ذلك فإن القدرة الديناميكية لمشروع تجاري جديد ترتبط بشكل كبير وإيجابي بالميزة التنافسية عندما يتم التوسط فيها من خلال الإبداع والابتكار الريادي، وعليه تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه يمكن اكتساب الميزة التنافسية لمشروع تجاري جديد من خلال تمكين القدرات الديناميكية للشركة وتوفر عنصر الإبداع والابتكار لمواجهة المنافسة الشديدة والاستجابة للتغيرات البيئية غير المتوقعة.

1.2.9. Sufyan Salem, Aykut Beduk (2021): The Effect of Creativity and Innovation on Entrepreneurship, International Journal of Academic Management Science Research.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة وتأثير الإبداع والابتكار على ريادة الأعمال للطلاب الأجانب في الجامعات التركية في مدينة قونية، استخدمت الدراسة استبانة مكونة من 44 فقرة كأداة لجمع البيانات، تم جمع البيانات من 252 طالبا وتحليلها بواسطة برنامج SPSS من أجل تقديم المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة، أظهرت النتائج أن العلاقة بين الإبداع والابتكار وريادة الأعمال هي علاقة متبادلة المنفعة وكل واحد منهم يحتاج للآخر، كذلك خلصت الدراسة أن الابتكار له تأثير كبير على ريادة الأعمال إذ أن المهمة الرئيسية للابتكار هي خلق القيمة من خلال منتجات وخدمات جديدة أو تحسين المنتجات القديمة بما يتلاءم واحتياجات العملاء.

1.2.10. Ch . Wang, N. Mundorf, A. Salzarulo-McGuigan (2022): Entrepreneurship education enhances entrepreneurial creativity: The mediating role of entrepreneurial inspiration, International Journal of Management Education.

تناولت الدراسة موضوع التعليم المقاولاتي ودوره في تعزيز القدرة على الابتكار لدى طلاب الجامعات وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين جودة التعليم المقاولاتي والابتكار الريادي في إطار مقترح حديثا بدور الإلهام في عمليات الإبداع، وتشير الأبحاث أن الإلهام يلعب دورا أساسيا في العمليات الإبداعية من منظور علم النفس الاجتماعي وبالتالي عملت الدراسة على تحليل العملية التي من خلالها يعزز التعليم المقاولاتي الإبداع الريادي في سياق الجامعة باستخدام نظرية التمكين والنظرية المعرفية، تم توزيع استبيان على 1873 طالبا

عبر 36 جامعة في الصين، يشير المرصد العالمي للابتكار إلى أن مؤشر الابتكار في الصين كان يرتفع باستمرار في السنوات الخمس الماضية جنبا إلى جنب مع مستوى إبداع طلاب الجامعات. كشفت النتائج أن فعالية التعليم المقاولاتي لها علاقة إيجابية قوية بالابتكار الريادي وأن إلهام ريادة الأعمال يتوسط جزئيا العلاقة بين التعليم المقاولاتي والإبداع لدى الطلاب الجامعيين إذ أن التعليم المقاولاتي يعزز الإبداع الفردي والإبداع في بيئة الجامعة بصفة عامة.

2. الدراسات السابقة لمحور اقتصاد المعرفة:

1.2. الدراسات العربية:

1.1.2. دراسة مصطفى حوحو، مقالة بعنوان "**اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري**" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، سنة 2016:

الهدف من هذا المقال هو دراسة مدى توجه الاقتصاد الجزائري نحو نموذج اقتصاد المعرفة بوصفه النموذج الاقتصادي المعاصر الذي من شأنه رفع تنافسية اقتصاديات الدول بما فيها الجزائر التي أدركت الأهمية المتزايدة للأصول المعرفية وهو ما دفعها إلى العمل على تعزيز فرصها في الاندماج في اقتصاد المعرفة، وعليه فإن هذه الدراسة حاولت تحليل واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر ومساهمته في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني عن طريق مجموعة من المؤشرات على غرار مؤشر التعليم والتكنولوجيا، كذلك تحديد أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الاندماج. وخلصت الدراسة إلى أنه هناك تطورا ملحوظا بالنسبة لتطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر هذا عن طريق التطور الملحوظ في التعليم ومؤشر نظام الإبداع من خلال ارتفاع عدد الأبحاث العلمية المنشورة والتوسع الكبير لاستعمال نكنولوجيات الإعلام والاتصال المتمثلة في ارتفاع عدد مستعملي الهواتف والأنترنت، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن الجزائر تعمل على تطوير بنية تحتية تكنولوجية متينة من أجل التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة وكذا تنفيذ برامج الجزائر الإلكترونية وذلك من خلال إنشاء الحظائر التكنولوجية كالحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله، وعليه فالجزائر تسعى لخلق فرص جديدة للعمل في المجال الرقمي تجلى ذلك من استحداث وزارة وصية للاقتصاد الرقمي وإضافة خدمات جديدة وخاصة تلك التي تدعم التجارة الإلكترونية.

2.1.2. دراسة جيهان محمد، مقالة بعنوان "**أثر اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري**" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، سنة 2016:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي طويل الأجل في الاقتصاد المصري خلال الفترة الزمنية 1980–2014 وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الجوانب الأربعة الأساسية لاقتصاد المعرفة كمتغيرات مستقلة، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في شرح العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة إضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي لتقدير آثار الجوانب المختلفة لاقتصاد المعرفة على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ومن ثم على النمو الاقتصادي في مصر، تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares(OLS) باستخدام بيانات سلاسل زمنية في الاقتصاد المصري للفترة المدروسة لتوافر أكبر قدر من البيانات عن متغيرات الدراسة. وقد أوضحت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي لكل من رأس المال البشري، الابتكار والنظام الاقتصادي والمؤسسي على الإنتاجية الكلية، ووجود أثر سالب ومعنوي للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك أوضح اختبار سببية 'جرانجر' وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) إلى معدل النمو الاقتصادي، وتستخلص الدراسة أن اقتصاد المعرفة هو محدد هام للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي.

3.1.2. دراسة مقيمح صبري وهرموش إيمان، مقالة بعنوان "**واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر**" مجلة الباحث الاقتصادي، سنة 2017:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإنجازات والأرقام التي استطاعت الجزائر تحقيقها في السنوات الأخيرة في محاولتها الاندماج في اقتصاد المعرفة من خلال الوقوف على مختلف المؤشرات الأساسية التي يقوم عليها هذا الاقتصاد، ومقارنة النتائج التي حققتها الجزائر مع المعايير العالمية للدول الرائدة في هذا المجال إضافة إلى تحليل أهم المعوقات التي واجهتها في إطار تحولها من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي. وتمثلت المؤشرات الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد المعرفي في مراكز البحث والتطوير، التعليم، البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الملكية الفكرية (المعرفية)، وقد استندت الدراسة لمجموعة من التقارير لتبيان مستويات تلك المؤشرت في الجزائر، ففيما يخص موضوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال فقد أشار الاتحاد الدولي للاتصالات وهو هيئة دولية للاتصالات السلكية واللاسلكية أن الجزائر تعد في معيار مجتمع المعلومات ثالث دولة ديناميكية في العالم تحقق نموا مهما في تطوير تكنولوجيات الإعلام

والاتصال بمؤشر تنمية من 3,74 سنة 2015 إلى 4,40 عام 2016، أما التعليم فقد عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورا كبيرا سواء من ناحية الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات أو من حيث عدد المعاهد والجامعات إلا أن الجزائر تحتل مرتبة متأخرة في مؤشر رأس المال البشري وهذا ما يدل أن الجزائر لم تستفد من هذا التطور، فيما يخص مؤشر البحث والتطوير فالجزائر تمتلك معدل براءات الاختراع ضعيف جدا مقارنة بالدول المجاورة كذلك عدد الباحثين بالنسبة لمليون شخص يبقى العدد قليل مقارنة بالتطور الذي يشهده معظم دول العالم. وعليه خلصت الدراسة إلى أنه رغم كل الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية للاندماج في اقتصاد المعرفة إلا أنها تبقى ضعيفة وغير كافية بالنظر إلى النتائج المحققة والتي مازالت دون المستوى المطلوب مقارنة بالمؤشرات العالمية للدول الرائدة.

4.1.2. دراسة رقامي محمد، مقالة بعنون "**دور وأهمية المعرفة واقتصاد المعرفة في تطوير الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال**" مجلة رماح للبحوث والدراسات، سنة 2017:

حاولت الدراسة الإجابة على السؤال المحوري "هل المنظمات مطلوب منها الاعتماد على المعرفة إذا كانت تريد المحافظة على تنافسية معتبرة؟"، وللإجابة على هذا السؤال اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى استبيان (ورقي + إلكتروني) وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها 92 وتم التركيز على مسيري مؤسسات اقتصادية من مدينتي عنابة والطارف، خلصت نتائج الدراسة إلى أن المعرفة عنصر مهم وأساسي داخل المنظمات فمن خلالها يتم خلق مفاهيم وتصحيحها بشكل دوري ومستمر وعلى مسيري المؤسسات تحمل تكاليفها في المدى القصير لأنها ستحقق عوائد أكبر مستقبلا، ضف إلى ذلك فهي تعتبر المحدد الرئيسي لخلق ميزة تنافسية بهدف المحافظة على الأسواق الحالية وكسب حصص سوقية جديدة، استنتجت الدراسة أيضا أن اليد العاملة المؤهلة هي الركيزة الأساسية لخلق القيمة المضافة لكن المسيرون يرفضون تكثيف استخدامها ويصرون الاعتماد على رأس المال المادي لرفع أسهم مؤسساتهم.

5.1.2. دراسة حسين علي عبد الحسين، مقالة بعنوان "**دور مخرجات تطبيق برامج (GIS) في بناء الاقتصاد المعرفي**" مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، سنة 2018:

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية مخرجات برامج (GIS) في خلق اقتصاد معرفي من خلال استعراض نمذجة الظواهر وفق مخرجات برامج (GIS) من أجل تحقيق قاعدة من البدائل ليختار منها صانع القرار التخطيطي بما ينسجم مع طبيعة المشكلات التي تعترض تحقق التنمية من جهة وتعزيز أطر التنمية بمفهومها الشامل

من جهة أخرى، ويقصد ببرامج Geographic Information Systems (GIS) نظم المعلومات الجغرافية هي أنظمة تقوم بإنشاء وإدارة وتحليل ورسم الخرائط لجميع أنواع البيانات يستخدم هذا البرنامج لرسم الخرائط والتحليل المستخدم في العلوم وفي كل صناعة من الصناعات تقريبا يقوم أيضا بتبادل المعلومات ومشاركتها وحل المشكلات المعقدة، ويتيح التحليل المكاني في برامج (GIS) تقييم الملاءمة والقدرة والتقدير والتنبؤ والتفسير والفهم وأكثر من ذلك بكثير مما يضفي وجهات نظر جديدة في اتخاذ القرارات،خلصت نتائج الدراسة إلى أن مخرجات برامج (GIS) تعد ركيزة أساسية من ركائز اقتصاد المعرفة من خلال دور تلك المخرجات في إسناد صانع القرار التخطيطي وتجسيدا لفلسفة أن الجغرافية دعامة التخطيط بما يحقق أهداف التنمية بمفهومها الشامل والمستدام.

6.1.2. دراسة إلياس حناش، أطروحة دكتوراه بعنوان "**واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة**"، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2018:

هدفت الدراسة إبراز دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وتم الاعتماد على التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كمداخل للتكامل العربي الاقتصادي، ومتغيرات الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي، التعليم، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمؤشرات في اقتصاد المعرفة، وإجراء اختبار قياسي على دول الخليج العربي كعينة من الدول العربية باعتبارها تملك مستويات مقبولة في مؤشرات اقتصاد المعرفة حسب منهجية البنك الدولي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إضافة للمنهج الاحصائي من خلال إجراء اختبار قياسي لدعم الدراسة باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). توصلت الدراسة إلى أنه رغم الفوارق في مؤشرات اقتصاد المعرفة بين الدول العربية وهو ما صعب تحقيق التكامل الاقتصادي بينها إلا أنه يوجد أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي وهو ما يدل على التكامل الاقتصادي الخليجي بما يسهم في تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية باعتبار دول الخليج تتقارب جغرافيا وتتميز بأداء اقتصادي مقبول مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى.

7.1.2. دراسة يسري سالم الجازي، مقالة بعنوان " **الاقتصاد المبني على المعرفة**" مجلة Cybrarians Journal، سنة 2019:

تناولت الدراسة مصطلح اقتصاد المعرفة والذي يعد فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية وقد فرض نفسه على الساحة العالمية باعتباره قائم على فهم أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمعات، وقد اعتبرت الدراسة أن اقتصاد المعرفة يعد نمطا اقتصاديا متطورا يقوم على الاستخدام الأمثل للتقنيات المتعددة بوجه عام وتقنية التكنولوجيا الرقمية ونظم الاتصالات وتوظيف المعرفة باعتبارها مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية مرتكزا على القدرات المعرفية والبشرية والإبداع والابتكار والبحث العلمي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على المفاهيم الأساسية للموضوع متطرقة إلى تحديات البلدان العربية في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

8.1.2. دراسة سعود وسيلة، مقالة بعنوان "**تبني اقتصاد المعرفة كبعد من أبعاد تعزيز التنافسية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين**" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، سنة 2020:

هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال الاعتماد عليها كبعد من أبعاد تطوير التنافسية الدولية، وقد توصلت النتائج إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحتفظ بالأسبقية مقارنة بالصين في العديد من المجالات المرتبطة بالتعليم، البحث والتطوير، والظروف والعوامل المساعدة على ذلك هذا بفضل الإمكانيات المالية والاقتصادية الكبيرة التي تملكها والتي منحتها الأولوية للولوج في العديد من مجالات العلم التي تستلزم إنفاقا كبيرا وتكون السباقة لذلك، وعلى الرغم من ذلك فإن الصين تعد من أهم المنافسين للولايات الأمريكية في المجال التكنولوجي وتحقق قفزات نوعية في مجالات الابتكار والمعرفة قد تسمح لها مستقبلا بتحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان التطبيقات والابتكارات التكنولوجية مع بلوغ مستويات متقدمة من خلق وتطوير والتحكم في المعرفة.

9.1.2. دراسة أم هاني بخاري، مقالة بعنوان " **اقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة (KAM)**" المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، سنة 2021:

هدفت الدراسة إلى توضيح أهم الركائز والمؤشرات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة ومقارنتها بالوضع في الجزائر وقد اعتمدت على مؤشرات منهجية تقييم المعرفة (KAM) Methodology the Knowledge Assessment تعد طريقة طورها معهد البنك الدولي وهي عبارة عن أداة قياس الأداء ضمن اقتصاد

المعرفة وصممت لمساعدة البلدان على فهم نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم من خلال المقارنة مع الدول المجاورة والمنافسين أو باقي الدول الأخرى التي ترغب في تقليدها على أساس اقتصاد المعرفة من خلال 04 دعائم أو ركائز هي: القوى العاملة المتعلمة والماهرة، نظام فعال للابتكار، بنية تحتية ملائمة للابتكار ونظام اقتصادي ومؤسساتي داعم. تم التوصل من خلال الدراسة إلى وجود ضعف على مستوى أهم ركائز هذه المنهجية كالنظام الفعال للابتكار، وعدد براءات الاختراع، وعدد المنشورات العلمية، فالجزائر تسجل مستوى منخفض يقل عن 05 بالنسبة لدليل اقتصاد المعرفة وهذا راجع إلى قلة عدد الباحثين بالنسبة لكل مليون ساكن وضعف مؤشر النشر العلمي حسب مؤشر H سكوبيس على الرغم من احتلال الجزائر مرتبة معتبرة فيما يخص النشر العلمي وهي المرتبة 55 عالميا إلا أن طبيعة النشر لا يرتبط مباشرة بمتطلبات اقتصاد المعرفة والمتمثلة في العلوم البحتة التطبيقية، دون أن نغفل عن ضعف الإنفاق على البحث العلمي وإنتاج براءات الاختراع مقارنة بالدول المجاورة.

10.1.2. دراسة مناد أمحمد، أطروحة دكتوراه بعنوان "**اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة**"، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، سنة 2021:

تناولت الدراسة موضوع اقتصاد المعرفة باعتباره التحول الثالث في تاريخ البشرية وبفضله تغيرت الكثير من الأساسيات التي كان يبنى عليها الاقتصاد القديم، فبعد ما كان العمل ورأس المال أضيف إليها المعرفة التي صارت أهم عامل، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة لعينة تتكون من 21 دولة في الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2006 باستخدام نماذج بانل والاعتماد على مجموعة من مؤشرات اقتصاد المعرفة وأخذ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ليعبر عن النمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات اقتصاد المعرفة المتمثلة في: الإنفاق على التعليم، مستخدمي الأنترنت والهاتف المحمول والثابت، السيطرة على الفساد، إجمالي قيمة التجارة الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري؛ كان لها إيجابي على النمو الاقتصادي بينما براءات الاختراع للمقيمين والاستقرار السياسي فكان لهما أثر سلبي على النمو الاقتصادي، وعليه فإن اقتصاد المعرفة في الدول الناشئة ساهم بشكل كبير في زيادة النمو الاقتصادي لها وكان له الفضل في المحافظة على نسب عالية من النمو لعقود من الزمن.

2.2. الدراسات الأجنبية:

2.2.1. Dragomir Sundac, Irena Fatur Krmpotic (2011): Knowledge Economy Factors and the Development of Knowledge-based Economy, Article in Croatian Economic Survey.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عوامل اقتصاد المعرفة المختلفة التي لها تأثير على النمو الاقتصادي المحقق للاقتصادات الوطنية، استخدمت الدراسة متغيرات اقتصاد المعرفة التي تم جمعها وفقا لمنهجية تقييم المعرفة KAM لعينة من 118 دولة مقسمة إلى ثلاث مجموعات دخل وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خلصت الدراسة إلى إنه من أولويات الدول منخفضة الدخل والتي تسعى إلى بناء اقتصاد معرفي هو تطبيق أكثر كفاءة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتحسين البنية التعليمية للسكان فمن خلال هذين العاملين ستخلق الحد الأدنى من الأساس اللازم لاستخدام ونشر المعرفة بشكل أكبر وإعداد اقتصادها للمرحلة الثانية من تحوله نحو اقتصاد قائم على المعرفة، أما الدول متوسطة الدخل والتي من بينها كرواتيا هي في المرحلة الثانية من التحول نحو اقتصاد معرفي فعليها التطبيق المكثف لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات إضافة إلى التحسين الكمي للتعليم عن طريق زيادة معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية والجامعية، محاربة الفساد وتعزيز الاستقرار السياسي. فيما يخص الدول مرتفعة الدخل فمن أولوياتها تحسين جودة القوى العاملة من خلال تحسين التعليم الإداري والسيطرة على هجرة الأدمغة والحد منها، التطبيق المكثف لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتوفير المزيد من الخدمات الحكومية الإلكترونية. وعليه فإنه يجب على الدول التي تهدف للتحول إلى اقتصاد المعرفي أن تدير بشكل منهجي العوامل ذات الصلة باقتصاد المعرفة لضمان أن اقتصاداتها تعتمد بشكل متزايد على المعرفة من أجل تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة كما أنه من المؤكد أن الاستخدام المتسق والفعال للمعرفة بمرور الوقت سيأتي ثماره.

2.2.2. T.V. Nguyen, L.T. Pham (2011): Scientific output and its relationship to knowledge economy: An analysis of ASEAN, Article in Scientometrics.

هدفت هذه المقالة إلى دراسة العلاقة بين الناتج العلمي ومؤشر اقتصاد المعرفة في 10 دول في جنوب شرق آسيا (آسيان) والتي تعد مجتمعة قوة اقتصادية رئيسية في آسيا والعالم كونها في حالة تحول اقتصادي

سريع وهي مثالية لفحص العلاقة بين المخرجات العلمية والاقتصاد القائم على المعرفة باستخدام البيانات الببليومترية من شبكة المعلومات العلمية (Web of Science)، قامت الدراسة بتحليل عدد المقالات العلمية المنشورة في المجلات الدولية بين عامي 1991 و2010 لفيتنام وكمبوديا ولاوس وتايلاند وميانمار وماليزيا وإندونيسيا وبروناي والفلبين وسنغافورة، خلال هذه الفترة نشر علماء من دول الآسيان 165.020 مقالة أصلية في المجلات المفهرسة ISI، والتي تمثل حوالي 0.5٪ من الناتج العلمي العالمي، تصدرت سنغافورة المنطقة التي سجلت أعلى عدد من المنشورات (تمثل 45٪ من إجمالي منشورات البلدان)، تليها تايلاند (21٪)، وماليزيا (16٪)، وفيتنام (6٪)، وإندونيسيا والفلبين (5٪) لكل منهما، زاد عدد المقالات العلمية من تلك الدول بنسبة 13٪ سنويًا، حيث كان معدل الزيادة هو الأعلى في تايلاند وماليزيا، والأدنى في إندونيسيا والفلبين، تم استخراج مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) لدول الآسيان من تقرير البنك الدولي لسنة 2009. أظهرت النتائج أنه هناك علاقة قوية بين الناتج العلمي واقتصاد المعرفة ومؤشرات الابتكار في دول الأسيان إلا أنه هناك تفاوت كبير بين البلدان من حيث المخرجات العلمية ويرجع ذلك للإنفاق العام على البحث والتطوير في تلك البلدان، وعليه تعزز هذه البيانات المفهوم القائل أن البحث العلمي عنصر مهم إن لم يكن الأهم في الاقتصاد القائم على المعرفة في أي بلد ما.

2.2.3. Vanessa Tchamyou (2017): The Role of Knowledge Economy in African Business, Article in Journal of the Knowledge Economy.

تقيم هذه الورقة دور اقتصاد المعرفة (KE) في الأعمال التجارية الأفريقية في 53 دولة للفترة 1996-2010، اعتمدت الدراسة على مكونات الاقتصاد المعرفي الأساسية الأربعة للبنك الدولي وهي: التعليم، الابتكار، الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تشير النتائج التي تتفق بشكل عام مع توقعات النظرية الاقتصادية إلى أن سياسات اقتصاد المعرفة (KE) ستعزز بشكل كبير بدء الأعمال التجارية والقيام بها في إفريقيا وهذا مهم في مكافحة البطالة وتحسين القدرة التنافسية الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية.

2.2.4. Alina M. Dima, L. Begu, M.D. Vasilescu, M.A. Maassen (2018): The Relationship between the Knowledge Economy and Global Competitiveness in the European Union, Article in Sustainability.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير المؤشرات المختلفة المتعلقة باقتصاد المعرفة على القدرة التنافسية لدول الاتحاد الأوروبي استنادًا إلى معامل بيرسون ونماذج الانحدار لبيانات بانل، قامت الدراسة بتحليل مؤشر التنافسية العالمية (GCI) ممثلا في نفقات البحث والتطوير (R & D) كنسبة مئوية من إجمالي المحلي الخام، عدد الباحثين بالنسبة لكل مليون شخص، التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية. أبرزت النتائج الدور الحاسم لكل من الابتكار والتعليم كمحددات للقدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي والتقارب الاقتصادي، فقد أشار التحليل التجريبي أن بعض أهم محركات التنافسية مرتبطة باقتصاد المعرفة إذ أن إنشاء المعرفة واستخدامها في الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى توليد سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى وبالتالي زيادة فرص النجاح الاقتصادي في هذا الاقتصاد العالمي التنافسي المعولم، كما أن وجود السكان المتعلمين والماهرين أمر ضروري لخلق المعرفة واكتسابها واستخدامها بكفاءة مع التركيز على الابتكار.

2.2.5. Asongu Simplice, Odhiambo Nicholas (2019): Bulding Knowledge Economies in Africa: A Systematic Review of Policies and Strategies, Article in Journal of the Knowledge Economy.

تناولت الدراسة موضوع اقتصاد المعرفة في إفريقيا ومدى اندفاعها نحو الاقتصادات القائمة على المعرفة مقارنة مع مناطق أخرى من العالم، وقد استعرضت هذه الدراسة الأدبيات بشكل منهجي من أجل تسليط الضوء على السياسات والاستراتجيات التي يمكن للبلدان الإفريقية من خلالها تسريع مسيرتها الحالية نحو بناء اقتصادات قائمة على المعرفة من خلال ثلاث ركائز لإطار اقتصاد المعرفة للبنك الدولي وهي: مؤشر التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي. وقد خلصت الدراسة أن البلدان الإفريقية لا تزال بعيدة كل البعد في سعيها نحو الاقتصاديات القائمة على المعرفة، فعلى البلدان الإفريقية العمل على تعزيز جودة التعليم وتحسين ظروف السكان الذين يتزايد عددهم باستمرار من خلال اتخاذ تدابير سياسية طموحة تهدف للتعليم الجيد والتركيز على التعليم الفني الذي يتفوق على التعليم العام والإنفاق على البحث والتطوير، فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لابد من صياغة وتنفيذ تدابير تسهم في تحسين وتعزيز البنية التحتية المطلوبة كذلك لابد من توفير المزيد من الحوافز الاقتصادية وتعزيز الأنظمة المؤسسية.

2.2.6. Tarek Ben Hassen (2020): The State of the Knowledge-based Economy in the Arab World: cases of Qatar and Lebanon, Article in EuroMed Journal of Business.

هدفت هذه الورقة إلى دراسة الحالة الراهنة للاقتصاد القائم على المعرفة من خلال حالتين مميزتين في العالم العربي هي قطر ولبنان، وقد تناولت الدراسة خمسة جوانب للاقتصاد القائم على المعرفة وهي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رأس المال البشري والتعليم، الابتكار، ريادة الأعمال، والنظام الاقتصادي والمؤسسي. قدمت الدراسة رؤية دقيقة للعقبات والتحديات التي تواجهها قطر ولبنان وكيف يعيق ذلك تحولهما إلى اقتصاد قائم عى المعرفة، وقد اعتمدت منهجية هذا البحث على مراجعة الأدبيات والمعلومات التي تم جمعها من خلال مقابلات منظمة مع مختلف أصحاب المصلحة في قطر ولبنان. كشفت نتائج البحث أن العديد من العوامل تشكل الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر ولبنان، تمثلت القوة الرئيسية للاقتصاد المعرفي في قطر في تصميم الحكومة القطرية على تنويع الاقتصاد بينما كانت نقاط ضعفه الرئيسية نقص الموارد البشرية المؤهلة، الخوف من الفشل وتدني أداء نظام الابتكار، في لبنان الاقتصاد القائم على المعرفة يحركه نظام التعليم وثقافة ريادة الأعمال ومع ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعيق تطوره.

2.2.7. Kwee Keong Choong, Patrick W. Leung (2022): A Critical Review of the Precursors of the Knowledge Economy and Their Contemporary Research: Implications for the Computerized New Economy, Article in Journal of the Knowledge Economy.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح معنى اقتصاد المعرفة من خلال إجراء مراجعة أدبية لاقتصاد المعرفة والانتقادات الرئيسية لمختلف الباحثين والمعلقين من أجل تحديد الآثار المترتبة على البحث الحالي بعد مرور ما يقارب من ثمانية وخمسين عامًا منذ ظهور مصطلح اقتصاد المعرفة لأول مرة، وذلك للوصول إلى تحديد أرضية مشتركة في تطوير البحث في اقتصاد المعرفة، تنظر الدراسة لاقتصاد المعرفة من منظور اجتماعي-اقتصادي-نظري جديد يركز فيه الأساس النظري على انتشار التكنولوجيا التي تحفز الناس على الابتكار وامتلاك المعرفة ونشرها واستخدامها في إنتاج منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى مع التواصل الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا في المنزل. توصلت الدراسة إلى أن اقتصاد المعرفة هو فرع من الاقتصاد

الاجتماعي كونه ليس اقتصادا قائما فقط على الإنتاج والاستهلاك بل يعتمد أكثر على القيم الاجتماعية والتكنولوجيا والتعليم والابتكار لتسويق المنتجات المعرفية، كما أن بلدان اقتصاد المعرفة هي التي تحقق المعايير الأربعة وهي: التواصل الاجتماعي، اعتماد التكنولوجيا العالية، امتلاك معرفة تعليمية جيدة وتوفر الابتكار.

2.2.8. Nadia yusuf, Tarik Zubair (2022): Scrutinizing the Iindexes of the Knowledge Economy in The Kingdom of Saudi Arabia, Article in European Journal of Sustainable Development.

ركزت هذه الدراسة على المفاهيم ذات الأهمية لاقتصاد المعرفة وخصائصه في المملكة العربية السعودية وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل هل الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية والبيئية التي تتميز بها المملكة العربية السعودية كافية للتحول إلى اقتصاد المعرفة؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لاقتصاد المعرفة إلى جانب استخدام التحليل الكمي باستخدام برنامج SPSS لإيجاد أثر معدل البطالة ومؤشر التنمية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت النتائج أن المملكة حققت تقدما وفقا لمؤشر البحث والتطوير إلا أن معدل الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا يزال قليلا مقارنة بمعدلات الإنفاق الدولي، كذلك لابد على المملكة إعادة النظر في استراتجيات التعليم وفروعها من خلال اعتماد التعليم الشامل وتحسين جودة التعليم والمعلوماتية وربط مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب بمتطلبات التنمية وسوق العمل من خلال ربط المؤسسات العلمية والبحثية بشبكة معلومات وطنية ذات كفاءة عالية لتبادل الخبرات وإثراء البحث العلمي والتعزيز التكنولوجي وتحقيق مبدأ الجودة الشاملة.

2.2.9. Maksim Vlasov, Sergey Polbitsyn, Michael Olumekor, Adekunle Oke (2022): The Influence of Socio-Cultural Factors on Knowledge-Based Innovation and the Digital Economy, Article in Journal of Open Innovation.

قامت الدراسة بتحليل تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على اقتصاد المعرفة وفحص ما إذا كانت الرقمنة تؤثر على الابتكار في ظل اقتصاد المعرفة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الخلفيات النظرية للموضوع إضافة لذكر نماذج الاقتصاد القياسي المتعددة معتمدة على البيانات الرسمية

للاقتصاد الروسي بين عامي 2015 و2019، ركزت الدراسة في تحليلها على نموذج انحدار الارتباط الذي أظهر تأثيرا قويا للعوامل الاجتماعية والثقافية على اقتصاد المعرفة إلا أن بعض العوامل كان لها تأثير سلبي كالنسبة المئوية لسكان الريف، أظهرت النتائج أيضا أنه حتى مع وجود تحديات من العوامل الاجتماعية والثقافية فإن الرقمنة تظل مؤثرا قويا ويمكن أن تخفف الآثار السلبية للعوامل الاجتماعية والثقافية حيث أنها يمكن أن تكون أداة قوية لتطوير المناطق الريفية.

2.2.10. Mohamed Buheji (2022): Knowledge Economy Modelling in Gulf Cooperation Council, Article in International Journal of Inspiration Resilience and Youth Economy.

تبحث هذه الدراسة في كيفية قيام حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ببذل المزيد من الجهود للتحول إلى اقتصاد المعرفة، واعتمد البحث على المنهج الكمي والتحليلي باستخدام منهج الاقتصاد القياسي القائم على بناء النماذج الاقتصادية القياسية لعينة ممثلة في ستة دول خليجية، وأوضحت الدراسة أن بعض الدول الأعضاء قطعت شوطا كبيرا في مجال التحول إلى اقتصاد المعرفة بينما دولا أخرى لا تزال في مراحله الأولى، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة ماسة لتبني سياسات فعالة للتقدم والانتقال إلى اقتصاد المعرفة ويجب على كل دولة تخصيص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتشجيع أنشطة ريادة الأعمال والابتكار مع البحث والتطوير وإزالة الحواجز أمام الشركات الناشئة من خلال إنشاء وتشغيل الحكومات الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية لتقليل وقت الموافقة على بدء الأعمال التجارية، وكشفت الدراسة أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بطابع الاقتصاديات التقليدية رغم احتلالها لمراتب متوسطة في مؤشر اقتصاد المعرفة الذي يعده البنك الدولي بما أن هذه الاقتصاديات لا تزال تكشف عن رغبة في الانتقال والتحول من الاقتصاديات الريعية إلى اقتصادات قائمة على المعرفة.

3. الفائدة التي حصل عليها الباحث من الدراسات السابقة:

حصل الباحث على محموعة من الفوائد من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإبداع والابتكار المقاولاتي واقتصاد المعرفة بمختلف المواضيع في البيئة العربية والعالمية والموضحة كالتالي:

- التعمق بمشكلة الدراسة أكثر، وتحديد الأهداف التي يجب التوصل إليها.

- وضع الدراسة ضمن المنظور التاريخي وتجنب التكرار غير المقصود وغير الضروري.

– بناء منهجية الدراسة بطريقة علمية ممنهجة استنادا إلى النماذج التي انتهجتها معظم الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت موضوع الدراسة.

– قدمت الدراسات السابقة رؤى ومفاهيم ساعد الباحث على فهم أعمق لمفهوم الإبداع والابتكار المقاولاتي وكيفية تطبيقه في سياق اقتصاد المعرفة.

4. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال ما تم مراجعته من دراسات سابقة على الصعيدين العربي والأجنبي التي تناولت موضوع الدراسة جاءت هذه الدراسة بصورة مكملة لتلك الدراسات والتي جعلت منها إسهاما علميا ومرجعا جديدا من وجهة نظر الباحث ضمن الإطار العلمي المعمول به في هذه الدراسة، فقد ارتكزت هذه الدراسة على القرار الوزاري 1275 مما يعني أنها تستكشف تأثير هذا القرار الحكومي على الإبداع والابتكار المقاولاتي وهو جانب قد لا يكون مغطى بشكل كاف في الأبحاث السابقة، كما استهدفت الدراسة عينة من الطلبة الخرجين في إطار هذا القرار وبالتالي استهداف مجموعة معينة من الطلاب وتحليل تأثير القرار الوزاري عليهم وعلى إمكانياتهم في مجال الابتكار والمقاولات، هذا وشملت منهجية هذه الدراسة جمع البيانات من الطلبة الخرجين وتحليلها بطرق محددة تلبي أهداف البحث، تمثل نتائج هذه الدراسة إسهاما هاما في مجال السياسات التعليمية الداعمة للعمل المقاولاتي كما يمكن أن تساهم توصيات هذه الدراسة في تطوير السياسات التعليمية وتعزيز الإبداع والابتكار في المجتمع، كما أن دراستنا حاولت خلق نموذج باستخدام المعادلات الهيكلية القائمة بالمربعات الصغرى الجزئية (SEM–PLS)، والاعتماد على أحدث البرامج في المعالجات الإحصائية (WarpPLS 8.0).

II. الإطار النظري للمقاولاتية:

1. مفهوم المقاولاتية:

عرفت المقاولاتية منذ القدم وقد تم دراستها لفترة زمنية طويلة فقد كانت مادة دسمة للباحثين والنقاد منذ القرن السادس عشر إلى يومنا هذا كونها من أهم أسس التنمية الاقتصادية وتمثل قطب مهم من أقطاب الاقتصاد لذا حظيت باهتمام كبير من طرف الحكومات وما يؤكد على أهميتها تزايد المؤتمرات والملتقيات العلمية الدولية التي تتناول وتناقش الموضوع، وعليه يمكننا القول أن ظاهرة المقاولاتية قديمة متجددة.

1.1. التطور التاريخي للمقاولاتية حسب مختلف الاتجاهات الفكرية:

مصطلح المقاولاتية قديم استعمل أول مرة منذ بداية القرن السادس عشر في اللغة الفرنسية تحت كلمة (Entrepreneuriat) والتي تعني ريادة الأعمال في مصادر ومراجع أخرى واستخدم المصطلح أنذاك للدلالة على المخاطرة التي ترافق الحملات الاستكشافية، (ميسون، 2013، صفحة 386) وقد تطور البحث في مجال المقاولاتية عبر التاريخ حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فقبل ستينيات القرن الماضي كان هذا المجال تحت سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، وبعدها ظهر اتجاه آخر يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية أو ما يعرف بالمقاربة السلوكية، ومع بداية التسعينات برز اتجاه جديد للمقاولاتية اهتم بدراسة العملية المقاولاتية حسب النشاط.

الجدول رقم (01): نشأة المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية

المقاولاتية حسب	مفهومها
الاتجاه الاقتصادي	يستند رواد هذا الاتجاه في تعريف المقاول والمقاولاتية من حيث وظائفها الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا والتحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، وقد استعملت كلمة المقاول أول مرة سنة 1616 من قبل الاقتصادي الفرنسي أنطوان دو مونكرستيان Antoine Montchrestien والتي كانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان عمل أو مجموعة من الأعمال المختلفة، وعليه كانت توكل للمقاول في ذلك الوقت مهام بناء وتشييد المباني العمومية، إنجاز الطرقات، ضمان تزويد الجيش بالطعام، بالإضافة إلى مهام أخرى. في القرن الثامن عشر بدأ مفهوم المقاول يتوسع شيئا فشيئا ليصبح أكثر شمولا ليتم إدخال هذا المصطلح في النظرية الاقتصادية من قبل الباحثين ريشارد كانتيلون Cantillon سنة 1755 وجان باتيست سي Baptiste Say سنة 1803 اللذين توصلوا إلى تعريف المقاول على أنه شخص يوظف أمواله الخاصة، يشتري ويستأجر ويبيع وينتج بأسعار غير أكيدة

	ويتحمل المخاطر المتعلقة بنشاطه وبشروط السوق وتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية. أضاف ساي Say فيما بعد مفهوم المقاول الصناعي وعرفه بأنه الشخص الذي يمتلك القدرة على تطبيق العلم والمعرفة في إنتاج سلع ذات منفعة عامة، ويضيف Say أن المقاول قبل كل شيء هو منظم إذ يقوم بالتنسيق بين عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) من أجل تحقيق أقصى منفعة ممكنة، ويتفق Say و Cantillon في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا حيث يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين. في بداية القرن العشرين نجد أعمال مارشال A. Marshal والذي يعد من أوائل الكتاب الإنجليز المهتمين بالمقاول والمقاولاتية وتزامنت كتاباته مع ظهور المؤسسات الكبيرة، حيث قام بتسليط الضوء على القدرات التسييرية للمقاول وعلى قدرته على تنظيم العمل بوجود عدد كبير من العمال وبالتالي لا فرق بين المقاول والمسير. ومع تطور الأبحاث والدراسات أصبح المقاول عنصرا محوريا من خلال ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية جوزيف شومبيتر J. Schumpeter الذي اعتبر المقاول شخص مبدع يسعى لاقتناص الفرص ويقوم باستخدام الموارد المتاحة بطرق مختلفة ويعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة.
اتجاه خصائص الأفراد	تم التركيز في هذا الاتجاه على تفسير نشاطات وسلوكيات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة فدراسة خصائص المقاولين يمكن اعتبارها وسيلة يتم من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت العديد من الدراسات التي قامت بدراسة المقاولين انطلاقا من الخصائص البسيكولوجية كالصفات الشخصية والدوافع والسلوكيات إضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية لذا ظهرت في هذا الاتجاه نوعين من الأسئلة والتي تبحث عن أجوبة ومن

	بينها: من هو المقاول؟ ما الذي يميزه عن الآخرين؟ لماذا يصبح الشخص مقاولا؟ لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة؟ من رواد هذا الاتجاه نجد أعمال ديفيد ماكيلاند D. McClleland في بداية الستينات والذي بين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول وهي الحاجة إلى تحقيق الإنجاز فالمقاول تجره حاجة كبيرة للتفوق وتحقيق الهدف وهو ما يجعله يرفع التحدي ويتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجهه. شهد هذا الاتجاه الكثير من الانتقادات في نهاية الثمانينات كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة.
حسب سير النشاط المقاولاتي	في هذ الاتجاه ظهرت العديد من الدراسات التي ركز الباحثون فيها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسات الجديدة بالنجاح، ففي الثمانينات أشار بيتر دراكر (Peter Drucker) إلى التحول الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي تحول بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد معتمد أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين، وقد أرجع أسباب نجاح المقاول يعود بالأساس إلى أهمية الإبداع والابتكار والذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات، وأكد دراكر أنه يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع وعن المؤشرات الدالة على الابتكارات الناجحة وأيضا عليهم الاطلاع على المبادئ التي تسمح لهذ الابتكارات بالنجاح وتطبيقها. من رواد هذا الاتجاه أيضا نجد غارتنر Gartner والذي اقترح على الباحثين الاهتمام بدراسة عملية إنشاء المؤسسات الجديدة وقدم نموذجا يصف فيه مختلف العمليات المتعلقة بإنشاء المؤسسة الجديدة، يتكون هذا النموذج من أربعة أبعاد هي: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة. ويعتبر Gartner مجموع النشاطات التي تؤدي لإنشاء مؤسسة جديدة (وهي: البحث عن

	الفرصة المناسبة، جمع الموارد، تصميم المنتج، مرحلة إنتاج المنتوج، تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع) كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أطروحة دكتوراه الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، 2015، ص ص03-10.

2.1. تعريف المقاولاتية:

اعتبر الاقتصادي الأسترالي جوزيف شومبير والذي يعد من أشهر المنظرين أن المقاولاتية هي القدرة على تحويل الأفكار الجديدة إلى مشاريع ناجحة وذات قيمة. وربط شومبيتر مفهوم المقاولاتية بالابتكار من خلال تحويل الأفكار الجديدة إلى ابتكارات ناجحة مركزا على السمات الشخصية وروح المبادرة التي يتمتع بها المقاولون، وقد أعطى تعريفا شاملا للمقاولاتية سنة 1934 وعرفها على أنها "عملية ابتكار وتطوير طرق وأساليب لاستغلال الفرص التجارية". (بوثلجة، 2017، صفحة 335)

يرى Kirzner أن المقاولاتية هي عملية اكتشاف للفرص واستغلالها على النحو الأمثل ويستند في هذا الإطار إلى أمرين أساسيين هما اليقظة والفرص ويقول Kirzner أن المقاول هو في الأساس الشخص الذي يظهر اليقظة من خلال اكتشاف ما لا يدركه الآخرون. (Ngijol & Kirzner, 2015, p. 100)

أما Knight وDrucker فيعتبران أن المقاولاتية تتمحور بالأساس حول المخاطرة، ويفسر Drucker قوله في أن المقاولاتية هي الإبداع القائم على المخاطر وأن الابتكار هو أداة محددة لرواد الأعمال وأنه الوسيلة التي من خلالها يتم التغيير. (بعزيز و بوكثير، 2023، صفحة 119)

بالنسبة لفايول فإن المقاولاتية هي إنشاء نشاط معين من خلال توافر مجموعة من الوظائف والإجراءات وعرفها بأنها حالة خاصة يتم فيها تكوين الثروة الاقتصادية والاجتماعية بخصائص تتميز بالمخاطرة وعدم اليقين من قبل الأفراد أصحاب السلوكات المميزة. (El Djouzi, 2020, p. 162) أما Jake Laguador فقد فسرها سنة 2013 على أنها قدرة الأفراد على إنتاج المنتجات والخدمات التي يحتاجها المجتمع وفق أسعار مناسبة وفي الزمان والمكان المناسبين. (Laguador, 2013, p. 61)

هذا وقد أعطى الاتحاد الأوروبي تعريفا للمقاولاتية سنة 2003 على أنها: "الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والإبداع والابتكار والفاعلية في التسيير من خلال إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة". (قريشي و مدوي، 2020، صفحة 269)

ومن التعاريف الحديثة للمقاولاتية فقد عرفها الباحث ميشال هايت Micheal Hitt سنة 2011 على أنها عملية اجتماعية محددة والتي من خلالها يتمكن الفرد أو مجموعة من الأفراد من جمع الثروة باستغلال الموارد المتاحة وتحويلها إلى منتجات في السوق. (Hitt, Ireland, & Sirmon, 2011, p. 59)

وعليه يمكن تعريف المقاولاتية على أنها مجموعة من الأنشطة القائمة على المخاطرة والتي تهدف إلى خلق ثروات اقتصادية واجتماعية من خلال إنشاء مؤسسات جديدة أو تطوير مؤسسات قائمة من طرف أفراد يتمتعون بخصائص معينة تجعلهم قادرين على تحويل الأفكار المبدعة إلى ابتكارات.

هذا ويتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم المقاولاتية قائم على ثلاثة أبعاد: (مرزوقي و توازيت، 2016، صفحة 52)

1- الابتكارية (Innovativeness): وتمثل مختلف الحلول الإبداعية غير المألوفة لحل المشكلات وتلبية الحاجات وتأخذ صيغا من التقنيات الحديثة.

2- المخاطرة (Risk): وهي الرغبة في توفير موارد أساسية لاستثمار الفرص مع تحمل المسؤولية في حالة الفشل وعدم النجاح.

3- الإستباقية (Proactiveness): تتصل بالتنفيذ مع العمل في أن تكون الريادة مثمرة.

3.1. أهمية المقاولاتية:

تساهم المقاولاتية في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي من بينها:

- استحداث أنشطة اقتصادية جديدة والتي تعد المصدر الرئيس لتوفير الوظائف ومناصب الشغل وبالتالي القضاء على البطالة سواء في الاقتصاديات المتقدمة أو النامية وهذا بعد أن كانت الدولة سابقا مهتمة بضرورة توفير وخلق مناصب الشغل لمواطنيها.

– دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتحسين الدخل القومي، وتوزيع الثروة من خلال الانتشار الجغرافي للمشاريع والاستغلال الأمثل للموارد والامكانيات المتاحة.

– يعتبر التوجه نحو الإستثمار في المشاريع المقاولاتية عاملا من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خاصة أثناء الأزمات، كما أن تعدد هذه المشاريع المقاولاتية يمنع تعرض المستثمرين والمبادرين للأزمات الحادة. (زايد، 2010، صفحة 13)

– تشجيع تصنيع مختلف المنتجات محليا وبالتالي الحد من استرادها وإمكانية التصدير في حالة تحقيق الاكتفاء محليا وبالتالي توفير العملة الصعبة.

– تنشيط الأسواق المحلية من خلال تصريف المنتجات الجديدة والاعتماد على الموارد الأولية المحلية كمدخلات.

– تساهم المقاولاتية في تطوير وتنمية المناطق الأقل تنمية والتي تعاني من البطالة وتدني مستوى الدخل. (ميساوي ، 2020، صفحة 253)

– تقليل هجرة الأدمغة والكفاءات خارج الوطن وتنمية القدرات البشرية الهائلة فهي مجال خصب لتطوير الإبداعات والأفكار الناجحة.

– تمثل المقاولاتية فرصة للتميز وتحقيق الإنجازات والمساهمة في خدمة المجتمع.

– الاستقلالية في العمل ووضوح المسؤوليات والعمل على تحقيق الأرباح كون مالك المؤسسة هو مديرها.

– التوظيف الذاتي وزيادة الدخل.

– تعد المقاولاتية استراتيجية هامة لتحقيق النمو السريع وتعزيز القدرة التنافسية.

– العمل على إقامة مشروعات البنى التحتية من خلال توكيل معظم المشروعات للمقاولين.

– كما أنه لا يقتصر دور المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على توفير الوظائف وتحسين الدخل وإنما يتعدى ذلك بإحداث ثورة وتغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول. (ميساوي ، 2020، صفحة 253)

– تعمل المقاولاتية على بعث روح المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات. (بوخضرة ، سوالمية، و بوفاس، 2018، صفحة 90)

4.1. العوامل المحفزة على المقاولاتية:

هناك عدة عوامل محفزة للمقاولاتية نذكر منها: (منصوري و خبيزة، 2014، صفحة 48)

1.4.1. العوامل النفسية: تتمثل هذه العوامل في الرغبة في الاستقلالية والعمل في حرية تامة وتمثل دافع قوي ورئيسي لمنشئ المقاولات، فالمقاول دائما ما يبحث أن يكون سيد نفسه ومتحررا من القيود والعلاقات التنظيمية التي يسير عليها تنظيم العمل، ويرى العديد من الباحثين أن العوامل النفسية تتلخص في السمات الشخصية التي يتمتع بها المقاول من ثقة بالنفس، تحمل للمخاطر، الإبداع، التحدي والتكيف، روح المبادرة، حسن التواصل، وهذه السمات كافية لإنشاء المقاولات الخاصة بهم.

2.4.1. العوامل السوسيوثقافية: يقصد بها البيئة والوسط الاجتماعي الذي يعيش ويتعامل معه الفرد فيؤثر فيه ويتأثر به، إذ تلعب هذه الأوساط (العائلة، المدرسة، الجامعة، المهنة، المحيط) دورا رئيسيا في تنمية الحس المقاولاتي، حيث نشأة الأفراد في وسط عائلي واجتماعي مرتبط بعالم الأعمال والمؤسسات يسمح لهم بالانصهار والتناغم معه مما ينمي الرغبة لديهم ويجعلهم مهيئين لإنشاء مؤسسات خاصة بهم.

3.4.1. العوامل الاقتصادية: يقصد بها حسن استغلال واستثمار الموارد والإمكانات المتوفرة لدى الأفراد والتي لا غنى عنها لإنشاء المؤسسات.

4.4.1. العوامل الشخصية: هي التغيرات المفاجئة التي تحدث للفرد نتيجة لأسباب سلبية كالتسريح من العمل، البطالة وغيرها من الأسباب، أو أسباب إيجابية كالحصول على إعانات مالية معتبرة، التعرف على شركاء مهمين ومنخرطين في مجال المقاولاتية، فهؤلاء الأفراد لم يكونوا مقاولين سابقين ولم يبحثوا عنها كممارسة وإنما الأوضاع والظروف التي أجبرتهم على هذا العمل.

5.4.1. العوامل التشريعية: أهم هاته العوامل: (بوطورة، بوطورة، و هواري، 2018، صفحة 04)

السياسات العمومية: تعمل على تشجيع المقاولاتية في البلاد وإنشاء المؤسسات.

المؤسسات المصرفية: تشكل البنوك عنصرا مهما في الحصول على رأس المال المطلوب لبعث المشروع.

النظام التعليمي: للتعليم دور مهم في تنمية التوجه المقاولاتي من خلال التربصات وتثمين الصورة الديناميكية والمسؤولية للمقاولين يمكن من تشجيع المهن.

5.1. مقومات الفكر المقاولاتي:

يحتاج المقاول لمجموعة من الصفات والتي تجعل منه مقاولا ناجحا ومسيرا جيدا هذا من خلال قدرته على الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية التي تمنحه الدافعية نحو التوجه لإنشاء مشروعه الريادي وركوبه للمخاطر وسعيه نحو التميز والتطوير ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين: (معراج و عبيدي، 2016، الصفحات 113-115)

1.5.1. مقومات شخصية: تتمثل هذه المقومات في:

- **الحاجة إلى الإنجاز:** أي السعي لتقديم أداء أفضل والوصول إلى الأهداف إضافة لتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز، فالمقاول يجب عليه تقييم أدائه وإنجازاته في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.
- **الثقة بالنفس:** من خلال امتلاكه للمقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء المشاريع وهذا بالاعتماد على الذات وإمكانياته الفردية وقدراته التحليلية لإيجاد حلول للمشكلات والتصدي للعقبات ومختلف التحديات المستقبلية ويتم ذلك بالتفكير الجيد والثقة بالنفس والنظرة التحليلية الجيدة.
- **الرؤية المستقبلية:** وهي النظر والتطلع للمستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.
- **التضحية والمثابرة:** فتحقيق النجاحات وضمان استمراريتها يتحقق من خلال العمل الجاد والمثابرة والصبر والقيام بالتضحيات.
- **الرغبة في الاستقلالية:** وهي الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات المرجوة والسعي باستمرار لإنشاء مشاريع مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة في ظل توفر الإمكانيات المادية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين من أجل إثبات ذاتهم والتعبير عن أفكاراهم وآرائهم بأريحية.

إضافة لهاته المقومات لابد من توفر العديد من المهارات في المقاول الناجح وهي:

- **المهارات التقنية:** تتمثل في الخبرة، التجربة، المعرفة، القدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشاريع في مختلف المجالات.
- **المهارات التفاعلية:** وهي القدرة على التواصل ونقل المعلومات، استلام ردود الفعل، مناقشة القرارات، الإقناع...إلخ وهاته المهارات يحتاجها المقاول من الإدارة الحسنة لمشروعه.
- **المهارات الإنسانية:** تتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته بمرؤوسيه وزملائه لخدمة مشروعه، فالعلاقة تبنى على الاحترام والتقدير والمعاملة الحسنة والثقة المتبادلة والدعم المستمر والاهتمام المشكلات والعمل على حلها.
- **مهارات فكرية:** وهي اكتساب أسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار وتحليل المشكلات وأسبابها وحلولها.

2.5.1. المقومات البيئية: تشمل هذه المقومات:

- **المحيط الاجتماعي:** والذي يعد عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.
- **الأسرة:** والتي لديها دور مهم في تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني وتحمل المسؤوليات.
- **الدين:** يدعو الدين الإسلامي إلى العمل وإتقانه والاعتماد على النفس في التقوت.
- **العادات والتقاليد:** وهو من العوامل المؤثرة على التوجه لإنشاء المقاولات، فالمناطق البدوية يتوارث سكانها الرعي والزراعة بينما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية تتوارثها الأجيال.
- **الجهات الداعمة:** تؤدي هيئات الدعم المرافقة دورا رئيسيا في الدفع بعجلة المقاولاتية من خلال توفير الدعم الكامل لأصحاب المشاريع.
- **الجامعة والتعليم:** يلعب التعليم الجامعي دورا محوريا في تطوير المهارات المقاولاتية من خلال بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليه.

6.1. مصطلحات ذات علاقة بالمقاولاتية:

الثقافة المقاولاتية: هي مختلف الصفات والمواقف التي تعبر عن الرغبة في القيام والشروع في إنجاز وتنظيم المشاريع، وتهدف إلى الإنتاج الجديد والتغيير.

التوجه المقاولاتي: يعرفه Thompson على أنه: "اقتناع ذاتي معترف به من قبل شخص أنه ينوي القيام بمشروع عمل جديد ويخطط بشكل واع للقيام بذلك في وقت ما في المستقبل". (Thompson, 2009, p. 671)

الفرصة المقاولاتية: هي الوضعية الي يستطيع منتج أو مادة أولية أو آلية تنظيمية جديدة أن تتخذ شكلا جديدا يوفر فرصة للربح. (لفقير و أوسرير ، 2017، صفحة 54)

الروح المقاولاتية: هو مفهوم مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط والتغيير، فالذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة والقيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير عن طريق طرح أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة. (جبار و ناجي، 2020، صفحة 13)

العملية المقاولاتية: هي عملية مترابطة تتمثل في القدرة على تحديد وتقييم الفرص ثم وضع الخطة المناسبة بالمشروع مع تحديد الموارد اللازمة والخاصة ببناء وإدارة المشروع المنبثق وتمتاز العملية المقاولاتية بأنها شاملة وديناميكية. (بوخضرة ، سوالمية، و بوفاس، 2018، صفحة 88)

التعليم المقاولاتي: هو مجموعة من الأساليب التعليمية النظامية التي تقوم على إعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأسيس أو تطوير مشاريع، ويعتبر التعليم المقاولاتي مطلب أساسي لتعزيز وتنمية الروح المقاولاتية للطلبة وهذا بتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة. (مقدر، 2024، صفحة 420)

المرافقة المقاولاتية: هي عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المشاريع خاصة المشروعات الصغيرة والتي تمر بمرحلة التأسيس وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو، وتتم المرافقة من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة. (أبو قحف، السيد، ماضي، و زكي، 2001، صفحة 10)

المقاولة الاجتماعية: تعرف المقاولاتية الاجتماعية على أنها سلسلة من المنظمات التي توجد لغرض اجتماعي، ويختلف الشكل القانوني لهذه المنظمات إلا أنها تشترك في حل المشاكل المستمدة من الإدارة لتحقيق أهداف اجتماعية. (بعزيز وبريكي، 2025، صفحة 322)

المشاريع الريادية: وهي تلك المشاريع التي تنتج عن أفكار خلاقة ذات قيم مستقلة وإبداعية، يتصف أصحابها بالمبادرة العالية والنظرة الثاقبة التي تمكنهم من إقتناص الفرص المتاحة في السوق لتفعيل أفكارهم وإقامة مشاريعهم أو تطوير المشاريع القائمة فعليا. (بن لخضر، شنبي، مخناش، و بريك، 2020، صفحة 27)

مخطط الأعمال: هو عبارة عن وثيقة وصفية للمشروع تستخدم لفحص جدوى المشروع والحصول على رأس المال أي عبارة عن خارطة طريق للعمليات المستقبلية، ويمثل مخطط الأعمال الوسلية التي تحدد استطاعة المقاول المرور من مرحلة الفكرة إلى تجسيدها على أرض الواقع، كما أن نجاح أي مؤسسة يعتمد بالدرجة الأولى على ما استندت إليه كمشاريع من دراسات وعمليات تخطيطية. (الغالبي، 2009، صفحة 210)

2. مفهوم المقاول:

1.2. تعريف المقاول:

شهد مفهوم المقاول عدة تغيرات عبر الزمن، فكلمة مقاول أو (Entrepreneur) في اللغة الفرنسة كان يعنى بها الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل إنجاز الأعمال أي الشخص الذي يشرف على المسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، بعدها تطور مفهوم المقاول ليصبح يعرف بالفرد الجريء الذي يتحمل المخاطر الاقتصادية. (خذري و بن الطاهر، 2013، صفحة 03)

عرف Jean Baptiste Say المقاول بأنه ذلك الشخص الذي يجمع عوامل الإنتاج من أجل خلق منفعة جديدة، فالمقاول يخلق مشروع خاص به ويتحمل أخطاره، واعتبر شومبيتر (1950) المقاول بأنه الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة والجرأة لتحويل الأفكار والاختراعات الجديدة إلى ابتكارات وبالتالي فوجود قوى الريادة (التدمير الخلاق) في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ عليه منتجات ونماذج عمل جديدة وبالتالي فإن الرياديون يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو على المدى الطويل، (طويل و تيتام، 2019، صفحة 114) كما وصف شومبيتر المقاولين بأنهم المبدعين الذين يقودون الرأسمالية والابتكار وأنهم وكلاء التغيير الاقتصادي، كما عرف المقاول أيضا بأنه الشخص الذي يساهم في تنمية الاقتصاد من خلال تقديم منتجات أو خدمات جديدة أو القيام بتطوير وخلق أساليب حديثة للإنتاج تسهم في تخفيض تكلفة السلع والخدمات الحالية.

كما أشارت التعريفات الاقتصادية الحديثة للمقاول وفقا للنماذج التي وضعها كل من Lucas's سنة 1978 و Holmes and Schmitz's سنة 1990 أن المقاولين أو رواد الأعمال هم الأفراد الذين يمتلكون المهارات الريادية والتنظيمية والذين يتحولون من العمل في الشركات القائمة إلى تأسيس شركات جديدة، وكلما زادت مهاراتهم ينتهي بهم الحال لملكية شركات أكبر. (حسين، 2020، صفحة 314) واعتبر JM Toulouse في نهاية 1980 المقاول هو منجز المشاريع، فهو شخص يرى فرصة محددة ويتخيل طريقة الاستجابة لهذه الحاجة قبل قيام الأشخاص الآخرين بتلك الحاجة، كما أن الشخص الذي هو في حالة إشكالية يطور مشروعا ونظرته تحول المشكلة إلى فرصة عمل. ومن هنا تظهر إمكانية الاكتشاف والإنشاء الخاصة بالمقاول. (يحياوي، 2010، صفحة 02)

وعليه فالمقاول هو شخص لديه القدرة والجرأة والثقة بالنفس ويمتلك معارف تسييرية وتنظيمية والتي تجعله قادرا على تحويل الأفكار إلى ابتكارات مجسدة على أرض الواقع من أجل تحقيق عوائد مالية من خلال المخاطرة وبهذا يساهم في التنمية الاقتصادية.

2.2. خصائص المقاولين:

يتوفر المقاولين على مجموعة من المهارات والسمات التي تجعلهم متميزين عن غيرهم والتي تتمثل في: (بن موسى، 2019، صفحة 08)

- مهارات تقنية كالتعليم والكتابة وحسن التواصل، المراقبة الجيدة للبيئة المحيطة، الإدارة الحسنة للأعمال التكنولوجية والشخصية والتنظيم المحكم، كذلك القدرة على بناء علاقات وشبكات عمل ضمن فريق مدرب.
- مهارات في إدارة الأعمال من خلال وضع الأهداف والخطط والقرارات، القدرة على التحليل والتسويق، الإدارة والرقابة وحسن التفاوض.
- مهارات ريادية شخصية كالالتزام والجدية، المثابرة، المخاطرة، الإبداع والقدرة على التنفيذ، توفر رؤية قيادية شاملة.
- اقتناص الفرص والشعور الدائم بالرغبة بتنفيذ الأفكار وتحقيق الانجازات.
- يتمتع المقاولون بدرجة عالية من الثقة بالنفس والشغف بالأعمال إذ يشكل هذا الحماس حافزا كبيرا لممارسة العمل المقاولاتي. (الشماع، 2008، صفحة 43)

- المقاول لديه هدف طموح وهي القوة التي تدفعه للقيام بمشروعه، ودائما ما يكون ذلك الهدف مدعوم بالعديد من الأفكار الجيدة والقابلة للنجاح.
- المقاول هو شخص منفتح إذ يدرك أن كل حدث وموقف يمثل فرصة عمل. (قواسمي، 2020، صفحة 162)

كذلك هناك العديد من الدراسات المرتبطة بالمقاولاتية والتي أشارت لبعض سمات المقاولين والمتمثلة في: (إدريس، 2015، صفحة 678)

- ديفيد ماكيلاند David C. McClelland وهو باحثا نظريا أمريكيا في علم النفس وصف المقاول بأنه شخص تحركه الحاجة للانجاز شيء جديد ورغبة كبيرة في إضافة أشياء أخرى للحياة.
- Collins وMoore (1970) درسا حوالي 150 رائدا للأعمال وخلصا أن أهم صفات المقاولين هي الشدة والصلابة، يتمتعون بالبراغماتية ويسعون للاستقلالية والانجاز.
- Bird (1992) يرى أن المقاولين كالزئبق فهم محبون للأفكار الجديدة، مخططون ويقتنصون الفرص، مبدعون وغير عاطفيون ويحسنون التصرف.
- يرى Cooper، Woo وDunkelberg أن المقاولين لديهم درجة عالية من التفاؤل في عملية اتخاذ القرار، ففي دراسة أجريت على 2994 مقاول اتضح أن 81% منهم يعتبرون نسبة نجاحهم تفوق 70%، كما أن 33% منهم يرون احتمال نجاحهم 10/10.
- Busenitz وBarney (1997) أكدا أن المقاول يتميز بالثقة الشديدة في النفس ورؤيتهم الدقيقة للأمور.
- شومبيتر Schumpeter أكد أن سلوك المقاولين دائما ما يتسم بالمبادرة والإبداع والابتكار.

3.2. أنواع المقاولين وتصنيفاتهم: (بحباح و بن حدو، 2018، الصفحات 218-219)

وضع العديد من الاقتصاديين تصنيفات للمقاول كل حسب وجهة نظره ونذكر منها:

- **حسب النظرية الاقتصادية:** قسمت النظرية الاقتصادية المقاولين حسب السلوك إلى ثلاثة أنواع هي: المقاول المبدع، المقاول المخاطر، المقاول المدير.
- **حسب "Mintzberg"**: توجد أربع أنواع من المقاولين هم: المقاولين ذوي الإمكانية، الرياديين الذين لديهم نية إقامة مشروع، الرياديين الفعليين، ورياديين ليست عندهم نية إنشاء مشاريع جديدة.
- **حسب "Ucbasaran"**: قسم المقاولين إلى أنواع أخرى هي:

1- المقاول الأصيل: وهو المقاول الذي يتحمل المخاطر ويستطيع تنظيم وإدارة مشاريعه.

2- المقاول المبتدئ: وهو الذي يمتلك حاليا مشروعا واحدا ولديه خبرة سابقة في ملكية المشاريع وإدارتها.

3- المقاول التسلسلي أو التتابعي: هو المقاول الذي يمتلك مشروعا واحد لكنه أدار مشاريع سابقة بشكل متتالي أي ينتقل بين المشاريع.

4- المقاول الاحتوائي: هو المقاول الذي يمتلك عدة مشاريع في وقت واحد.

4.2. الفرق بين المقاول، المدير، والقائد:

الجدول رقم (02): مقارنة بين المقاول، المدير والقائد

المقاول	المدير	القائد
يتمتع بالعمل	يدير	يقود
يبتكر	يدير	يبتكر
يخلق وضعا جديدا	يحافظ على الوضع الراهن	يطور الوضع الراهن
يركز على أعمال المؤسسة	يركز على نظم العمل	يركز على الأفراد
يكون فريق عمل	يعتمد على الرقابة والسيطرة	يوحي بالثقة
يدرك ويستغل الفرص	لا يرى إلا المشاكل	ينظر إلى المستقبل
يسأل كيف ومتى؟	يسأل كيف ومتى؟	يسأل ماذا ولماذا؟
يركز على المدى الطويل	يركز على المدى القصير	يفكر في المدى الطويل

المصدر: عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الأعمال: القوة الدافعة للاقتصادات الوطنية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 116.

3. الإبداع والابتكار المقاولاتي:

إن أول ما يمكن قوله في المجال هو غياب تعريف موحد للإبداع والابتكار، فقد اختلفت التعاريف حول هذا المفهوم من مفكر لآخر ويشار للإبداع في العديد من الأبحاث بشكل مرادف للابتكار إذ يرى بعض المفكرين أن التمييز بين المصطلحين ما هو إلا إشارة للعلاقة التكاملية بينهما، ويستخدم في الكثير من الأحيان مفهوم الإبداع ومفهوم الابتكار ليؤديان نفس المعنى وعليه سنحاول وضع أهم التعاريف للإبداع والابتكار مع إبراز الفرق بين المصطلحين.

1.3. الإبداع:

يعد الإبداع أحد الركائز الأساسية لتقدم المجتمعات وازدهارها، وقد أولت الدراسات الحديثة اهتماما كبيرا بمفهوم الإبداع نظرا لدوره الفاعل في تحقيق التنمية وتعزيز التنافسية.

1.1.3. تعريف الإبداع:

عرف بعض علماء النفس الإبداع بأنه القدرة على ابتكار علاقات بين الأشياء أو ابتكار تركيبات أو تنظيمات جديدة من هذه الأشياء ويعني ذلك تجريد الأشياء المعرفية المألوفة من علاقاتها والنظر إليها في ضوء علاقات جديدة غير مألوفة، ويرى آخرون أن الإبداع هو عملية تشخيص المشكلات وإيجاد حلول مناسبة لتجاوزها بأسلوب جديد عبر ترتيب الأفكار المتاحة في صيغة جديدة، (باسردة، 2009، صفحة 68) ويستخدم مفهوم الإبداع كي يشير إلى العمليات العقلية والدافعية التي تؤدي إلى الحلول والأفكار والتصورات والنظريات والمنتجات التي تكون فريدة وجديدة، عرف أيضا بأنه عملية مستمرة تتطلب العمل الجاد وتحسين الأفكار والحلول بشكل مستمر.

ويرى بيتر دراكر Drucker أن العملية الإبداعية هي الإحلال المستمر للقديم بواسطة الجديد من خلال تقديم شيء ما غير موجود أو تحسينه بطريقة أفضل. أما Knight فيعتبر العملية الإبداعية هي تبني للتغيير الجديد. (بواشري، 2019، صفحة 218)

وفي تعريف آخر الإبداع هو القدرة على إنتاج أفكار ومعارف جديدة وغير مألوفة مفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة في أي مجال ويعد سمة فطرية لدى جميع البشر لكن نسبة صغيرة فقط تنجح في إبراز هذا الإبداع، (Branka, Meteja, & Hisrish, 2014, p. 103) يعرف أيضا على أنه كل الأفكار التي تؤدي إلى تحسين شيء ما سواء كان ذلك في ميدان الاقتصاد أو الصناعة أو في الأمور العامة والخاصة.

كما يعرف Robbins الإبداع على أنه القدرة على جمع الأفكار من مصادر مختلفة وتحويلها بأسلوب جيد وفريد من نوعه، أو صنع ترابطات غير اعتيادية بين هذه الأفكار. (هلسه، 2016، صفحة 282)

حسب Simpson فإن الإبداع هو المبادرة التي يبديها الشخص من خلال قدرته على الانشقاق من التسلسل العادي في التفكير إلى تفكير مختلف كليا. (Simpson & Hum, 1993, p. 05)

من التعاريف السابقة يتضح أن الإبداع هو عملية الإتيان بأفكار جديدة أو إحداث تغيرات وتحسينات على الأفكار السابقة، تكون هذه الأفكار مفيدة وذات قيمة تسهم في حل مشكلات، وهو مهارة يمتلكها أشخاص معينون يتمتعون برؤية مختلفة وتفكير مختلف وملاحظة ما لا يلاحظه الآخرون.

2.1.3. ملامح الشخصية المبدعة:

يعد الإبداع موهبة كامنة في عقل كل إنسان كبقية المواهب المستترة وبالتالي تحتاج إلى إثارة وصقل وممارسة نوعية، فلا يتصور البعض أن الإبداع مختص فقط بأصحاب الذكاء الخارق فالكل عليهم إعمال عقولهم وتفجير مواهبهم للوصول لحالة الإبداع الواقعي في شتى المجالات، ومن بين الصفات والملامح التي يختص بها المبدعين نذكر: (غراز ، 2021، الصفحات 157-158)

- **الحساسية:** وهي القدرة على وعي وفهم المشكلات وأسبابها والإحاطة بجميع أبعادها والعوامل المؤثرة فيها.
- **الطلاقة:** وتعني القدرة على إنتاج سيل كبير من الأفكار والتصورات الإبداعية في مدة زمنية قياسية والطلاقة ثلاثة أنواع: طلاقة الكلمات أي سرعة إنتاج الكلمات ووحدات التعبير وفقا لشروط معينة في بنائها وتركيبها، طلاقة الأفكار أي سرعة تولد عدد كبير من الأفكار والصور الفكرية في مختلف المواقف، طلاقة التعبير وهي القدرة على التعبير عن هذه الأفكار وربطها وتسلسلها وسهولة صياغتها بحيث تكون متصلة وملائمة لبعضها البعض.
- **المرونة:** وهي قدرة العقل على التكيف مع المتغيرات والمواقف المستجدة والانتقال الحسن من زاوية جامدة إلى زوايا متحررة.
- **الأصالة:** وتعني تقديم نتاجات مناسبة للهدف والوظيفة المنشودة أو بعبارة أخرى الخروج عن المألوف وإتخاذ سلوك جديد يتوافق والهدف المنشود.
- **البصيرة:** أي امتلاك النظرة الثاقبة والقدرة على اختراق الحواجز وقراءة النتائج قبل أوانها وإعطاء البدائل اللازمة لكافة الاحتمالات المتوقعة.

3.1.3. معوقات الإبداع:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على العملية الإبداعية ونذكر من بينها: (لرقم، 2020، صفحة 99)

- صعوبة تحديد المشكلة.
- الاستعجال في محاولة الوصول لحل المشكلة، والاختيار غير الملائم لوسيلة معالجة المشكلات.
- الخوف من الفشل وعدم التحدي.
- غياب الدافع لحل المشكلات.
- التمسك بالمألوف وعدم محاولة الخروج عنه.
- غياب المساندة وانعدام الثقة.
- عدم توفر بيئة ملائمة للإبداع.
- التقييم المتسرع للأفكار.

2.3. الابتكار:

1.2.3. تعريف الابتكار:

يعتبر الابتكار من المواضيع الهامة والجديرة بالنقاش إذ أصبح ضروريا للتنمية ودفع النمو الاقتصادي و مع ذلك فإنه من الصعب وضع تعريف موحد للابتكار، فمنذ بداية أعمال Schumpeter ارتبطت مفاهيم الابتكار والمقاولاتية ارتباطا وثيقا وتحدث في مقدمة "عواصف التدمير الخلاق" أن الابتكار يحدث عند طرح تفكير جديد بنجاح وتقدير المؤسسات له، (Autio, Kenney, Mustar, Siegel, & Wright, 2014, p. 1097) ويرى Schumpeter أن الابتكار يتمثل في منتج جديد أو طريقة إنتاج أو فتح سوق جديد أو إيجاد مصدر جديد لتوريد المواد الخام.

عرفPeter drucker الابتكار في كتابه "الابتكار والمقاولة" على أنه أداة هامة للمقاولين تستخدم أساسا للتغير والحصول على أعمال وخدمات مختلفة، وما على المقاولين إلا البحث عن مصادر الابتكار من أجل النجاح (Drucker, 1993)، أما W. Boumol فقد اعتبر الابتكار على أنه المصدر الأساسي والجوهري لتطور الصناعة والاقتصاد والتطبيق الناجح للأفكار. (قزال و بهدي، 2019، صفحة 50)

ويعرف الابتكار حسب المفهوم الشائع والأكثر تداولا بأنه التوصل إلى ما هو جديد، كذلك يفهم الابتكار أيضا أنه كمقدمة شيء جديد أو طريقة جديدة أو تأليف المعرفة في المنتجات الجديدة وبالتالي التعامل مع

شيء جديد لم يسبق اختياره، وفي تعريف آخر للابتكار هو عرض سلع وخدمات جديدة في الأسواق وقد يكون في شكل وسائل إنتاج جديدة لم تكن مسبقا.

ويعرف الابتكار أيضا على أنه الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو التحويل من فكرة إلى منتج، ويعرفه الباحث جارد ليبورث بأنه تقديم شيء جديد ويمثل العملية التي تحول المعرفة إلى القيمة. (بهلول و صغير، 2020، صفحة 653) ويعرف الابتكار كذلك على أنه تجسيد الأفكار في شكل منتجات أو خدمات جديدة وبالتالي يتم تحويل فكرة ما على أرض الواقع. (نجم، 2003، صفحة 17)

من تعريفات الابتكار أيضا هو التمسك بالأفكار الإبداعية التي تم التوصل إليها وتحويلها إلى سلع أو خدمات ذات منفعة أو طريقة جديدة في العمل. (بلوط، 2005، صفحة 358)

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD الإبداع والابتكار بأنه "مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح وتطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام التجاري لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث والتطوير إلا خطوة من هذه الخطوات"

ومن خلال ما تقدم يمكن وضع تمييز بين الإبداع والابتكار كون الإبداع هو مدخلات الابتكار أي أن الإبداع يمثل المادة الخام التي يتشكل منها الابتكار فكل ابتكار يبدأ بفكرة مبدعة (الإبداع يؤدي إلى الابتكار)، فالإبداع يتمثل في التوصل إلى فكرة جديدة أو حل خلاق لمشكلة ما بينما الابتكار هو التطبيق الخلاق والملائم أو الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ والتحويل من الفكرة إلى المنتج وبالتالي فإن الابتكار هو تجسيد الإبداع على أرض الواقع، وهو ما تشير إليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD في أن الفرق بين الإبداع والابتكار كون الإبداع يعبر عن نشوء الفكرة والابتكار وضع هذه الفكرة حيز التنفيذ. كما تشير العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع أن الفرق الجوهري بين الإبداع والابتكار يكمن في أن الابتكار يتعلق بشكل خاص بنتائج العملية سواء كانت منتجا جديدا أو حتى خدمة جديدة أي وضع فكرة موضع التنفيذ، بينما الإبداع سيكون أكثر ارتباطا بإنشاء أفكار جديدة دون الحاجة لتطبيقها العملي. (Nakona & Wechsler, 2018, p. 242)

الابتكار = الإبداع +التطبيق

2.2.3. خصائص الابتكار:

للابتكار عدة أشكال وخصائص ولعل أهمها: (السكارنة، 2008، صفحة 48)

- **الابتكار يعني التميز:** أي الإتيان بشيء مختلف عن الآخرين، فمن خلال الابتكار يتم الحصول على حاجات مميزة.
- **الابتكار يمثل الجديد:** وهو الإتيان بما هو جديد سواء كليا أو جزئيا.
- **الابتكار هو القدرة على اكتشاف الفرص:** إن إقتناص واكتشاف الفرص الجديدة هو نمط من أنماط الابتكار الذي يستند على القراءات الجديدة للحاجات والتوقعات والرؤية المختلفة والغير مألوفة.
- **الابتكار أن تكون المتحرك الأول:** وهذا تمييز للمبتكر الذي يكون السباق للتوصل إلى ما هو جديد وغير مألوف للآخرين، حتى في حالة التحسين يكون المبتكر دائما هو السباق في ذلك وبالتالي فإن الشخص المبتكر أسرع من الآخرين للوصول إلى ما هو جديد.

3.2.3. صفات العمل الابتكاري: وضع بعض الباحثين مجموعة من الصفات والسمات والتي من خلالها نميز بين العمل أنه ابتكار أم لا ومن بين هؤلاء الباحثين نجد "مايكل ويست" حيث قام بوضع مجموعة من صفات العمل الابتكاري، فإذا توفرت في العمل هذه الصفات يعتبر ابتكار وهاته الصفات هي: (دن و بن سالم، 2015، صفحة 252)

- ينبغي أن يمثل الابتكار شيئا جديدا بالنسبة للمجتمع المزمع تطبيقه فيه.
- الابتكار يجب أن يكون شيئا مقصودا وليس أمرا عارضا.
- لا ينبغي أن يكون الابتكار مجرد تغيير روتيني.
- يجب أن يهدف الابتكار إلى تحقيق فائدة للمؤسسة ككل أو قسم من أقسامها أو المجتمع.
- ينبغي أن يتسم الابتكار بعمومية آثاره.

4.2.3. العوامل المؤثرة في الابتكار:

يعد الابتكار وسيلة ممتازة لخلق طاقة تتطور على المدى البعيد وكذا الحصول على ميزة تنافسية للبقاء في ظل تذبذب المحيط الاقتصادي الراهن، ويتأثر الابتكار بدة عوامل نذكر منها: (مرزوقي و توازيت، 2016، صفحة 48)

- ✓ **ضغط التكنولوجيا:** إن أهم عامل يؤثر على الابتكار هي التكنولوجيا والتي أصبحت تشكل ضغطا على المقاولات وتفرض عليها الابتكار المستمر حتى تضمن نموها واستمرارها وتحافظ على قدرتها التنافسية.
- ✓ **ضغط السوق:** يمثل السوق أيضا دافع مهم للمقاولات من أجل تطبيق الإبداع والابتكار، وقد أثبتت الدراسات أن مصدر الابتكار غالبا ما يكون نتيجة لطلبات الزبائن فتدخل المقاولة تحسينات وتغييرات على منتجها بغرض تكييفه واحتياجاتهم، كما يكون من أسباب الابتكار المنافسة الشرسة في السوق فتجد المؤسسة نفسها مجبرة على تبني الابتكار للمحافظة على حصتها في السوق والتوسع في أسواق جديدة.
- ✓ **المسير (القائم بالأعمال):** يؤكد جوزيف شومبيتر أن المسير هو مفتاح الابتكار فهو من يبادر بغرس الابتكار في المؤسسة الاقتصادية على الرغم من كون وقته محدود وتعقد مهامه قد يحول دون ذلك، ويعتبر شومبيتر رائد الأعمال هو السبب الشخصي للابتكار كونه ملهم بالشغف ويمتلك رؤية جريئة تدفعه للبحث عن حلول جديدة وابتكارات لمشاكل معينة. (Henrekson, Johansson, & Karlsson, 2023, p. 15)

5.2.3. أهمية الابتكار للدول:

لقد ازداد اهتمام الباحثين والدول بالابتكار نظرا لأهميته الكبيرة، وقد تم إنشاء مؤشر عالمي خاص بالابتكار يقوم بإعطاء تصنيف للدول وسنتطرق لهذا المؤشر بالتفصيل في الفصل الموالي، وتكمن امتيازات الابتكار في: (طويل و تيتام، 2019، صفحة 116)

- يساهم الابتكار في ازدهار اقتصاديات الدول.
- تحصل المؤسسات والدول التي تنفق كثيرا على البحث والتطوير على نتائج جيدة.
- يسمح الابتكار بخلق جو تنافسي بين المقاولات والدول علة امتلاك التكنولوجيا الأكثر تطورا.
- الابتكار يرمي لدعم القدرة الفنية للمؤسسات بصورة مستمرة وبالتالي ضمان وضع مالي جيد.
- يسهم الابتكار في تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح من خلال التصريف المحكم للمنتوجات الجديدة والمطورة.

III. المؤسسات الناشئة:

تعد المؤسسات الناشئة من أبرز ملامح الديناميكية الاقتصادية إذ تمثل كيانات اقتصادية جديدة تنشأ بهدف استغلال فرص سوقية مبتكرة أو تلبية حاجات غير ملباة.

1. مفهوم المؤسسات الناشئة:

1.1. تعريف المؤسسات الناشئة:

تعرف المؤسسات الناشئة "startups" اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي على أنها مشروع صغير بدأ للتو.

كلمة start–up تتكون من جزأين start ويشير إلى فكرة الانطلاق، وup تشير لفكرة النمو القوي، وقد بدأ استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بعد بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر ليستخدم بعد ذلك على نطاق واسع، ويعرف القاموس الفرنسي المؤسسات الناشئة على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة، ويشير المفهوم أيضا وفقا لمعجم larousse إلى أنها "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة". (بوضياف و زبير، 2020، صفحة 378)

ويعرف رائد الأعمال ستيف بلانك steve blanck المؤسسات الناشئة على أنها منظمة مؤقتة مصممة للبحث عن مشروع يدير الربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، كذلك هي مؤسسات بشرية مصممة لإنشاء منتجات وخدمات جديدة والبحث عن نموذج تجاري قابل للتكرار وقابل للتوسع في مخاطر متراكمة وبعيدة عن اليقين، وهي محرك للتنمية الاقتصادية وسبيل فعال لخلق فرص العمل. (دربين، 2022، صفحة 58)

وتعرف المؤسسات الناشئة أيضا على أنها شركات صغيرة حديثة التكوين تعتمد على التكنولوجيا لابتكار أشياء جديدة على مستوى المنتج أو الخدمة والابتكار على مستوى النموذج الربحي والابتكار على مستوى التوسع، تسعى لطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة بغض النظر عن حجم الشركة أو مجال نشاطها، وتتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع وكسبها لأرباح ضخمة. (قصوري، 2020، صفحة 19)

كما سعى الباحثون مؤخرا لإعطاء تعاريف أكثر شمولية وأكثر دقة للمؤسسات الناشئة، إذ يركز الكثير منهم على مفهوم الإبداع والابتكار لتعريف المؤسسات الناشئة ويعرفونها بأنها كل مؤسسة شابة وديناميكية مبنية على التكنولوجيا والابتكار ويحاول مؤسسيها الاستفادة من تطوير منتج أو خدمة غير معروفة من أجل إنشاء أسواق جديدة، كما يركز طرف آخر من الباحثين على مفهوم النمو المتسارع فيعرفونها بأنها تلك الشركات التي صممت لتنمو بسرعة ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة. (بلخير و غربي، 2023، صفحة 44)

ومن التعاريف السابقة يمكن اعتبار أن المؤسسة الناشئة Startup هو مصطلح يستخدم لتحديد المؤسسات حديثة النشأة والتي أنشئت من فكرة إبداعية، ريادية، مبتكرة وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة.

2.1. مميزات الشركات الناشئة startups:

- تتميز الشركات الناشئة بأنها حديثة العهد ولابد من دعمها واحتضانها.
- شركات شابة ويافعة أمامها خياران: إما التطور والنمو وبالتالي تصبح شركات ناجحة وإما الفشل والخسارة.
- شركات نشأت من فكرة إبداعية ريادية ولديها حظوظ كبيرة للنمو والازدهار بسرعة.
- لا تتطلب تكاليف كثيرة.
- هي شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بالأساس عليها.
- شركات مبتكرة: تسعى الشركات الناشئة إلى خلق منتج جديد أو خدمة جديدة وهو ما يشير إلى الابتكار، فكل ابتكار هو عمل يعكس اكتشافا جديدا من قبل رواد الأعمال والتي يمكن من خلالها زيادة القيمة وتحسين الكفاءة الاقتصادية الشاملة للمجتمع.
- تتميز المؤسسات الناشئة بأنها جاءت بابتكار لحل مشكلة ما فالقائمين عليها يركزون على إحداث فرق ليس فقط في السوق ولكن أيضا في حياة الناس من خلال منتج أو خدمة.
- تتميز المؤسسات الناشئة بأنها شركات تبحث باستمرار عن نموذج أعمال قابل للتطور أي أنه يمكن أن ينمو دون الحاجة لزيادة الموارد البشرية أو المالية لذا فإن الشركة سرعان ما تتوسع في حال نجاح منتجها حيث تميل للإبداع والابتكار. (الهرش، 2021، صفحة 27)
- تتميز بالمخاطر العالية.

3.1. نظرة المشرع الجزائري للمؤسسات الناشئة:

سعى المشرع الجزائري لتعريف المؤسسات الناشئة أو المبتكرة في مضمون المادة 06 من القانون 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وقد عرفها على النحو التالي: "هي المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير".

كما أشار المشرع الجزائري إلى المؤسسات الناشئة في أحكام بعض القوانين كالقانون 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محتوى المادة 21 التي نصت على أنه "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة"

هذا وقد عرف المشرع الجزائري المؤسسات الناشئة صراحة من خلال المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر، وحاضنة أعمال على أنها تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية:

1- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات.
2- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
3- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
4- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.
5- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
6- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عاملا.

4.1. المميزات الخاصة للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

من خلال مجمل الشروط التي تم سردها في المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 يمكن لنا تحديد أهم الخصائص التي تتميز بها المؤسسة الناشئة start-up في الجزائر والمتمثلة فيما يلي: (مخانشة، 2021، الصفحات 778-779)

- تعتبر مؤسسات شابة يافعة وحديثة العهد بحيث لا يتجاوز عمرها ثماني 8 سنوات حسب ما جاء في الفقرة 02 من المرسوم التنفيذي المذكور أنفا، وتحتسب مدة 8 سنوات في هذا الشأن مباشرة منذ حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة حسب أحكام المادة 14 من هذا المرسوم لمدة أربع (4) سنوات، وبإمكانية تجديدها لمرة واحدة فقط.

- يختص نشاط المؤسسات الناشئة على إنتاج السلع و/ أو تقديم الخدمات مهما كانت طبيعتها أو نوعها.

- من سمات هذه المؤسسات أنها تتكون من رأس مال الشركة مملوكا بنسبه 50% بالمئة على الأقل؛ من قبل أشخاص طبيعية أو صناديق الاستثمار معتمده أو من طرف مؤسسات أخرى حاصله على علامة مؤسسه ناشئة وبرقم أعمال سنوي لا يتجاوز المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية بحيث تؤخذ بعين الاعتبار عدم تجاوز الحد الأقصى لمعيار رقم الأعمال الممنوح لصفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المحدد بـ 4 مليار دينار جزائري.

- يجب أن تكون المؤسسات الناشئة عبارة عن مؤسسات سريعة وكبيرة النمو بما فيه الكفاية من خلال الإمكانيات التي تعزز نموها وتحقيق إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل؛ فهي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

- لا تحتاج إلى طاقم بشري كبير بحيث لا يتجاوز 250 عامل، وعليه فالمشرع الجزائري اعتمد على معيار عدد العمال أقل مما هو مدرج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو الأمر الذي يضفي على المؤسسة نوع من المرونة في التسيير والتنظيم؛ وحتى الإدارة التي تكون للمالك الرسمي للمؤسسة التي يديرها صاحبها؛ فطبيعة هذه المؤسسات تجعل الإدارة تستند إلى مالك المؤسسة في أغلب الأحيان، فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها وحتى فيما يخص اتخاذ القرارات؛ فتكون بسرعة على عكس المؤسسات الكبرى أين يكون عن طريق انعقاد بين مجلس المديرين والإدارة والمستشارين قبل اتخاذ القرارات النهائية.

– تتميز المؤسسات الناشئة كذلك حسب المادة 21 وما يليها من المرسوم التنفيذي رقم 20–254 المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال مع تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها وكذا شروط منح كل علامة المذكور سابقا بكونها مؤسسات محضنة أي تخضع أغلبها لفترة الاحتضان، من قبل حاضنات الأعمال في مراحلها الأولى والمرافقة من قبل الهيئات الداعمة لها الحكومية أو الخاصة والمنصوص عليه قانونا قصد تسريع بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور.

2. أهمية المؤسسات الناشئة:

لا يختلف اثنين حول الأهمية الكبيرة للمؤسسات الناشئة في الاقتصاديات الكبرى فالمهتمين بالشأن الاقتصادي يؤكدون على الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاد العالمي والمحلي سواء من جانب التنمية و توفير مناصب الشغل أو من جانب دعم المؤسسات الكبرى، وتسهم هاته المؤسسات أيضا في تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنويع الاقتصادي للدول النامية كما تطور وظائف هذه المؤسسات أدى إلى بروز ما يعرف بالمؤسسات الناشئة الخضراء والتي تساهم في تحقيق البعد البيئي. وعليه يمكن إبراز أهميتها في:

- توفير فرص العمل للشباب البطال مما يساهم في القضاء مشكلة البطالة والفقر.
- تنمية وتطوير قدرات الأفراد وإخراج التميز الذي بداخلهم.
- المساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي وتنويعه والرفع من تنافسيته.
- المؤسسات الناشئة تغذي النمو الاقتصادي وتعطي العنان للابتكار.
- المؤسسات الناشئة أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الموارد المحلية وإحدى وسائل التكامل والاندماج بين المناطق. (بايزيد، 2022، صفحة 62)
- تعمل على تمكين الفئات التي تمتلك الأفكار ولا تمتلك المال من تحويل تلك الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تساهم في تزويد السوق بمختلف المنتجات وبالتالي تخفيض فاتورة الاستراد.
- إعادة توزيع الدخل من خلال القدرة على توظيف مدخرات أصحاب المشاريع بدلا من اكتنازها أو توظيفها في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، إضافة لجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي.

- تعزيز البحث العلمي من خلال الطبيعة التي تتمتع بها هذه الشركات، فهي غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، نتيجة لذلك يمكن للشركات الناشئة تشجيع الطلبة أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم. (بن علي، 2022، صفحة 612)

3. خطوات إنشاء المؤسسة الناشئة:

إن تأسيس مؤسسة اقتصادية ناشئة ليس بالأمر الهين بل نتاج البحث عن المجال الحيوي الذي يحافظ على بقاء المؤسسة الناشئة ناشطة نظرا لحاجة المجتمع لخدماتها هو أمر ضروري للغاية لذا على المؤسسين البحث عن المجال الذي يحتاج الأفراد إلى خدماته أكثر من غيره ومن ثم فإن خطوات إنشاء مؤسسة ناشئة تتمثل مجملها فيما يلي: (موفق و شيبوط، 2023، الصفحات 07-08)

– تحديد الفكرة الأساسية التي تنشط ضمن إطارها هذه المؤسسة، وذلك من خلال ملاحظة إحتياجات الأفراد والمجتمع ومشكلتهم في الحصول على خدمة أو منتج معين.

– القيام بدراسة احتياجات السوق من خلال جمع وتحليل للمعلومات المتوفرة حول السوق المستهدفة من طرف هذه السلعة المراد إنتاجها أو الخدمة المراد تقديمها وتحديد مدى وجود مستهلكين ومنافسين في هذا المجال.

– اختيار اسم لهذه المؤسسة الناشئة والذي يجب أن يتماشى مع مجال نشاطها من خلال سهولته وشموليته للنشاط التجاري الممارس وكذا عدم تداوله في السوق.

– اختيار شركاء مؤسسين مناسبين: يجب البحث عن شريك في مجال نشاط المؤسسة لمشاركته في تأسيس هذه المؤسسة وينبغي أن يكون من ذوي الخبرة والكفاءة في ميدان نشاط المؤسسة أو أحد فروع نشاطها الذي تربطه به علاقة متينة.

– وضع خارطة عمل للمؤسسة الناشئة وهي أحد أهم الخطوات التي لابد من القيام بها لضمان تأسيس شركة ناجحة بحيث يحدد فيها الخطوط العريضة للعمل المراد انجازه وتحديد الأهداف المرجوة والتحديات التي تعترض نشاط المؤسسة والحلول الكفيلة بتجاوز هذه التحديات وكل ما يتعلق بسير هذه المؤسسة الناشئة.

– توفير تمويل المؤسسة الناشئة: إذ يعد التمويل من المسائل الأكثر أهمية للقيام بتأسيس مؤسسة ناشئة وقلته أو انعدامه يهدد بقاء نشاط هذه المؤسسة الناشئة ويتكون رأس المال من المدخرات الشخصية أو مدخرات الأصدقاء أو القروض البنكية.

– تشكيل فريق عمل مؤهل فمعرفة كيفية توظيف العمال بشكل دقيق وفعال أمر بغاية الأهمية لأن البحث عن الكفاءة والخبرة من خلال العروض المقدمة للعمل شرط ضروري لقبول طلبات العمل لدى المؤسسة الناشئة.

– بناء نموذج أولي للمؤسسة الناشئة وهذا النموذج يتضمن الخدمات الرئيسية للمؤسسة ويهدف الى جس نبض السوق وجمع المعلومات اللازمة لمعرفة مدى قابلية العملاء المستهدفين للمنتج النهائي قبل طرحه رسميا في السوق.

– اختيار مقر المؤسسة الناشئة: فاختيار مقر للمؤسسة أمر مهم نظرا للتكاليف المالية الباهظة لتأجير مقر للمؤسسة وتأثير مكان تواجد المقر على سمعة المؤسسة الناشئة وخدماتها المقدمة.

4. أهمية تمويل المؤسسات الناشئة:

تتميز عملية تمويل المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تؤهلها على تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وتتجلى من خلالها أهمية ودور التمويل المصغر في بعث حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في: (قمري و بوالشعور، 2020، صفحة 12)

- توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري والتي تمدها بالتجهيزات اللازمة.
- تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين بضمان توظيف الموارد خاصة فيما بين الهيئات المالية، والأعوان الاقتصادية الأخرى وتغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري.
- تستلزم الصناعة للتمويل التجاري ووجود أطراف تنظم المخاطر البنكية ويضبطها وكلاء التأمين ضد العجز عند السداد وضمان الحسابات.
- يتعاون هؤلاء الأطراف مع القطاع البنكي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الدولية.
- تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية والارتقاء إلى مستوى العالمية.

- التنوع في النشاطات البنكية والاستجابة بشكل أسرع لطلبات الزبائن.
- رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم المؤسسات الناشئة وتمويلها.
- يساعد التمويل على التوسع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها ومنه زيادة العمالة.
- يساعد التمويل التأجيري المؤسسات الناشئة للحصول على المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك، كما يساهم في الحصول على العملة الصعبة ويعمل على الحد من الاستدانة.
- العمل على التكفل وتمويل الأنشطة الخاصة بالتكوين والتدريب من أجل رفع الكفاءة والفعالية لتأهيل هذا النوع من المؤسسات.

5. الآليات المستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر:

1.5. هيئات دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة

هناك العديد من الهيئات الداعمة لإنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر والتي سهر المشرع الجزائري على إنشائها وتنظيمها قانونيا ويمكن ذكرها كما يلي:

❖ **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE):**

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، وما هي إلا امتداد مع تعديل وإتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي أنشأت بموجب المرسوم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة ذات طابع خاص. (الأمر رقم 01-03. العدد 47، صفحة 08)

وكون أن استحداث هذه الوكالة غير التوجه من الاجتماعي الذي كان معمول به في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى الاقتصادي، وعليه تم إدراج مهام جديدة تتلاءم مع هذه المقاربة الاقتصادية والمتمثلة في: (بودرة، 2022، صفحة 118)

- إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات.

- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي والوطني.
- السهر على عصرنة وتوحيد معايير إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.
- إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- العمل على عصرنة ورقمنة البات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية وترقية المؤسسات المصغرة.

أما شروط التأهيل لهذه الوكالة فقد تم الاستغناء عن شرط البطالة الذي كان أساسيا في وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفتح المجال لغير البطالين، وعليه كانت الشروط كما يلي: (بودرة، 2022، صفحة 118)

- أن يتراوح السن ما بين 19 و40 سنة.
- أن يكون متحصل على شهادة أو تأهيل مهني أو لهم مهارات معرفية معترف بها.
- أن يكون قادر على دفع المساهمة الشخصية.
- أن لا يكون قد استفاد سابقا من تدبير إعانة بعنوان استحداث النشاطات.

❖ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):**

تأسست في عام 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي توفر الدخل في المناطق الريفية، هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الإتكال المحض بل يرتكز أساسا على الاعتماد على النفس، والمبادرة الذاتية وعلى روح المقاولة، لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسيين فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي. (ناجم، 2023، صفحة 165)

ومن أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ما يلي: (صالحي، 2021، صفحة 285)

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، لاسيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولاتية لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض.

❖ **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):**

تأسس بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المهددون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ قرض ثلاثي بين المقاول CNAC والبنك، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع. (ناجم، 2023، صفحة 165)

وتتمثل مهام الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC في ما يلي: (قريشي ا.، 2023، صفحة 204)

أ- التأمين عن البطالة: يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العموميين والخواص بحيازة آلية المجابهة للصعوبات الاقتصادية المالية والتقنية التي تعرض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها واضمحلال وظائفها المأجورة.

ب- دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 والمتعلق بدعم احداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة وعليه فإن الصندوق أخذ مسارا جديدا حيث أصبح يقدم الدعم المالي لإعادة إدماج البطالين في ميدان التشغيل من خلال تمويل المؤسسات المصغرة إضافة إلى ذلك المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.

علاوة على ذلك خصص الصندوق امتيازات متمثلة في: (قريشي ا.، 2023، صفحة 205)

- ✓ تخفيض نسب فوائد القروض البنكية.
- ✓ تخفيض نسب الرسوم الجمركية.
- ✓ الاعفاء الضريبي وشبه الضريبي.
- ✓ الاستفادة من قرض غير متكافئ (بدون فائدة) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ج- جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل: طبقا للقانون رقم 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1427هـ الموافق لـ 05 ديسمبر 2007 المحدد لمستوى وطرق منح الامتيازات المقررة في ذات القانون والمتمثلة في:

- ✓ مستويات مختلفة خاصة بخفض حصة رب العمل.
- ✓ الإعفاء من الاشتراك الإجمالي للضمان الاجتماعي الخاصة بصاحب العمل.
- ✓ إعانة شهرية.

❖ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).**

أنشئت من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات والرخص. إضافة إلى الحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، حيث يجوز للمستثمرين المنصوص عليهم في المادتين الأولى والثانية التمتع بتطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية بشأن الأجهزة المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز مشروع الاستثمار والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات

التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري. (الأمر رقم 01-03 ، صفحة 04)، من مهامها:

- استقبال المستثمرين وتوجيههم وتدعيمهم على مستوى هياكلها المركزية والإقليمية.
- اعلام المستثمرين من خلال موقعه على الأنترنت ومواده الترويجية ونقاطه الإعلامية المختلفة بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر وخارجها.
- يضفي الطابع الرسمي على أساس عادل وفي غضون مهل قصيرة على المزايا التي يوفرها نظام الحوافز.
- ضمان التنفيذ المنسق مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك والضرائب وغيرها) للقرارات لتشجيع الاستثمار.
- المساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- يجعل شراكتها في البورصة متاحة للمستثمرين المحتملين.

2.5. مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة "ألجريا فانتور":

تعتبر مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة من أهم المؤسسات الجزائرية التي تعمل على دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 والذي يحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، وتعد حسب المرسوم سالف الذكر بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، تحمل التسمية المختصرة (ألجريا فانتور)، كما أنها تعتبر أداة السلطات العمومية لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة لاسيما منها الحاضنات والمسرعات وتطوير الابتكار.

✓ **مهام مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة "ألجيريا فانتور":**

باعتبار أن المؤسسة هي أداة السلطات العمومية لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة خول لها المشرع العديد من المهام ونذكر منها: (بولقواس، 2022، الصفحات 114-115)

- المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة حسب كل مجال نشاط.

- المشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مرافقة الابتكار قصد تحفيز إنشاء مؤسسات ناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إعداد وتنفيذ البرامج السنوية والمتعددة السنوات لتطوير حاضنات ومسرعات المؤسسات الناشئة بالتعاون مع مختلف المتدخلين المعنيين وضمان متابعتها وتقييمها.
- إعداد وتنفيذ مناهج التسريع التي تضمن متابعة المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" والمشاريع المبتكرة الحاملة لعلامة "مشروع مبتكر" وكذا تقدير احتياجاتهما والمصادقة على ذلك.
- تشجيع ودعم كل مبادرة ترمي لترقية وتطوير الابتكار وهياكل الدعم بالتشاور مع مختلف قطاعات النشاط.
- المساهمة في اليقظة التكنولوجية وضمان النشر والتوزيع على مختلف الوسائط لكل معلومة ذات الصلة بالابتكار التكنولوجي والمقاولاتية.
- تسيير الأملاك المخصصة لها والتي تتحصل عليها لاستغلالها.
- إعداد ومتابعة عقود النجاعة الخاصة بالخدمات التي تقدمها هياكل الدعم الموضوعة تحت مسؤوليتها والسهر على احترامها وضمان التناغم والتنسيق فيما بينها.

ولقيام المؤسسة بمهامها وتحقيق الأهداف المنوطة لها فقد أهلها المشرع للقيام بما يلي:

- إبرام كل صفقة أو اتفاق مع الهيئات الوطنية والأجنبية فيما يتعلق بمجال نشاطها.
- إنجاز كل عملية صناعية وتجارية وعقارية ومنقولة ذات صلة بنشاطها والتي من شأنها تعزيز تطويرها.
- إنجاز كل عملية مالية ذات صلة بالمساهمة في رأسمال صناديق الاستثمار المخصصة للمؤسسات الناشئة.
- الاستعانة بكل كفاءة أو هيئة وطنية من أجل احتياجات الخبرة وتأطير ومتابعة المؤسسات الناشئة.
- القيام بالاقتراض بكل أنواعه فيما يفيد نشاطها.

3.5. حاضنات الأعمال كآلية داعمة ومرافقة للمؤسسات الناشئة:

تمثل حاضنات الأعمال آلية استراتيجية تهدف إلى دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى من خلال توفير بيئة ملائمة تساعد على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع واقعية.

1.3.5. تعريف حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنة الأعمال بأنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة بهدف امدادهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة. (بن عياد، 2022، صفحة 167)

وتعرف أيضا أنها مؤسسات ذات طابع قانوني توجد عادة في الجامعات ومراكز البحث العلمي تقدم خدمات وتسهيلات لصغار المستثمرين الذين يبادرون بإنشاء المؤسسات الصغيرة وتوفر لهم وسائل الدعم اللازمة لتجاوز مرحلة الانطلاق والترويج لمنتجات هذه المؤسسات وتحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد، ويمكن أن تكون خاصة أو تابعة للدولة أو مختلطة. تلعب هذه الحاضنات دورا مهما في رعاية المشروعات الناشئة الإبداعية وتطويرها بتقديم الخدمات الاستشارية في إنشاء المشروعات والتخطيط لها وتطويرها في مختلف المجالات التسويقية وكيفية الحصول على التمويل اللازم لإقامتها وربط الجامعات بالمؤسسات الصناعية وتشجيع الابتكار. (حناش، 2021، صفحة 175)

ويعرف المشرع الجزائري الحاضنة حسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 29 يوليو 2012 والمحدد لمهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، بما يلي: "الحاضنة هيكل لاستقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث تساعد صاحب المشروع على تحقيق فكرته وإثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد وتقديم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة". من هذا المنطلق فالحاضنة توفر الخبرات والأماكن والدعم المالي يسمح للمبتكرين بتخطي معوقات مراحل انطلاق وتأسيس الشركة.

2.3.5. أنواع حاضنات الأعمال:

توجد عدة أنواع من الحاضنات ونذكر منها: (بن نعمان، 2015، صفحة 478)

- **حاضنات الأعمال العامة (غير التكنولوجية):** وهي تلك الحاضنات التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع.

– **حاضنات الأعمال التكنولوجية:** تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، تهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة من خلال إقامة ورشات وأجهزة بحوث ينظمها أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين كخبراء في مجالاتهم.

– **حاضنات التنمية الاقتصادية المحلية:** تنشأ بمبادرة محلية عمومية غالبا، وتعتمد في البداية بشكل كبير على التمويل العمومي المحلي، تهدف أساسا إلى تنمية وتنشيط النشاط الاقتصادي المحلي بتسهيل إنشاء مؤسسات وخلق مناصب شغل، وهي ذات هدف غير ربحي، مهمتها استقبال المؤسسات الأجنبية ومساعدتها على التكيف والاستقرار وربطها بعلاقات مع الشركاء المحليين.

– **حاضنات الأعمال الدولية:** تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، وتطوير وتأهيل الشركات الوطنية للتوسيع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية من ناحية أخرى.

– **حاضنات الأعمال المفتوحة (الحاضنات بدون جدران):** تمثل الحاضنات التي تقوم من أجل تنمية وتطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، وتقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشاريع المحيطة حيث تقوم بكافة أنشطة الحاضنات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات والمراكز البحثية والجامعات، تعمل على توفير الدعم التسويقي والإداري والفني وتقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.

– **حاضنات المؤسسات الكبيرة:** تنشئها مؤسسات كبيرة في إطار إستراتيجيتها العامة وسياساتها الإبداعية والتي تأخذ عدة أشكال كالتحالفات الإستراتيجية في البحث، رأس مال المخاطر، ودعم حاضنات خارجية.

3.3.5. الامتيازات الجبائية الممنوحة للحاضنات: منحت لحاضنات الأعمال مجموعة من الامتيازات الجبائية وهو ما يدل على اهتمام السلطات العمومية بحاضنات الأعمال لما لها من دور في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، حيث نص قانون المالية لسنة 2022 على ما يلي:

- ✓ إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- ✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- ✓ إعفاء من الرسم العقاري على الملكيات المبنية البنايات وإضافات البيانات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- ✓ إعفاء الشركات الناشئة من تسديد الرسم الجزافي الذي تخضع له جمركة البضائع المستوردة.

6. واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تعد المؤسسات الناشئة في الجزائر ركيزة أساسية في مسعى البلاد نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز الابتكار خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، هذا وقد شهدت الجزائر اهتماما متزايدا بهذا القطاع في السنوات الأخيرة وتجلى هذا الاهتمام في تقديم عدة مبادرات وإنشاء هيئات داعمة

1.6. واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر:

إن موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر من أكثر المواضيع التي سلطت عليها الأضواء مؤخرا، إلا أنها عرفت تأخرا في إطلاق هذا النوع من المؤسسات خاصة في ظل التأخر التكنولوجي المسجل في عدة قطاعات مع غياب ثقافة الابتكار وخلق المؤسسات ناهيك عن ضعف الإنفاق الجكومي على البحث والتطوير والذي لم يتعدى 07% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2016 وتجلى ذلك في ضعف المنتج العلمي وقلة براءات الاختراع المسجلة.

إن اتجاه الجزائر نحو سياسة التنويع الاقتصادي خاصة مع تراجع أسعار البترول جعلها تولي أهمية بالغة للمؤسسات الناشئة حيث خصصت لها وزارة كاملة تحت مسمى وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وعمدت إلى توفير جميع الظروف المواتية، فقد سطرت القوانين التي من شأنها دعم هاته المؤسسات وفتح المجال أمام الشباب لولوج عالم الاستثمار من خلال قانون الاستثمار الجديد والذي تضمن عدة تسهيلات التي من شأنها تحفيز الراغبين في إنشاء مؤسسات ناشئة، كما تم استحداث العديد من الهياكل القاعدية للبحث ومثال ذلك: مخابر البحث التي وصل عددها إلى 1851 مخبر و32 مركز بحث و48 وحدة بحث و41 محطة تجريبية (جانفي 2025) بالإضافة إلى العديد من الأرضيات التكنولوجية والمنصات

التقنية والحاضنات، إن هذا الاتجاه الذي يعبر عن إرادة سياسية في التغيير والتطوير تجسد في الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة التي انعقدت في أكتوبر 2020 بحضور الفاعلين السياسيين يتقدمهم رئيس الجمهورية والوزير الأول وبمشاركة أكثر من ألف مشارك من المؤسسات الناشئة وحاضنات أعمال وجامعات ومراكز بحث، وخرجت الندوة بمجموعة من القرارات والتي من أهمها قرار إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة من أجل تمكين الشباب الطموح وأصحاب المشاريع من تحقيق مشاريعهم على أرض الواقع، كما أكد الوزير الأول أيمن عبد الرحمان لدى إشرافه على افتتاح الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة "ألجيرياديسرويت 2022" خلال كلمته أمام المشاركين في المؤتمر على الأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية لدعم المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، ولم تقف الدولة عند هذا الحد بل ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال احتضان أول مؤتمر إفريقي للمؤسسات الناشئة في ديسمبر 2022 والذي يعد فرصة لتباحث أنجع الآليات من أجل ازدهار المؤسسات الناشئة في إفريقيا والخروج بخارطة طريق لفتح آفاق العمل وخلق فرص جديدة بين مختلف المؤسسات الناشئة وتخصيص مصادر تمويلها، ناهيك عن تأسيس ديناميكية تعاون بين النظم البيئية للابتكار داخل القارة من أجل الارتقاء باقتصاد المعرفة وبعث الاستثمار من خلال الاستغلال الأمثل للسوق الإفريقية. وهذا يدخل في إطار مساعي الدولة الجزائرية الرامية لدعم المؤسسات الناشئة لأجل ولوج عالم الاستثمار كونه فرصة سانحة للتعارف بين المؤسسات المتواجدة على المستوى القاري خاصة وأن مضامينه محفزة حسب ما يراه الخبراء وهو ما يفتح المجال أمام أصحاب المؤسسات الناشئة لأجل الاستفادة منه، كما يتيح الفرصة للمستثمر الأجنبي لخوض غمار الاستثمار بعد رفع قيود البيروقراطية التي لطالما كانت محل انتقاد، هذا وقد روج رئيس الجمهورية لقانون الاستثمار الجديد خلال مشاركته في منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي بروسيا في جوان 2023 والذي يعد فريد من نوعه في عالم الاقتصاد والأعمال، وقد أكد في كلمته أن الجزائر أصبحت وجهة استثمار واعدة بسبب محفزات الاستثمار داعيا المستثمرين لاكتشاف بيئة الأعمال الجزائرية وإنشاء مؤسسات ناشئة من أجل خلق الثروة.

وفي سياق تشجيع الدولة للمقاولاتية في الوسط الجامعي أشرف السيد ياسين وليد وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة إلى جانب السيد كمال بدراي وزير التعليم العالي والبحث العلمي على افتتاح الندوة الوطنية للمقاولاتية في الوسط الجامعي في المركز الدولي للمؤتمرات يوم 14 جويلية 2023، وتم الإعلان عن ستة إجراءات لترقية المقاولاتية لدى الطلبة الجزائريين بحضور قطاع كبير من

الفاعلين في ريادة الأعمال من مدراء مؤسسات تحت وصاية الوزارتين إضافة لطلبة نجحوا في تأسيس مشاريع اقتصادية نشطة، وفي هذا الصدد أعلن الوزيرين عن الإجراء الأول المتمثل في إطلاق مراكز لتطوير المقاولاتية على مستوى جميع جامعات الوطن والتي ستكون من مهامها التكوين، التوعية والمرافقة والهدف من هذه المراكز هو مرافقة ودعم المسار المقاولاتي للطلبة من خلال توفير وتكوين متكامل في ريادة الأعمال لأصحاب المشاريع ومن يسعون لخوض تجربة المقاولاتية، إن هذه المراكز ستكون فضاءات حيوية لتكوين المهتمين بالمقاولاتية بفضل برنامج متميز من تأطير أساتذة جامعيين ومؤطرين من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وبخصوص الإجراء الثاني المعلن عنه فقد أعلن السيد ياسين وليد عن إطلاق منصة "مقاول" (moukawil.dz) للإرشاد المقاولاتي والتي تحتوي على دليل مفصل لكل خطوة قد يباشرها المهتمين بإطلاق مشاريعهم وقاعدة وثائقية متنوعة تسهل الوصول إلى المعلومة الخاصة بمختلف الإجراءات الإدارية ذات صلة بمجال ريادة الأعمال هذا وتعتبر هذه المنصة أول دليل للمقاولاتية في الجزائر.

وفي نفس السياق أعلن الوزيرين عن الإجراءين الثالث والرابع والمتمثلين في استحداث صفة الطالب المقاول وشهادة الطالب المقاول على التوالي وتسمح هذه الصفة للطلاب الاستفادة من الجداول الزمنية المخفضة من أجل تكريس المزيد من الوقت لأنشطتهم المقاولاتية كما تم تطوير برامج دراسية مصممة خصيصا لتمكينهم من اكتساب مهارات ريادية محددة، وتتيح شهادة الطالب المقاول فرصة التركيز على ريادة الأعمال كجزء من دراستهم كما تسمح هذه الشهادة للطلاب بتنفيذ مشاريع نهاية الدراسة بالخصوص تلك التي تركز على إنشاء مؤسسة ناشئة أو مؤسسة صغيرة مع التوجه أكثر نحو التعليم التطبيقي والعملي. خامسا فقد أعلن السيد ياسين وليد خلال عرضه عن إطلاق "دليل المقاول" يوضع تحت تصرف الطلبة المقاولين وهو بمثابة أداة أساسية للمقاولين في الجزائر ويتكون هذا الدليل من 10 فصول إعلامية يقدم من خلالها معلومات مفصلة عن الإجراءات الإدارية المختلفة المتعلقة بالمقاولاتية في الجزائر على غرار التشريعات والتنظيمات، التمويل، أجهزة الدعم، الضرائب، إدارة الشركة، إنشاء المؤسسات، التصدير والتدويل، الضمان الاجتماعي، والمرافقة. وفي الأخير تعم الإعلان عن الإجراء السادس والمتمثل في تنظيم حملات توعوية للتحسيس بأهمية خوض غمار المقاولاتية في الوسط الجامعي من خلال تنظيم محاضرات وورشات عمل ومسابقات أفكار وفعاليات للتواصل تهدف إلى تشجيع الطلاب على استكشاف إمكانات ريادة الأعمال وتزويدهم بأدوات النجاح. (https://www.facebook.com/Ministry of Knoweledge Economy and Startups.dz)

2.6. آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر:

إن سعي الجزائر في الآونة الأخير لزيادة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة ودعمها خاصة في ظل توفر الارادة السياسية الحقيقية من قبل السلطات العمومية لتنويع الاقتصاد وخلق الثروة من خلال البحث عن بدائل حقيقية للمحروقات أدى إلى ظهور بوادر هذا الاهتمام من خلال تجسيد وزارة خاصة مكلفة بالشركات الناشئة واقتصاد المعرفة وقد اوكلت لها مهام وضع خارطة طريق تصب في تشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم وتقديم كل الدعم سواء من ناحية التمويل الكافي أو من ناحية توفير البيئة القانونية الملائمة لهكذا نوع من المؤسسات. وقد اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات في سبيل دعم المؤسسات الناشئة والتي نذكر منها: (هاشيم، 2022، صفحة 135)

- وضع إطار قانوني وتنظيمي وظيفي لبدء العمل وكذلك تحديد الطرق والوسائل لتقييم أدائها ووضع خارطة طريق لتمويلها، يشمل هذا التمويل سوق الأسهم ورأس مال المخاطر.
- إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية.
- إنشاء المجلس الوطني الأعلى للابتكار.
- وضع خارطة طريق لتمويل المؤسسات الناشئة بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري مع تحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات الإعفاء الضريبي (شبه كلي) من أجل تمكين الشباب في المساهمة الفعلية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات.
- إنشاء مدينة المؤسسات الناشئة والتي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات بجاذبية عالية مما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار.
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة.
- تأسيس معاهد نقل التكنولوجيا من خلال فتح مركزين خاصين بالذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء والتي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية في الخارج.
- إنشاء حاضنات الأعمال الخاصة كحاضنة سيلابس SYLABS والتي تعد أنجع أحد أكبر وأنجع حاضنات المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- إقرار إعفاءات وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة نصل لخمس سنوات لاسيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيا الجديدة.

- إنشاء أرضية رقمية الهدف منها تسهيل العمليات الإدارية والتعاملات عبر الأنترنت وعبر أرضية رقمية موحدة.
- ترقية واستحداث المؤسسات الناشئة وتوسيع مجالات نشاطها ودعم الابتكار.
- دعوة وزير المالية المستثنرين وأصحاب رؤوس الأموال دعم المؤسسات الناشئة من خلال تمويلها وبالتالي البروز في السوق الوطني ولما لا الدولي.
- إعلان مخبر الحديد والصلب بالجزائر "ايميتال" عن افتتاح مخبر لمساعدة وتكوين رؤساء المؤسسات الناشئة.
- إعلان وزير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة إنشاء خلية إصغاء ومتابعة والوساطة لحاملي المشاريع الناشئة المبتكرة قصد التوجيه وتذليل الصعوبات.
- تنظيم دورات تكوينية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير وبعد الطرح النظري الذي تم التطرق إليه يخلص هذا الفصل إلى أن المقاولاتية تعد أداة رئيسية لتعزيز الابتكار، وأن المؤسسات الناشئة هي المحرك الرئيسي لهذا الابتكار إذ تتيح بيئة مرنة لتجريب وتطبيق الأفكار الإبداعية وتجسيدها على أرض الواقع، ومن الضروري تهيئة البيئة المناسبة التي تدعم الإبداع والابتكار المقاولاتي لتحقيق النمو المستدام وتعزيز التنافسية الاقتصادية وهو الأمر الذي تولي له الجزائر أهمية بالغة حيث وضع المشرع الجزائري امتيازات واليات للدعم ومرافقة هذا النوع من المؤسسات من وقت إيجاد فكرة المؤسسة الى الانطلاق لغاية بداية نشاطها وتحقيق أهدافها.

الفصل الثاني:

اقتصاد المعرفة،

مفاهيم ومؤشرات

القياس

الشكل رقم (02): هيكل الفصل الثاني

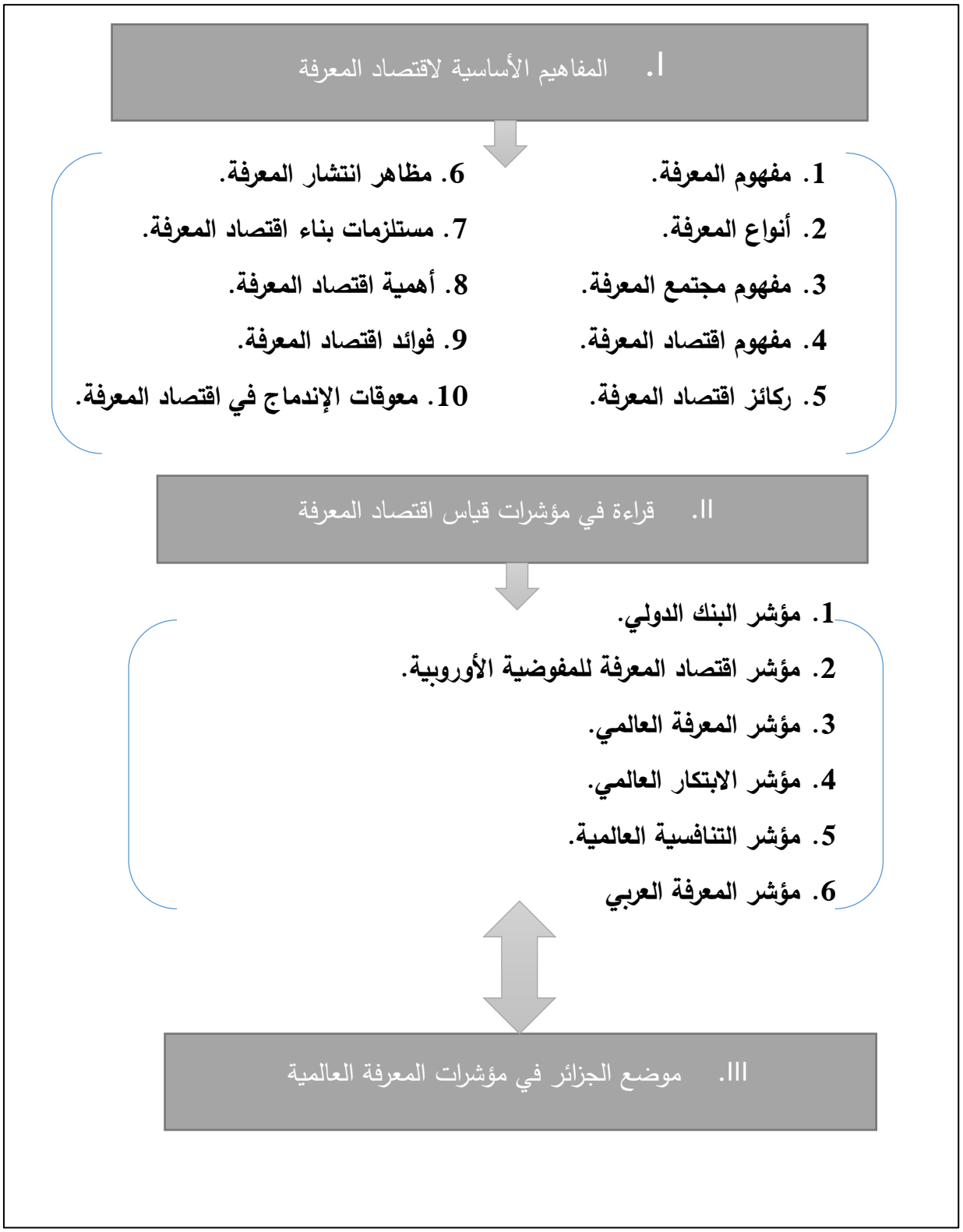

المصدر: من إعداد الطالب.

I. المفاهيم الأساسية لاقتصاد المعرفة:

إن أول إشارة للمعرفة كمصطلح في علم الاقتصاد جاءت في بحث مكتوب من قبل الفيلسوف وعالم الاقتصاد فريديريك هايك (Friedrick Hayek) سنة 1945 بعنوان "استخدام المعرفة في المجتمع" (أبو الشامات، 2012، صفحة 596) أما المحاولة الحقيقية لدراسة اقتصاد المعرفة كانت على يد الاقتصادي فريتز ماتشلوب (Fritz Machlup) سنة 1962 إذ يعد أول من عمل على بناء إطار رسمي لاقتصاد المعرفة كما ينسب إليه الفضل في تعميم مفهوم مجتمع المعلومات، وبعدها تم تبنيه من قبل معظم الاقتصاديين والباحثين والشركات، واستخدمت على نطاق واسع ومتداخل أربعة مفاهيم والتي يمثل دور المعرفة وأهميتها مدخلا رئيسيا للعملية الاقتصادية التي يجري وصفها وهي: اقتصاد المعرفة، الاقتصاد القائم على المعرفة، الاقتصاد الجديد والاقتصاد الحديث. (الرحبي، 2012، صفحة 74)

1. مفهوم المعرفة:

1.1. تعريف المعرفة:

حظي مفهوم المعرفة باهتمام كبير من قبل الباحثين والكتاب وذلك نظرا لأهميتها الكبيرة في الوقت الحالي، والمعرفة تعني الإدراك والفهم والتعلم وترتبط المعرفة أساسا بحالة أو واقع أو مشكلة معينة، وتستند على البيانات التي تمثل المادة الخام ويتم التوصل إليها وجمعها استنادا إلى ما يحصل من أحداث ووقائع إضافة للمعلومات المتوفرة عنها والمتصلة بها والتي تتمثل في ما يتم التوصل إليه من معطيات تم الوصول إليها من خلال تحليل البيانات، (خلف، 2007، صفحة 08) ويرجع العلماء إلى أن فهم طبيعة المعرفة يعد شرطا مسبقا لاستخدامها بنجاح على نحو مفيد.

وتعرف المعرفة بأنها رصيد متراكم من التجارب والخبرات ذات قيمة وفعالية تتجمع في عقول العلماء والباحثين والخبراء وتكون جاهزة للاستخدام في اتخاذ القرارات والقيام بمختلف الأعمال. (يسري، 2019، صفحة 05)

تم تعريفها أيضا على أنها الأصل الجديد وأحد عوامل الإنتاج الحديثة والأساسية لإنشاء الثروة في الاقتصاد، ومصدر أساسي للأداء الجيد والمتميز في التسيير والإدارة. (زرقون و عرابة، 2014، صفحة 122) والمعرفة

هي حصيلة استخدام البيانات والمعلومات والتجارب التي يتم التوصل إليها من خلال التعلم والممارسة وتجعل صاحبها أكثر قدرة للوصول إلى حلول للمشاكل التي تقع في مجال معرفته. (الظاهر، 2009، صفحة 10)

عرفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) المعرفة بأنها مورد هام يمكن الاستفادة منه واستخدامه في توفير الثروة وتعزيز جودة الحياة. (نهلة و علوية، 2020، صفحة 45)

وعرف الباحثين Paul Gambel وJohn Blackwelle المعرفة بأنها مجموعة من الخبرات والقيم والبيانات المترابطة فيما بينها والإدراك المتمعن، ومسلمات وبديهيات قائمة على أساس معين والتي تجتمع فيما بينها لتوفر بيئة مواتية وإطار مناسب الذي من شأنه أن يساعد على الجمع والتقييم بين الخبرات والمعلومات. (Gambel & Blackwelle, 2001, p. 03)

من التعاريف السابقة يتضح أن المعرفة هي ثروة تزداد وتتراكم ولا تهتلك، مصادرها عديدة ومتنوعة تدور جميعها حول استخدام العقل البشري، ولها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

2.1. خصائص المعرفة: تتميز المعرفة بالعديد من الخصائص والمميزات أهمها:

- ✓ المعرفة سلعة غير مادية (غير ملموسة).
- ✓ المعرفة لا تأتي من فراغ وإنما هي نتاج العلم والتعلم والخبرة.
- ✓ المعرفة تتعرض للتغيير باستمرار فهي تتغير بتغير المعلومات (غير ثابتة).
- ✓ تتطور المعرفة مع تقدم الزمن ومع توفر الخبرة، كما أنه التوصل إلى معرفة ما يمكن أن يؤدي إلى توليد معارف جديدة تستند إلى المعرفة السابقة. (طيطي، 2010، صفحة 28)
- ✓ المعرفة مصدر قوة هائلة تدفع للتقدم والارتقاء.
- ✓ المعرفة تتجدد وتتراكم كما أنها لا تهتلك.
- ✓ المعرفة سلعة يصعب التحكم فيها غير قابلة للحصر وغير قابلة للنفاذ تستخدم مرات عديدة. (طعان، 2009، صفحة 09)
- ✓ المعرفة لا تفنى بالانتقال من شخص لآخر إذ أنه لا يترتب استفادة شخص منها منع الآخرين وبالتالي عوائدها تعود على جميع أطياف المجتمع بصفة عامة، ولها القدرة على تخطي المسافات والقيود.

- ✓ المعرفة هي نتيجة التواصل الفكري بين البشر ولها درجة صحة أو درجة دقة ولا توجد معارف مطلقة الصحة. (الظاهر، 2009، الصفحات 43-44)
- ✓ المعرفة منظمة ومرتبة بطريقة تتيح للمستفيد الوصول إليها وانتقاء الجزء المقصود منها. (الكبيسي، 2005، صفحة 14)
- ✓ المعرفة هي العامل الأساسي في صناعة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتطورة.
- ✓ تعد المعرفة في الوقت الحالي مصدرا للميزة التنافسية. (Andres, Amavilah, & Otero, 2021, p. 06)

2. أنواع المعرفة: شهدت عملية تصنيف المعرفة الكثير من الاختلاف والجدل بين الباحثين الذين حاول كل منهم وضع تصنيف خاص به، والجدول الموالي يوضح بعض التصنيفات التي قدمها الباحثين للمعرفة:

الجدول رقم (03): بعض تصنيفات الباحثين للمعرفة.

الباحث	نوع المعرفة				
Nonaka	المعرفة الظاهرة	المعرفة الضمنية			
Marquardt	معرفة ماذا؟	معرفة كيف؟	معرفة لماذا؟	معرفة أين؟	معرفة متى؟
M.h Zack	المعرفة الجوهرية	المعرفة المتقدمة	المعرفة الابتكارية		
Spender	المعرفة الصريحة الواعية	المعرفة الموضوعية	المعرفة الآلية	المعرفة التجميعية	
Blumentritt & Johnston	المعرفة المرمزة	المعرفة العامة	المعرفة الاجتماعية	المعرفة المجسدة	
Zonder & Kogut	المعرفة الفردية	المعرفة الجماعية			

Badarcco	المعرفة المجسدة	المعرفة المتنقلة			
Collins	المعرفة المجسدة	المعرفة المرمزة	المعرفة العقلية	المعرفة الثقافية	
Unger	المعرفة الطارئة	المعرفة المتقدمة	المعرفة المرنة		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على زرنيز فتحي، شروط نجاح إدارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، سنة 2017، ص05.

لقد تطرق العديد من الباحثين إلى التصنيف الذي وضعه Marquardt والذي يعني به: (بلعلمي، 2020، صفحة 113)

- ✓ معرفة ماذا؟ Know – What: وهي معرفة أي نوع من المعرفة هي مطلوبة.
- ✓ معرفة كيف؟ Know – How: وهي معرفة كيف يجب التعامل مع المعرفة.
- ✓ معرفة لماذا؟ Know – Why: وهي معرفة لماذا هناك حاجة إلى نوع معين من المعرفة.
- ✓ معرفة أين؟ Know – Where: وهي معرفة أين يمكن العثور على معرفة محددة.
- ✓ معرفة متى؟ Know – When: وهي معرفة متى تكون هناك حاجة إلى معرفة معينة.

كما يمكن أن تكون المعرفة علمية يعنى بها المعرفة النظرية أو الفكرية ومعرفة عملية مرتبطة بالتطبيق مباشرة، أو معرفة علمية وعملية في آن واحد تجمع بين المعرفة النظرية والتطبيقية. هناك أيضا معرفة عامة أي شاملة لمجالات عديدة ومعرفة متخصصة في مجال محدد، كذلك المعرفة يمكن أن تكون فردية مرتبطة بالفرد ومعرفة مؤسسية ترتبط بالمؤسسة أو الجهة التي تتوفر لديها هذه المعرفة، كما يمكن أن تكون منظمة يتم توليدها من قبل مؤسسات عديدة تتولى تنظيم عملية توليد المعرفة. (كافي، 2013، صفحة 53)

إن تعدد تصنيفات الباحثين للمعرفة يعود لاختلاف زاوية معالجتها لطبيعة المعرفة غير أن التصنيف الأكثر شيوعا واستخداما والذي تدور حوله أغلب التصنيفات هو الذي يصنف المعرفة إلى محورين أساسيين:

المعرفة الظاهرة (المعلنة): هي التجارب والخبرات والمستندات المعرفية المحفوظة والموجودة في الكتب والوثائق الرسمية، ويمكن تحديدها وتجمبعها واستخدامها ومشاركتها، أو هي المعرفة التي صرح بها وتم تطبيقها وتحولت إلى سلعة أو خدمة تدر منافع وأرباح لمالكها سواء كان شخصا أو مؤسسة أو حتى مجتمعا وهي بذلك يمكن توثيقها وحفظها والتعبير عنها ونقلها إلى أشخاص آخرين بسهولة والمشاركة من قبل الجميع، وكمثال على ذلك: المعرفة العلمية والفنية والعقلية الموجودة في الكتب والمعادلات الرياضية والقواعد والبيانات والبرمجيات. (طيطي، 2010، صفحة 43)

المعرفة الضمنية: وهي عبارة عن معرفة ذاتية أو مجموعة من الخبرات الشخصية والتي تتكون مما يتعلمه الشخص ويحتفظ به في عقله وتتراكم المعرفة في عقول الناس الذين يتمتعون باطلاع واسع وقدرات ذاتية، وتتميز هذه المعرفة بصعوبة نقلها وتحويلها للآخرين ما لم يتم تحويلها لمعرفة معلنة وصريحة كما أنها تبقى محدودة الاستخدام ومحدودة القيمة والفائدة كونها غير متاحة إلا لحاملها، وتتكون هذه المعرفة من: المدركات العقلية والحقائق والأنماط الذهنية، وجهات النظر والأحكام والتوقعات والعقائد، القيم والخبرات المتولدة عن اكتشاف علاقات جديدة أو التفسيرات الجديدة للظواهر. (محمد، 2014، صفحة 80)

- **مكونات المعرفة:** يمكن اعتبار المعرفة نتاج تفاعل ثلاثة عوامل أساسية والمتمثلة في: (بدير، 2010، صفحة 73)

1. **البيانات:** إن من أهم المعارف هي تلك التي تتوفر في قواعد بياناتنا وتقتصر على معلومات حول المنتجات، والناس والفعاليات وما إلى ذلك من أشياء تمثل جزء من بيئتنا الحالية.
2. **رأس المال الفكري:** وهو يتوفر على نتائج البحوث ومختلف العمليات التطويرية وبراءات الاختراع وحقوق النشر، ويوفر مصدر مهم للنمو المستقبلي كون رأس المال الفكري مصدر للابتكار حاليا وفي المستقبل.
3. **الخبرة:** وهي المهارة المكتسبة من خلال التعليم والقيام بالمهام والأعمال وتراكم التجارب.

3. مجتمع المعرفة:

1.3. تعريف مجتمع المعرفة:

إن مجتمع المعرفة هو مجتمع يتميز بعدد من السمات الأساسية التي تبرز مظاهر التقدم التي حققها هذا المجتمع في نشر واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات والتركيز على الابتكار سواء على صعيد المؤسسات أو على الصعيد الوطني وبناء اقتصادات تقدم خدمات تجارية كثيفة الاعتماد على المعرفة، والتوجه نحو العولمة وإعادة بناء الهياكل الاقتصادية، وتشكل المعرفة أهم المكونات التي يتضمنها هذا أي عمل أو نشاط ولاسيما ما يتصل بالاقتصاد والثقافة وكافة الأنشطة الأخرى التي أصبحت معتمدة على توفر كم كبير من المعرفة والمعلومات. (أبو عزام، 2021، صفحة 18)

يعرف تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذي الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكثافة في جميع المجالات، ويشير دراكر Drucker إلى أن مجتمع ما بعد الرأسمالية سوف تميزه المعرفة باعتبارها المورد الرئيسي فيه، وهذا المجتمع يتكون من طبقتين أساسيتين هما: عمال المعرفة وعمال الخدمات، وتكون الأنشطة المعرفية فيه هي الأساس في إنتاج الثروة وأهم أدواتها الإنتاجية والابتكار، وستكون المهارة الإدارية الأساسية هي كيفية توظيف المعرفة في استخدامات مفيدة. (منصوري و خليفي، 2006، صفحة 52)

2.3. أبعاد مجتمع المعرفة:

لقد أصبح المجتمع العالمي أسيرا للمعرفة والإنتاج العلمي، فهي ترسم مسار العالم وتحدد اتجاهاته في المستقبل وتضمن له سبل التفوق والازدهار، إن مجتمع المعرفة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وجود نظام تعليمي فعال يعتمد على التقنيات العلمية والمناهج التربوية الحديثة التي تتوافر فيها مقومات الإبداع والابتكار، وتوظيف المهارات المختلفة وتشجيع القدرات الإبداعية للأفراد التي تزيد من كفاءتها وفاعليتها باعتبار أن الاستثمار المعرفي هو جواز المرور للتنمية الاقتصادية للدول، ومن العناصر الرئيسية لمجتمع المعرفة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذلك بوجود أفراد مؤهلين بمستوى عال من التعليم والمهارة لتحقيق نتائج جيدة من التقدم في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولاشك أن الابتكار ينمي القدرات المحلية وتعتبر روح المبادرة في

المشروعات مؤشرا رئيسيا على تواجده في الدول وتظهر أهميته في الدور الذي يلعبه في تعزيز الاقتصاد على المستويين المحلي والقومي. (الفيلالي، 2013، الصفحات 27-30)

3.3. المعايير الأساسية التي تبنى عليها مجتمعات المعرفة: تتميز مجتمعات المعرفة بعدة معايير يمكن إدراجها في: (غالب و الدولعي، 2018، الصفحات 1734-1735)

1.3.3. المعيار الاقتصادي: إذ أنه لابد أن يكون هذا المعيار عاملا فعالا في خلق الوظائف وفرص عمل جديدة للمجتمع، ومصدرا للقيمة المضافة.

2.3.3. المعيار الاجتماعي: هو من المعايير المهمة في عملية نقل المعلومات وتداولها بين أفراد المجتمع لتطوير معارفهم والمشاركة الجماعية في طرح ما يجول في خواطرهم من أفكار ومعارف لها أثر كبير في توليد مختلف المعارف الجديدة والتي تقدم خدمات متطورة.

3.3.3. المعيار الثقافي: يتبنى هذا المعيار مسألة الأمانة العلمية والحرص على الملكية الفكرية والعمل على حمايتها والعمل على ترويجها لبناء قيمها من أجل خلق مجتمع صالح.

4.3.3. المعيار التكنولوجي: يقوم هذا المعيار على نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أفراد المجتمع لتصبح مصدر قوة في المجال التعليمي من خلال نشر تطبيقاته بشكل واسع لتصل لمنازل الأفراد، ويندرج تحت هذا المعيار:

1.4.3.3. عوامل بشرية: وهي عوامل كفيلة بتوليد المعرفة والبحث والتطوير وتشمل الحوافز المادية والمعنوية، الحفاظ على الصحة ومتابعتها، التغذية الجيدة، الشروط الإنسانية في العمل وتوفر النقابات، الاستغلال الأمثل للإدارة وتنظيم وقت العمل، متابعة الجودة وفرق العمل.

2.4.3.3. عوامل تكنولوجية: وهي عوامل لها دور كبير في التنمية وتوليد المعارف وتشمل تطوير الأجهزة والأدوات والمعدات وشبكات الاتصالات والمعلومات.

5.3.3. المعيار السياسي: يعنى بهذا المعيار بضرورة إشراك الجماهير المجتمعية لتطوير العملية السياسية ولا يمكن بنائها إلا من خلال حرية المعلومات.

4. مفهوم اقتصاد المعرفة:

يعد مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة من أكثر المفاهيم شيوعا وتفضيلا في الوقت الحاضر فقد أصبح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة حقيقة تفرض نفسها على جميع الدول، فلم تعد الأرض والموارد الطبيعية هي العامل الأساسي المحدد للقوة الاقتصادية كما هو الحال في الاقتصاد الزراعي ولم يعد صاحب رأس المال اللازم لإنتاج السلع كما هو الحال في الاقتصاد الصناعي وإنما أصبحت المعلومات والمعرفة أساس العملية الاقتصادية ومصدر الثروة والقوة. ولقد وردت تحت هذا المفهوم العديد من الآراء التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة فهناك من يرى أنه اقتصاد جديد يقوم على إنتاج المعرفة واستخدام ثمارها وإنجازاتها أو بالأحرى استهلاكها بالمعنى الاقتصادي للاستهلاك وبذلك تشكل المعرفة بمفهومها الحديث جزءا أساسيا من ثروة المتطور ورفاهيته، كما يعرف بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة ومشاركتها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها من خلال الاستفادة من خدمات معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس المال مع توظيف البحث العلمي. (كافي، 2013، صفحة 34)

يعرف اقتصاد المعرفة أيضا بأنه الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال خدمات وعمليات المعرفة بأشكالها المختلفة في قطاعات مختلفة، (Abed, 2022, p. 66) ويعرفه باركين Parken بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون، يعرف كذلك بأنه الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العملي الوزن الأكبر في نموه ويقوم أساسا على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علميا ومعرفيا كي يتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة معتمدا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد، هو كذلك نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع للمعلوماتية وشبكات الأنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي مرتكزا بقوة على المعرفة، الإبداع والتطور التكنولوجي. (عليان، 2012، الصفحات 113-117)

ويعرف اقتصاد المعرفة كذلك بأنه الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار المستمر في التعليم، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية الاقتصادية

والمؤسسية، (Bey Ghali & Menad, 2022, p. 580)يعرف أيضا بأنه اقتصاد يستخدم لتكوين وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي "المعرفة كسلعة".

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتصاد المعرفة بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والمجتمعي والسياسي والمجتمع المدني، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية على مختلف القطاعات الإنتاجية. (عفونة، 2012، صفحة 18) أما البنك الدولي فقد عرفه بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن ذلك جلب وتطبيق المعرفة بالإضافة إلى تكوين وتكييف المعارف من أجل تلبية احتياجاته الخاصة. (جعفر، 2017، صفحة 361) في حين عرفه البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بأنه مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية، حيث يكون الابتكار والحصول على المعلومات محركا لنمو الإنتاجية، كما أن الاتجاهات الجديدة لأنترنت الأشياء والرقمية هي عناصر أساسية للانتقال نحو اقتصاد المعرفة. (عقيلي، أبو شرحه، و الحبيب، 2023، صفحة 56)

يعرف اقتصاد المعرفة أيضا بأنه خدمات وعمليات تستند إلى أنشطة كثيفة المعرفة تساهم في تسريع وتيرة التقدم التكنولوجي والعلمي ويعتمد اعتمادا كبير على القدرات الفكرية بدل من الاعتماد على المدخلات المادية والموارد الطبيعية. (Powell & Snellman, 2004, p. 201)

ويعرف أيضا بأنه النظام الاقتصادي الذي يعتمد أساسا على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. (الخزرجي و البارودي، 2012، صفحة 72)

ويعرفه التقرير الاستراتيجي العربي بأنه اقتصاد جديد فرضته مجموعة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أهم ملامحه التجارة الإلكترونية. (الياسري، 2023، صفحة 614)

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اقتصاد المعرفة على أنه "الاقتصاد الذي يستند مباشرة إلى إنتاج المعارف والمعلومات وتوزيعها واستخدامها وتكون فيه هذه العناصر أهم المحركات في عملية النمو وتكوين الثروات والعمل في كافة القطاعات"، وقد وضعت المنظمة مجموعة من خصائصه وهي: (البوعلي، 2013، صفحة 05)

- نمو اقتصادي قوي غير تضخمي عن طريق ترشيد الإنفاق العام وزيادة ما هو مخصص للمعرفة لاسيما في محال التعليم، البحث والتطوير، والإبداع بالشكل الذي يزيد من القدرة التنافسية ويحقق الاستدامة اللازمة.
- انخفاض في معدلات البطالة.
- تزايد دور ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد.
- إعادة هيكلية مستمرة للأسواق والمشروعات.
- الاعتماد الشديد على استحداث شبكات رقمية تتخطى الحدود الإقليمية والجغرافية وتطويرها لاسيما الأنترنت.
- الاعتماد على الرأس المال البشري من خلال تطوير ركائز المعرفة وأهمها التعليم بدءا من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي بما يضمن مواكبة التغيرات الكبيرة والمستجدات العالمية والتأقلم مع متطلبات العصر، مع زيادة التدريب للموظفين بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجهم مع زيادة التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والشركات العامة والخاصة.

من التعاريف السابقة يمكن اعتبار اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة ونشرها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية من إنتاج، إدارة، تنظيم، تسويق، مالية حيث تمثل المعرفة مصدرا لخلق الثروة، من خلال الاعتماد على التطبيقات التكنولوجية المتطورة والاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الأنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وتوظيف العقل البشري رأسا للمال مرتكزا بقوة على الإبداع والابتكار التكنولوجي ومخرجات البحث العلمي.

إذا فالعناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة هي:

توليد المعرفة: ويتم ذلك في مختلف مراكز البحث والتطوير وفي الجامعات ومخابر البحث، فتوليد المعرفة أو خلقها كما يسميها البعض هي حوصلة الإبداع وتطوير للأفكار النافعة والجديدة والحلول الابتكارية من خلال إعادة وتصنيف ودمج خلفية المعرفة مع المعرفة الحالية.

نقل المعرفة: يتم ذلك عن طريق شبكات نقل المعلومات ومؤسسات التوثيق العلمي والنشر وبراءات الاختراع وإصدار الكتب.

نشر المعرفة: إن نشر المعرفة يؤدي إلى تطبيق المعرفة الملائمة في الوقت المناسب وفي الموقف المناسب ويكون ذلك بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي من خلال المجلات والملتقيات والدراسات العلمية المنجزة، إضافة إلى مختلف برامج التوعية العلمية والتعليم، مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية وغيرها، كذلك استثمار شبكات الحواسيب والأنترنت في نشر المعرفة.

استثمار المعرفة: وهي الوظيفة الأهم التي يجب التركيز عليها من خلال استخدام وتطبيق المعرفة، فجميع الأنشطة والعمليات السابقة لا يمكن لها النجاح إذا لم تتوج بالتطبيق العملي للمعرفة في الأنشطة والممارسات اليومية، فالمهم هو الانتقال بهذه المعرفة إلى مستوى التنفيذ ويتم ذلك بتوفير مؤسسات وسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج وتقديم الخدمات كالمؤسسات التكنولوجية والمخابر الهندسية.

5. ركائز اقتصاد المعرفة: يستند اقتصاد المعرفة أساسا على أربعة ركائز (Four Pillars) على النحو التالي:

1.5. الابتكار (البحث والتطوير): البحث العلمي هو مجموعة من الأنشطة الهادفة لزيادة ذخيرة المعرفة العلمية وتطبيقاتها على أرض الواقع، بينما التطوير هو نشاط منهجي يعتمد على المعارف العلمية التي تم التوصل إليها عن طريق البحث أو الخبرة العلمية، (مقيمح و هرموش، 2017، صفحة 213) وعليه فالبحث والتطوير بصفة عامة هو نظام فعال من الروابط التجارية بين المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها والاحتياجات المحلية، (عفونة، 2012، صفحة 21) إذ تنتشر في اقتصاديات المعرفة مخابر البحث والتطوير وتولي لها الدول المتقدمة بالغ الاهتمام كونها القلب النابض للتطور التكنولوجي، كما أن الدخول إلى اقتصاد المعرفة يتطلب رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير كنسبة من الناتج الداخلي.

2.5. التعليم: بما أن الوظائف تتطلب مهارات مكثفة بشكل متزايد فإن التعليم هو شرط أساسي للاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي هو أمر مهم وأساسي لزيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية لذا يتعين على الحكومات أن تعمل على توفير اليد العاملة الماهرة والمبدعة القادرة على إدماج مختلف التقنيات الحديثة والمتطورة في العمل، فلابد من العمل على توفر المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الجياة، (باطويح و بانقا، 2018، صفحة 47) مع التركيز بشكل خاص على التعليم العالي الأمر الذي يضع الجامعات كلاعب

مهم على الساحة الدولية كون أن التعليم في مرحلة التعليم العالي هو عماد الاقتصاد المعرفي واكتساب المعرفة. (Hamza, 2021, p. 256)

3.5. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر واستخدام المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية. (رحيم و جبار، 2020، صفحة 406) إن توفر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتمثلة في الشبكات الهاتفية ومدى انتشار الحواسيب والاستخدام المكثف للأنترنت يسمح بالإندماج في الاقتصاد العالمي، وتوصي جمعية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا UNCSTD الدول النامية والتي تهدف للإندماج في اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث إذا كان استعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بنية تحتية مكلفة فإن عدم استعماله هو أكثر تكلفة. (مقيمح و هرموش، 2017، صفحة 214)

4.5. الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية متينة تعمل على توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة للجميع، مع تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات. (يسري، 2019، صفحة 06) ونعني بالحاكمية الرشيدة إدخال شرائح المجتمع الواحد من أفراد ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية اتخاذ القرار، فتنمية وتطوير مجتمع المعرفة يرتكز على النقاش الحر وتبادل الأفكار.

الشكل رقم (03): ركائز اقتصاد المعرفة

المصدر: من إعداد الطالب.

6. مظاهر انتشار اقتصاد المعرفة:

ينتشر اقتصاد المعرفة بين الدول بسرعات متباينة من خلال ما يتوافر من إمكانات وطاقات وما يحدث من تغيرات تدفع بالتحول إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، ومن أبرز مظاهر انتشار اقتصاد المعرفة نجد: (محمد، 2014، الصفحات 46-49)

- النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة بمناهج وأدوات بحث متطورة.
- ظهور تقنيات مختلفة ومتقدمة لتطوير منتجات وخدمات معرفية جديدة.
- إن السلعة المعرفية تنتج مرة واحدة وتباع ملايين المرات بينما السلع المادية يجب أن تنتج كل مرة.
- تعمل المعرفة على تحرير الاقتصاد من مشكلة الندرة، فالمعلومات والمعارف ليست نادرة وتزداد بالاستخدام.
- تحول متطلبات اقتصادات الدول نحو أنشطة المعرفة والمعلومات أكثر مما تتطلبه من رأس المال، والاعتماد على اليد العاملة المتعلمة والماهرة والمبدعة فصار لزاما على القوى العاملة تحسين مستوى مهاراتها لمواكبة اقتصاد المعرفة.

- أحدث اقتصاد المعرفة تحولا هيكليا في اقتصادات الدول مما أدى إلى زوال قطاعات وأنشطة وظهور ونمو قطاعات أخرى فزادت قوة القطاعات كثيفة المعرفة، فمثلا قطاع الخدمات اتسع بشكل كبير حتى صار أكبر مستوعب لقوة العمل.
- تزايد عدم المساواة في سوق العمل بين العمال المؤهلين وغير المؤهلين، مع تراجع دخلهم وتقلص فرص عملهم.
- ركزت الدولة إهتمامها بتنمية رأس المال البشري والفكري من أجل إنتاج المعرفة وتطبيقها كونها أهم عناصر الإنتاج.
- تزايد نسب الإنفاق على البحث العملي والتطوير والتنافس الشديد بين الدول والشركات والأشخاص على المعرفة وتطبيقها.
- تحقق الشركات والدول المنتجة للمعرفة أرباحا خيالية وبالتالي أصبحت المعرفة مصدر الثروة والقوة والهيمنة.
- تعاظم دور المعرفة وأهمية الوصول إليها مع تلاشي الحدود المالية والزمنية بين الدول.
- تزايد حاجة المديرين والمسيرين للمعرفة وللتفكير الإبداعي والمستقبلي من أجل التسيير الجيد والحسن للمؤسسات.
- يساعد اقتصاد المعرفة الدولة الفقيرة من التغلب على مشاكلها وتوفير مقومات التنمية.
- يعد اقتصاد المعرفة اقتصاد وافر وليس شحيحا فهو يرتكز على عامل المعرفة التي تزداد بالاستخدام وتنتشر بالمشاركة.
- يتمتع اقتصاد المعرفة بالقدرة على مسايرة واقع المتغيرات التكنولوجية،ويمتلك القدرة على التجدد والتطور المستمر كما يشجع الابتكار والمبادرة وهو ما يسهم في زيادة الإنتاج وظهور منتجات مبتكرة. (نوي، 2019، صفحة 186)
- تزايد الطلب على اليد العاملة ذات المهارات الفنية العالية والماهرة خاصة في مجال صناعة التكنولوجيا العالية وتكنولوجيا المعلومات.
- الاعتماد على التعليم الديناميكي المستمر نتيجة لتسارع تقديم الخدمات المعتمدة على المهارات والخبرات التكنولوجية لتحسين الكفاءات الفردية. (جئير و الشيخلي، 2019، صفحة 27)

- يعتمد اقتصاد المعرفة على الإبداع والابتكار والتطوير والتجديد وبالتالي لا توجد حواجز للدخول إليه فهو اقتصاد مفتوح. (بوقموم و كنيدة، 2017، صفحة 124)
- تزايد الاعتماد على العامل الافتراضي من أسواق ومنظمات افتراضية والتي تقدم خدمات قائمة على السرعة والعمل على مدار الساعة. (Olssen & Peters, 2005, p. 332)
- الانتشار الواسع للأنترنت والتجارة الالكترونية.
- الاستثمار المرتفع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساهمة هذه الأخيرة في النمو. (المدادحة و الذيابات، 2014، صفحة 39)
- تزايد الاستثمارات طويلة الأمد في مجال التعليم والبنية التحتية بغية تطوير القدرة على الابتكار. (Barakat, AlSmadi, & Abu-Ashour, 2022, p. 1077)

7. المستلزمات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة: (الداودي و دوخي مقدم، 2011، صفحة 14)

توجد عدة متطلبات أساسية يجب توفرها لبناء اقتصاد قائم على المعرفة تتمثل في:

1- لابد من تجهيز بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء مجتمع المعلومات كخطوة أولية وأساسية جد مهمة.

2- تطوير مختلف القوانين والنظم السائدة لتتوافق وتتناسب مع متطلبات بناء اقتصاد معرفي ومن بينها مبدأ الشفافية والذي يعد من أم الركائز، إضافة لإعداد وتوفير بيئة قانونية وتشريعية تضمن حرية تداول المعلومات دون عوائق.

3- تفعيل وجعل المرافق والإدارات تحت تصرف جميع منظومات المجتمع ومن ضمنها منظومتي الاقتصاد والتعليم.

4- إعادة هيكلة الإنفاق العام مع تخصيص موارد معتبرة لتعزيز المعرفة والبحث العلمي والتطوير، مع إجراء تغيرات جذرية في منظومة التعليم وتحويله من مجرد حقبة من عمر الفرد إلى التعليم مدى الحياة.

5- توفير مناخ مناسب لخلق واستخدام وتطبيق المعرفة التي أصبحت أهم عناصر الإنتاج من خلال إيجاد المعرفة المحلية واكتساب المعرفة الدولية، إضافة لتطوير رأس المال البشري بنوعية جد عالية.

6- خلق مجتمع ومؤسسات مصممة على التغيير مع توفر حوافز اقتصادية ونظام مؤسسي يوفر سياسات ومؤسسات اقتصادية جيدة تسمح بتعبئة وتخصيص الموارد بكفاءة وتشجيع الإبداع والابتكار من أجل إنشاء ونشر واستخدام المعرفة الموجودة بكفاءة. (Sundac & Krmpotic, 2011, p. 107)

8. أهمية اقتصاد المعرفة:

يعتبر اقتصاد المعرفة اقتصاد جديد يستمد خصوصيته من الدور الذي سيقوم به في المستقبل والدوافع المحفزة للنمو والابتكار والتطوير بمعدلات سريعة، وتبرز أهميته في الدور الذي يؤديه وبالمزايا التي يحققها والاحتياجات التي يلبيها وتظهر أهميته في:

- تعد المعرفة مورد اقتصادي هام وعنصر أساسي من عناصر الإنتاج في اقتصاد المعرفة.
- المعرفة العلمية التي يتضمنها اقتصاد هي الأساس حاليا في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها.
- زيادة الأهمية النسبية للاستثمار في المعرفة وبالتالي زيادة الاهتمام بالرأس مال المعرفي والذي يعد استثمار وتكوين لرأس مال غير ملموس وذلك ناجم عن الأثر المباشر لاقتصاد المعرفة. (يسري، 2019، صفحة 07)
- لاقتصاد المعرفة أثر كبير في تحديد النمو، الإنتاج، التوظيف، المهارات المطلوبة كما يحقق التبادل الإلكتروني ويعمل على توسيع دائرة السوق المحلي والنفاذ للأسواق العالمية. (حمد، 2011، صفحة 44)
- التطور الهائل في التقنيات المستخدمة في عمليات الإنتاج واستخدام التكنولوجيا والعلم في إدارة النشاط الإنتاجي. (Unger, 2019, p. 11)
- يسهم اقتصاد المعرفة في تحسين الأداء والنوعية، رفع الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل والعوائد من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة وما هو متاح في إطاره من أجهزة ومعدات إلكترونية، برمجيات وتكنولوجيا مستحدثة ومتطورة.
- يسهم في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية بما يسهم توسعها ونموها بشكل متسارع ومتزايد الأمر الذي يتيح استمرارية التطور في النشاطات الاقتصادية وبذلك يتطور الاقتصاد وينمو بسرعة واضحة. (خلف، 2007، صفحة 24)

- يمتلك الاقتصاد المعرفي القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية معرفية لم تكن تعرفها الأسواق من قبل ولا توجد حواجز للدخول إليه. (سلمان، 2009، صفحة 04)
- يحدث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الجديد ومن بينها: (محمد، 2014، الصفحات 107-109)
  - ✓ تصاعد استخدام المعرفة ومعطياتها في كافة مجالات الأعمال وكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
  - ✓ النمو المستمر للمؤسسات والمشروعات التي تعمل في مجال المعرفة توليدا وإنتاجا واستخداما والمتمثلة في: شركات المعلومات والاتصالات والبرمجيات، شركات الاستشارات والبحوث، شركات الخدمات المالية والمصرفية.
  - ✓ زيادة الأهمية النسبية في الإنتاج المعرفي.
  - ✓ تحول المعرفة إلى طاقة أولية للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - ✓ زيادة قيمة الأصول غير الملموسة بزيادة أهمية الأفكار والعلامات التجارية كمدخلات وأهمية الخدمات كمخرجات.
  - ✓ انفتاح اقتصادات الدول على العالم وظهور اعتمادات متبادلة بين هذه الاقتصادات لاستيراد المعلومات والمعرفة الجديدة ونقل التقنيات الحديثة والبحث عن فرص تعزيز التنمية.
  - ✓ زيادة الناتج المحلي والدخل القومي بزيادة الدخول والعوائد التي تحققها المعرفة.
- الاقتصاد القائم على المعرفة يخفف من قيد الموارد التقليدية وبالتالي التقليل من إستنزاف الموارد الطبيعية. (بورديمة، قيزة، و مشهور، 2019، صفحة 318)
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وكفاءتهم وخبراتهم. (بوقموم و كنيدة، 2017، صفحة 124)
- يسهم اقتصاد المعرفة في ظهور أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل الدولي كونها مرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجية التي تؤدي لقيام الدول المتقدمة. (الجميلي و علوان، 2019، صفحة 61)

9. فوائد اقتصاد المعرفة:

لقد عدد الباحثون مجموعة من الفوائد التي يحققها اقتصاد المعرفة منها: (عليان، 2012، الصفحات 143-144)

- ✓ يعمل اقتصاد المعرفة على تحسين التعليم من خلال التعليم المبكر والتعليم مدى الحياة وبالتالي تحقيق نواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.
- ✓ يعطي المستهلك والمستفيد من الخدمة خيارات أوسع وثقة أكبر.
- ✓ يحقق التبادل الإلكتروني.
- ✓ يحدث التغيير في الوظائف القديمة ويستحدث وظائف جديدة.
- ✓ نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في جميع المجالات.
- ✓ يرغم المؤسسات على التجديد والإبداع والابتكار والاستجابة لاحتياجات المستهلك والمستفيد من الخدمة.
- ✓ له أثر في تحديد النمو والإنتاج والتوظيف واكتساب الخبرات والمهارات.
- ✓ حسن استغلال الموارد والطاقات والإمكانيات المتاحة والتوظيف المتنامي لهذه القدرات.
- ✓ زيادة القدرات التنافسية للمشاريع مع تخفيض التكاليف وزيادة كفاءة الإنتاج.
- ✓ يعطي المستهلك خيارات أوسع ويحث الدول على تبني الابتكار والتجديد.

1.9. اقتصاد المعرفة هو اقتصاد السرعة:

في العصر الصناعي كان يتميز الاقتصاد بالحركة البطيئة نوعا، أما الاقتصاد المعرفي فهو اقتصاد الحركة فائقة السرعة إذ يعتمد على الأقمار الصناعية وشبكات الأنترنت والبريد الإلكتروني والذكاء الاصطناعي وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة والمواصلات الحديثة، وتساعد هذه السرعة الفائقة التي يتميز بها اقتصاد المعرفة في كسر حاجزي الزمان والمكان ومختلف القيود وهذا نتيجة لتوظيف تقنيات الواقع الافتراضي والتعامل في الفضاء المعلوماتي، فأصبح من السهل إنشاء شركات وأسواق افتراضية تقوم عليها التجارة والأعمال على مدار الساعة وفي كافة أنحاء العالم، وتعتبر التجارة الإلكترونية من أبرز مظاهر وتجليات كسر حاجز الزمان والمكان في اقتصاد المعرفة. (المدادحة و الذيابات، 2014، صفحة 56)

2.9. علاقة اقتصاد المعرفة بالتنمية المستدامة:

إن كل من الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة يعد ضرورة قصوى للآخر، ففي الوقت الذي يعد اقتصاد المعرفة قاعدة رصينة تنطلق وتستمر منها التنمية المستدامة فإن هذه الأخيرة تمثل قوة داعمة لديمومة الاقتصاد المعرفي وفي كل الأحوال فإن الغاية الأساسية هي دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية

وتحفيز النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة في ظل عملية متكاملة العناصر غايتها ووسيلتها العنصر البشري في كافة المجتمعات على المستوى العالمي إذ أن بناء الأمم الحديثة يستلزم تنمية البشر وتنظيم النشاط البشري. إن محاولة إحداث نقلة نوعية حقيقية في اقتصاد مجتمع ما بدافع تحسين المستوى المعيشي ورفع مستوى الرفاهية هو عملية تتطلب إحداث تغيير جذري في كافة أركان ذلك الاقتصاد ومختلف قطاعاته إذ أن عملية بهذا الحجم من التغيير تشمل مرتكزات الاقتصاد الأساسية وهذا يتطلب ثورة تكنولوجية ومعرفية ضخمة من أهم قواعدها التطور العلمي والتكنولوجي فتبرز المعرفة العلمية كأهم مصادر القوة الاقتصادية كونها محركا رئيسيا للتنمية من خلال الأدوار التي تلعبها في شتى المجالات وتصبح عملية تنمية الموارد البشرية التي تنتج وتستثمر هذه المعرفة العامل الأهم في تحديد حجم ونوعية القدرات المهاراتية والوظيفية حيث أن إتاحة الفرص لاستغلال الطاقات البشرية والمادية ليس هدفه خلق الثروة والدخل فقط وإنما يستهدف أيضا النهوض بالمستوى الثقافي والاجتماعي والصحي والتعليمي إلى جانب التمكين السياسي وتفعيل مشاركة عموم الأفراد في المجتمع وتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقات والقدرات والمهارات الفردية والمجتمعية، فاقتصاد المعرفة بمنظومته المتكاملة يمثل عماد التنمية المستدامة وهو الوسيلة المثلى لبلوغ مستويات متقدمة منها انطلاقا من منطلق أن المعرفة تنعكس إيجابا على تطور الاقتصاد والمجتمع والسياسة ومختلف العلوم. (الموسوي و بخيت، 2019، صفحة 272)

10. معوقات الإندماج في اقتصاد المعرفة:

إن تحقيق الإندماج في اقتصاد المعرفة يمكن أن يواجه العديد من المعوقات والتحديات، نذكر منها: (البرواري و القاضلي، 2022، صفحة 117)

1- ضعف عمليات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي نتيجة لضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية وضعف عمليات الإنفاق عليها إضافة لعدم الخروج من قوقعة البحوث النظرية.

2- عدم توفر بيئة مناسبة ومشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة واستخدامها بكفاءة، إضافة لضعف الحوافز الاقتصادية والاجتماعية.

3- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا ترفيهيا استهلاكيا لا توظيفا تنمويا فعلى سبيل المثال مازال الأنترنت في الوطن العربي في الغالب استخداما ترفيهيا.

4- هجرة الأدمغة والكفاءات تمثل نزيفا حقيقيا يكبد البلد الأصلي خسائر اقتصادية، فالنفقات الطائلة المنفقة على العنصر البشري لم يحقق منها البلد العائد والهدف المأمول، ولأن اقتصاد المعرفة يقوم بالأساس على أسس رأس المال البشري مهدد بشكل مباشر من حيث ظاهرة هجرة الأدمغة وخاصة المنتمية لمجال التكنولوجيا وعليه فهو يواجه تحديا كبيرا.

5- نقص التعليم والمهارات.

6- التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تؤثر على قدرة الأفراد على الوصول للمعرفة والمهارات اللازمة.

7- البيروقراطية والقوانين والتي من شأنها أن تعيق عمليات الابتكار والتطوير.

8- الثقافة والموروث الثقافي للمجتمع والذي يمكن أن يكون له تأثير كبير على القدرة على تبني التغيير والابتكار، فالفرد يخلق باستمرار خلفية معرفية تعكس البيئة الثقافية والمؤسسية التي يعيش فيها. (Petrakis & Kafka, 2016, p. 08)

9- تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني: فتزايد الاعتماد على التكنولوجيا يعني زيادة التهديدات الأمنية وهذا يتطلب استثمارات إضافية في مجال الأمن السيبراني.

II. قراءة في مؤشرات اقتصاد المعرفة:

لاقتصاد المعرفة مجموعة من المؤشرات تبرز أنه النمط السائد في اقتصاد ما وتدل مدى تحقق الهدف في التوجه نحوه، تمكن هذه المؤشرات من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي والموضع المتواجدة فيه وفيما يلي سنلقي نظرة على أبرز المؤشرات:

1. مؤشر البنك الدولي

تعد منهجية البنك الدولي لتقييم المعرفة Knowledge Assessment Methodology (KAM) من أهم الأدوات التي تقيس قدرة الدول والأقاليم على إنتاج ونشر وتوطين المعرفة، تضم هذه المنهجية 109 مؤشرا

مقسما على أربع أسس وهي: التعليم والتدريب، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي. يتم حساب المؤشرات على أساس متوسط معدلات الأداء في بلد معين أو منطقة معينة من خلال قياس مؤشر المعرفة Knowledge Index (KI) ومؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index (KEI).

وتمثل منهجية البنك الدولي لتقييم المعرفة (KAM) أداة مرجعية تسمح للبلدان بتحديد المشاكل والفرص التي تواجهها في عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة، كما تمثل أداة شاملة لمراجعة بيانات التنمية العالمية المجمعة من العديد من المؤسسات العالمية على شاكلة البنك الدولي، الأمم المتحدة، اليونسكو، المنتدى الاقتصادي العالمي، مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، معهد الدراسات الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات. (Sundac & Krmpotic, 2011, p. 110)

1.1. مؤشرات التعليم والتدريب: للموارد البشرية أهمية كبيرة في ممارسة النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وتسمح المؤشرات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، ومن خلال هذه المؤشرات يتم تقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري، يتم جمع إحصاءات التعلم ووضعها في قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو وإدارة الإحصاء الأوروبية، يعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له تأثير مباشر على التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة. (رزاز و الطيف، 2019، صفحة 356) وتحتوي هذه المؤشرات: مؤشر التنمية البشرية، إجمالي الإنفاق على التعليم لكل فرد، معدل معرفة القراءة والكتابة، نسبة الطلاب المسجلين في المرحلة الجامعية، نسبة المتعلمين في المرحلة الثانوية، نسبة المتعلمين في المرحلة الابتدائية.

2.1. مؤشرات الابتكار (البحث والتطوير): تشكل بيانات الأبحاث والتطوير من المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة وركيزة رئيسية في تطويره ونجاحه، ويعتبر الاستثمار في البحث والتطوير من محفزات النمو الاقتصادي المستديم والذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة ويتضمن عدة مؤشرات هي: إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عدد الباحثين لكل مليون نسمة، إجمالي العاملين في

مجال البحث والتطوير كنسبة للسكان، المتوسط السنوي لعدد براءات الاختراع التي تسجل بواسطة الباحثين، عدد المنشورات العلمية من بحوث ومقالات.

3.1. مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تتضمن هذه المؤشرات كل ما يتعلق بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والإعلام ومدى انتشار واستخدام الحاسوب باعتباره أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية، وتحتوي هذه المؤشرات: مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات، الهواتف المستخدمة لكل ألف شخص، اشتراكات الهاتف المحمول، تكلفة المكالمة الدولية والدوريات والصحف، أعداد أجهزة الحاسوب لكل ألف شخص، أعداد مستخدمي الأنترنت ومواقع الأنترنت. (أحمد، فضل، و الحردلو، 2014، صفحة 33)

4.1. مؤشرات الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي: إن البيئة التنظيمية والاقتصادية تتيح تدفق المعرفة وتشجع خلق وتطوير المشاريع الاقتصادية لذا تعتبر من المؤشرات الهامة في الاقتصاد المعرفي إذ لابد أن يكون الاقتصاد الكلي مبني على الشفافية والمنافسة التامة ومفتوحا على التجارة الخارجية، ضف إلى ذلك مؤشر التضخم والذي لابد أن يكون مستقرا في حدوده الدنيا واستقرار سعر الصرف والذي يعكس القيمة الحقيقية للعملة المحلية، كذلك النظام المالي والذي يجب أن يكون قادرا على توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الجديدة، فالنظام القانوني لابد أن يدعم القواعد الأساسية للتجارة ويحمي حقوق الملكية الفكرية، (حوحو، 2016، صفحة 385) من المؤشرات التي تعكس هذا الجانب أيضا نجد معدل النوعية التنظيمية والذي يعبر عن تصورات لقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات التنظيمية السليمة التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص، كذلك ميدان مهم هو سيادة القانون والذي يمثل مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بالقواعد التي يضعها القانون كمعدل التحرر من الفساد ومؤشرات احتمال الجريمة والعنف.

وهناك ست حالات لعرض وتحليل نتائج هاته المؤشرات وهي: (بوالقدرة، 2018، الصفحات 376-377)

أ. **بطاقة النتائج الأساسية (Basic Scorecard):** تستعمل هذه البطاقة لقياس أداء الدول في مجال اقتصاد المعرفة، وتقوم بحساب مؤشري المعرفة واقتصاد المعرفة من خلال:

KI = مؤشر الابتكار + مؤشر التعليم والتدريب + مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

KEI = KI + مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي.

ب. **بطاقة النتائج المتخصصة (Custom Scorecard):** تحتوي هذه البطاقة على جميع المؤشرات التي تحدد مدى إندماج الدول في اقتصاد المعرفة.

ت. **المقارنة الزمنية (Overtime Comparaison):** تظهر المقارنة الزمنية مقدار تطور الدول من خلال إجراء مقارنة من سنة الأساس إلى أحدث سنة متوفرة ويتم تحديث بياناتها باستمرار وتضع خط من 45 درجة بهدف المقارنة بين الدول، إذ أن الدول التي تقع تحت هذا الخط تتميز بأداء غير جيد بينما الدول التي تقع فوق هذا الخط أدائها جيد، ويتم استخراج مقدار الفجوة المعرفية بين فترتين وهو الفرق بينهما لمعرفة مدى ارتفاع المؤشر أو انخفاضه.

ث. **المقارنة الدولية (Cross- country Comparaison):** في هذا المقياس يتم اختيار ما لا يزيد عن 20 دولة لإجراء مقارنة بينها لبعض المرتكزات الأربعة ويسمح بالمقارنة بين سنة الأساس إلى أحدث سنة مقارنة متوفرة.

ج. **المؤشر العام (KI) و(KEI):** يوفر البرنامج جدولا كاملا يحتوي على مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة بشكل عام لكل الدول المتوفرة في قاعدة بيانات البرنامج ويتم فرزها وفهرستها، وفي حالة فقدان معلومات عن معلومات عن أي من المرتكزات لدولة ما فلا يتم احتساب مؤشرات تلك الدولة.

ح. **خارطة العالم:** في هذا المقياس يتم وضع خارطة لدول العالم تحتوي على ستة ألوان فكل لون يعكس أداء ووضع هذه الدولة ومدى استعدادها للمعرفة واقتصاد المعرفة، ويشير كل لون من الألوان الستة إلى درجة معينة في المؤشر إذ يمثل الصفر أقل مستوى والعشرة أعلى مستوى كالتالي:

الجدول رقم (04): مستويات اقتصاد المعرفة

	اللون	درجة المؤشر
1	الأحمر	(2-0)
2	البرتقالي	(4-2)
3	الأصفر	(6-4)
4	الأخضر الفاتح	(8-6)
5	الأخضر العامق	(10-8)

6	الرمادي	لا تتوفر بيانات

المصدر: الحدرواي حامد كريم، تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي بحسب منهجية البرنامج التفاعلي (World bank KAM 2012)، 2014، 76.

تستخدم الطرق الأربعة الأخيرة (ت، ث، ج، ح) في حالة أن المطلوب هو معرفة ومقارنة مؤشر اقتصاد المعرفة لدولة معينة بشكل عام دون الخوض في تفاصيله الفرعية، أما إذا كان المطلوب معرفة تفاصيل المؤشرات وقياسها فلابد باستخدام إحدى الطريقتين الأولى والثانية لتبقى هي الأفضل في إجراء المقارنات الدقيقة.

- **دليل اقتصاد المعرفة:** يقيس هذا الدليل وضع الدول من خلال أربعة مستويات على مستوى مناطق العالم وقد حصرها البنك الدولي في:

1. **مستوى مرتفع:** تزيد قيمة الدليل في هذا المستوى عن 7 درجات وتتميز اقتصادات هذه الدول بوجود أنشطة رصينة مرتبطة باقتصاد المعرفة.
2. **مستوى جيد:** تتراوح قيمة الدليل هنا بين 6 و7 درجات وتتميز هذه البلدان بمستوى مقبول في مجال اقتصاد المعرفة.
3. **مستوى متوسط:** تتراوح قيمة الدليل في هذا المستوى بين 5 و6 درجات وتشمل البلدان التي بدأت بالفعل التحول إلى اقتصاد المعرفة.
4. **مستوى منخفض:** تقل هنا قيمة الدليل عن 5 درجات وتشمل البلدان التي لا زالت تسعى لرسم سياستها للإندماج في اقتصاد المعرفة.

الشكل رقم (04): منهجية البنك الدولي في قياس مؤشر (KI) و(KEI):

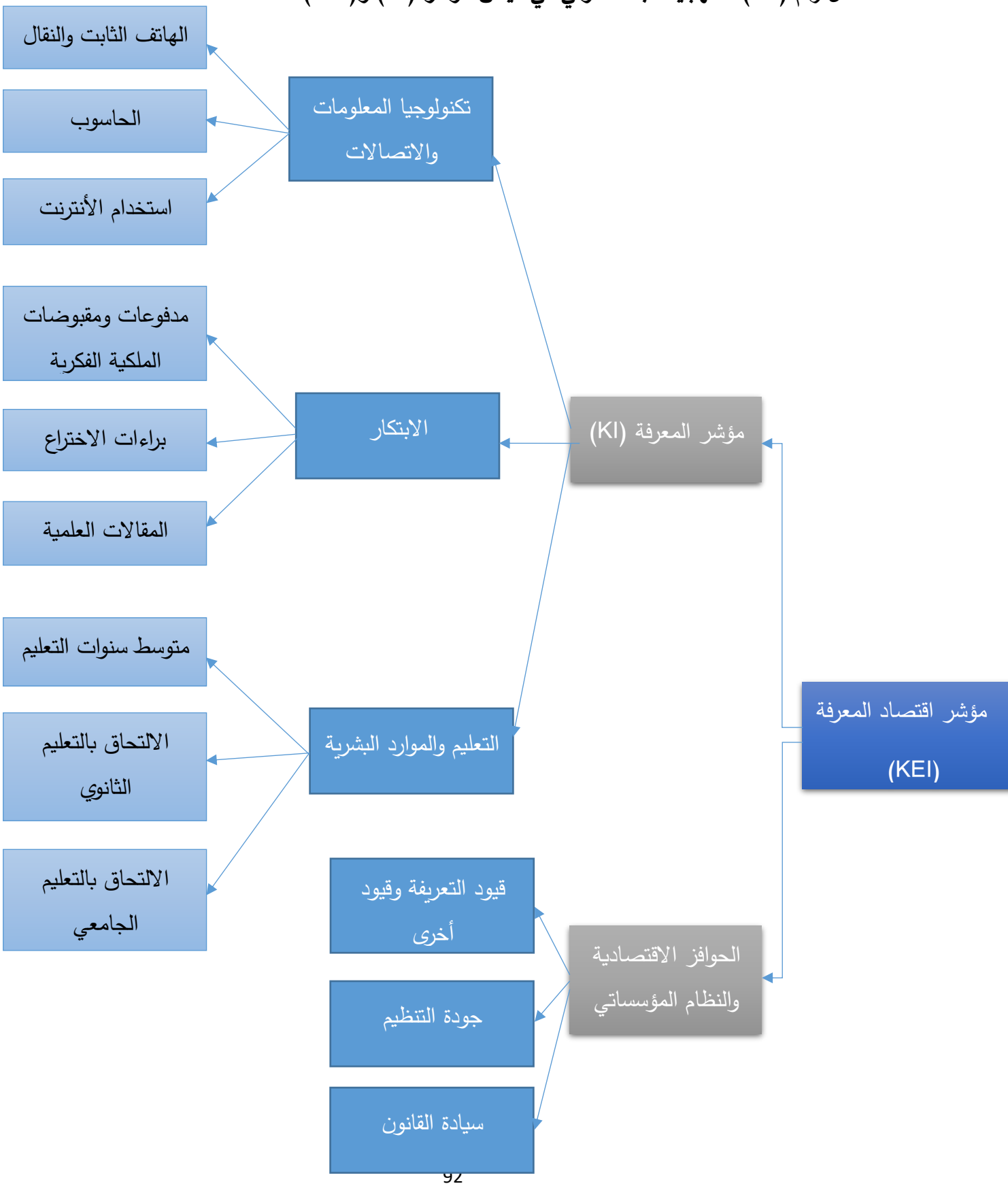

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بوالقدرة نزيهة، قراءة تحليلية في الإطار البديل للاقتصاد التقليدي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، سنة 2018، ص375.

2. مؤشر اقتصاد المعرفة للمفوضية الأوروبية

هو مشروع تم تقديمه من قبل الاتحاد الأروبي سنة 2008، يتضمن مجموعة من المؤشرات لقياس اقتصاد المعرفة، ويقوم على ثلاث مجموعات رئيسية تنقسم إلى محاور والتي تضم مجموعة من المؤشرات كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (05): المؤشرات الفرعية لمؤشر المفوضية الأوروبية لقياس المعرفة

المجموعة الأولى: الخصائص والدوافع Characteristics and Drivers	
1. إنتاج ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Production and Diffusion of TIC	
الأثر الاقتصادي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القيمة التي يضيفها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مجموع القيمة التي تضيفها قطاعات الأعمال الأخرى.
	الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
	عدد براءات الاختراع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل مليون نسمة.
استخدام الأنترنت من قبل الشركات	النسبة المئوية للشركات التي تلقت طلبات على الأنترنت في سنة محددة.
استخدام الأنترنت من قبل الأفراد	النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الأنترنت بانتظام من إجمالي عدد السكان.
	عدد خطوط الشبكات واسعة النطاق لكل 100 نسمة من السكان.
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة	النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون شبكة الأنترنت مع تفاعلهم مع السلطات العامة.

2. الموارد البشرية والمهارات والإبداع Human Resources, Skills and Creativity	
التعليم العام	نسبة محو الأمية للأفراد ذي الفئة العمرية 15 سنة (بناء على برنامج تقييم الطالب العالمي .The programme for international student assessment) PISA
	النسبة المئوية للحاصلين حديثا على الدكتوراه لكل 1000 نسمة على أن تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عاما.
	النسبة المئوية للأفراد الحاصلين على تعليم جامعي في سن العمل (15-64).
	النسبة المئوية للأفراد ما بين (25-64) الحاصلين على درجة الدكتوراه.
تعليم العاملين في قطاع العلوم والتكنولوجيا	النسبة المئوية للأفراد من الفئة العمرية (15-64) العاملين في قطاع العلوم والتكنولوجيا.
المهارات Skills	متوسط عدد الساعات التي يقضيها العاملين في التدريب.
	نسبة المشاركين في التعليم مدى الحياة من الفئة العمرية (25-64).
المرونةMobility	الانتقال من وظيفة إلى أخرى للموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا والذين تتراوح أعمارهم بين (25-64).
3. إنتاج المعرفة ونشرها Knowledge Production and Diffusion	
البحث والتطوير R&D	نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي.
	نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير بالنسبة لعدد السكان.
براءات الاختراع	عدد براءات الاختراع سنويا لكل مليون نسمة من السكان.
تدفق المعرفة	نصيب الشركات من المشاركة في تطبيقات البحوث العامة مع الجامعات باعتبارها مصدرا للمعلومات ذات قيمة عالية.
	نصيب الشركات من المشاركة في تطبيقات البحوث العامة مع المؤسسات البحثية باعتبارها مصدرا للمعلومات ذات قيمة عالية.
الاستثمار في الأصول غير المادية	نسبة صادرات التكنولوجيا الفائقة بالنسبة لإجمالي الصادرات.

4. الابتكار وريادة الأعمال Innovation, Entrepreneurship	
ريادة الأعمال Entrepreneurship	زيادة الشركات الجديدة بالنسبة لعدد الشركات القائمة فعليا.
	معدل غلق الشركات القائمة بالنسبة لعدد الشركات القائمة فعليا.
الطلب على منتجات إبداعية	النسبة المئوية لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي.
	مستوى استيعاب التكنولوجيا المتقدمة لدى الشركات (مقياس من 1-7)
سوق مخرجات الإبداع	مدى مشاركة الشركات في تقديم منتجات جديدة للسوق.
	نسبة المنتجات الجديدة من إجمالي المبيعات.
مؤشرات تنظيمية	النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي عملت على إحداث التغيير التكنولوجي بالنسبة لإجمالي عدد تلك الشركات.
المجموعة الثانية: المخرجات، الأداء الاقتصادي، المجتمع والاقتصاد القائم على المعرفة Outputs, Economic Performance, Society and the Knowledge Based Economy	
1. المخرجات الاقتصادية Economic Outputs	
الدخل	الفرد من إجمالي الناتج المحلي.
	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
الإنتاجية	معدل إنتاجية العمالة في ساعات العمل.
	معدل بناء رأس المال الثابت باليورو كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي.
التوظيف	نسبة نمو فرص العمل والتوظيف عن السنة الماضية.
	إجمالي معدل التوظيف (عدد الأفراد العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 كنسبة مئوية من مجموع السكان من نفس الفئة العمرية.
2. الأداء الاجتماعي Social Performance	
البيئة المحيطة	كثافة استخدام الطاقة في الاقتصاد- الاستهلاك الداخلي الإجمالي للطاقة.
التوظيف والرخاء الاقتصادي	معدل التوظيف للعمالة الأكبر سنا (55-64).
	معدل البطالة كنسبة مئوية من السكان.

	معدل توزيع الدخل على الأفراد.
المجموعة الثالثة: العولمة Globalisation	
التجارة Trade	كثافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي.
	معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي.
إنتاج المعرفة ونشرها	نسبة الإنفاق على قطاع البحوث والتطوير كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.
	نسبة البحوث التي تم تمويلها من الخارج.
الموارد البشرية	عدد الطلاب الأجانب في التعليم العالي كنسبة مئوية إجمالي عدد الطلاب الجامعيين.
	عدد طلاب الدكتوراه الأجانب كنسبة مئوية إجمالي الطلاب الملتحقين الدكتوراه.

المصدر: إهداء صلاح ناجي محمد، مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة، مجلة Cybrarians Journal، العدد 44، سنة 2014، ص ص 18-22.

3. مؤشر المعرفة العالمي Global Knowledge Index

يعد مؤشر المعرفة العالمي إضافة مهمة للرصيد المعرفي العالمي المتعلق ببناء المؤشرات التنموية لما يوفره من بيانات متنوعة وموثوق بها تساعد الدول وصناع القرار فيها على فهم التحولات والتحديات الحقيقية وسبل مواجهتها وبالتالي استكشاف آفاق المستقبل ومساراته الممكنة.

هو مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة من أجل المساهمة في بناء مجتمعات المعرفة واقتصادات المعرفة من خلال تقديم زاوية أخرى لقراءة الواقع المعرفي والتنموي على نحو موضوعي يمكن سياسات تنموية مستبصرة، يتكون مؤشر المعرفة العالمي من سبعة مؤشرات فرعية مركبة تسلط الضوء على أداء ستة قطاعات حيوية.

❖ **عملية اختيار المتغيرات:** تم اختيار المتغيرات المركبة لكل مؤشر من المؤشرات السبعة بناء على منهجية محددة وواضحة تستند على مراجعة الأدبيات الدولية ذات الصلة والاستفادة من تجارب المنظمات والوكالات

الدولية كمركز الاختصاص المعني بالمؤشرات المركبة ولوحات النتائج التابعة للمفوضية الأوروبية، كذلك تم عقد مشاورات مكثفة سنة 2021 مع مجلس استشاري رفيع المستوى يضم خبراء من مختلف البلدان متخصصون في مجالات ذات صلة بقطاعات مؤشر المعرفة العالمي، وللتأكد من اتساق المتغيرات المختارة وهيكل تصنيفها في مختلف المؤشرات تستخدم تحليل العوامل وأكدت النتائج اتساق الإطار المفاهيمي الذي استند إليه في اختيار المتغيرات وتصنيفها في المحاور الفرعية وقد تجاوزت نسبة التباين المفسر في معظم الحالات 65%، كما أظهرت نتائج تحليل الارتباط ومعامل ألفا كرونباخ صحة اختيار المتغيرات وتصنيفها إذ تجاوزت قيمة معامل ألفا 0.70 في جل الحالات، ضف إلى ذلك حللت مصفوفة الارتباط للمتغيرات المطبعة للتأكد من أنها تسير في الاتجاه نفسه للمؤشر المركب. (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 19)

- **جمع البيانات:** تضمن مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2023 على 155 متغيرا تم انتقائه من أكثر من 40 مصدرا وقاعدة بيانات دولية بما فيها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، المنتدى الاقتصادي العالمي، اليونسكو، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة العمل الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وقد خضعت البيانات المنتقاة للمراجعة المفصلة للتأكد من عدم وجود أخطاء إدخال وعليه تم التعامل مع البيانات على أنها خالية من الأخطاء، من ناحية القيم لم تأخذ المتغيرات بالقيمة المطلقة بل بقيمتها الحقيقية، كما أن الحالات التي كانت فيها المتغيرات مرتبطة بمتغيرات أخرى تعتمد على الحجم مثل السكان والناتج المحلي، الناتج المحلي الإجمالي. أعيد حساب البيانات بعد تعديلها بحيث تأخذ بالاعتبار تأثير الحجم، وقد تمت معالجة البيانات للقيم المتطرفة باستخدام معامل الالتواء والتفرطح كون أن القيم المتطرفة غالبا ما تؤدي إلى تفسير النتائج ويتم تعديل هاته القيم بطرقيتين طريقة وينسور، وطريقة التحويل اللوغاريتمي. (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 19)

1.3. مؤشرات المعرفة العالمي:

- ✓ **مؤشر التعليم قبل الجامعي:** يعتبر تطوير الجودة التعليمية داخل المنظومة التربوية من القضايا الجوهرية التي تستحوذ على اهتمام السياسات التربوية في شتى أنحاء العالم وهو ما يقتضي تسليط الضوء على

أداء المنظومات التعليمية، ويتضمن هذا المؤشرين محورين أساسيين هما: (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 23)

- المحور الأول (رأس المال المعرفي): ويتضمن هذا المحور على: نسب الالتحاق والممثلة (معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، معدل الالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي، معدل الالتحاق بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي)، نسب الإتمام والمتمثلة في (عدد سنوات التعليم الابتدائي والثانوي الإلزامي، معدل إتمام الدراسة في المرحلة العليا من التعليم الثانوي، نسبة القبول الإجمالي إلى الصف الأخير من المرحلة الأولى من التعليم الثانوي) إضافة إلى النواتج.
- المحور الثاني (البيئة التمكينية التعليمية): يتضمن هذا المحور على الإنفاق من خلال (الإنفاق الحكومي على التعليم الابتدائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي على التعليم الثانوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، التمويل الحكومي لكل طالب في المرحلة الابتدائية كنسبة من الناتج المحلي لإجمالي للفرد الواحد، التمويل الحكومي لكل طالب في المرحلة الثانوية كنسبة من الناتج المحلي لإجمالي للفرد الواحد) إضافة للموارد (نسبة التلاميذ المعلمين في التعليم الابتدائي على أساس عدد الأفراد، نسبة التلاميذ المعلمين في التعليم الثانوي على أساس عدد الأفراد، نسبة المدارس الابتدائية التي تتوفر فيها حواسيب لأغراض تربوية، نسبة المدارس الثانوية التي تتوفر فيها حواسيب لأغراض تربوية)، التعليم المبكر من خلال (معدل الالتحاق بالتعليم المبكر، نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 24 و59 شهرا على المسار التنموي الصحيح في مجال الصحة والتعلم والرفاه النفسي والاجتماعي، نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يتمتعون ببيئات تعلم منزلية إيجابية ومحفزة).

✓ **مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني:** يعتبر هذا المؤشر ذو أهمية بالغة كونه يرسم معالم المعادلة الديناميكية بين بنية التدريب وسوق العمل بشكل يجعل تقييم منظومة التكوين والتدريب رهينا بقدرتها على التفاعل إيجابيا مع إكراهات سوق العمل ومحدداته كالبطالة والتأهيل، ويحتوي هذا المؤشر على محورين أساسيين هما:

- المحور الأول (مكونات التعليم التقني والتدريب المهني): يتميز هذا المحور برصد البنى ومؤهلات مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني وقدرة هذه الأخيرة على تنويع عرضها التربوي وفتح أبوابها أمام مختلف شرائح المجتمع وخاصة الإناث، ترتبط ديناميكية هذه المؤسسات أساسا بقدرتها الاستيعابية

والاستقطابية متمثلة في نسب الالتحاق والتخرج بالإضافة إلى طبيعة الموارد البشرية العاملة في القطاع وحجمها. وعليه ينقسم هذا المحور إلى ثلاثة محاور فرعية، يتمثل الأول في التدريب المستمر وصقل المهارات ويقاس بمجموعة من المتغيرات (نسبة الشركات التي تقدم تدريبا مهنيا نظاميا، نسبة خريجي برامج التعليم العالي القصير الأمد من القوى العاملة، نسبة المشاركين في برامج التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي)، يركز المحور الفرعي الثاني على بنية التعليم التقني والتدريب المهني ويقاس بالمتغيرات (الإنفاق الحكومي على التعليم المهني، نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي في برامج التعليم المهني، نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم ما بعد الثانوي غير الجامعي في برامج مهنية وتقنية)، بينما يركز المحور الفرعي الثالث على قياس الجودة والمؤهلات في التعليم التقني والتدريب المهني من خلال مجموعة من المتغيرات (مستوى تدريب العاملين، جودة التدريب المهني، متوسط دخل مهن التعليم التقني والتدريب المهني الي تتطلب مهارات عالية، متوسط دخل مهن التعليم التقني والتدريب المهني التي تتطلب مهارات متوسطة). (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 25)

- المحور الثاني (سوق عمل التعليم التقني والتدريب المهني): يشكل هذا المحور قراءة لواقع ومنظومة العمل والتوظيف في الشق المتعلق منه بالتعليم التقني والتدريب المهني كجزء لا يتجزأ من بنية الاقتصاد ككل، ويقاس من خلال ثلاثة محاور فرعية تقدم صورة عن طبيعة المناخ الاجتماعي لسوق العمل وعن مدى احترام مبدأ الإنصاف والمساواة ومحاربة الإقصاء والتهميش الاجتماعي. ويقيس المحور الفرعي الأول كفاءة سوق العمل من خلال المتغيرات (نسبة الشركات المقيدة بقوى عاملة غير متعلمة بشكل كاف، نسبة عدم تطابق مؤهلات الموظفين التعليمية، نسبة العمال الماهرة، معدل بطالة خريجي التعليم المهني) ويقيس المحور الفرعي الثاني العمل ما بعد التعليم التقني والتدريب المهني من خلال متغيرين (نسبة وظائف التعليم التقني والتدريب المهني، نسبة العاملين في التصنيع)، أما المحور الفرعي الثالث والأخير فيهتم بالإنصاف والشمول ويقاس بمتغيرين (نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم المهني، نسبة العمالة الضعيفة). (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 26)

✓ **مؤشر التعليم العالي:** يلعب التعليم العالي دورا محوريا في دفع عجلة المعرفة والابتكار من خلال تكوين رأس المال البشري وتجهيزه بالمؤهلات والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات الصناعات التي تقود إلى اقتصاد المعرفة العالمي لذلك كان لابد من إدراج التعليم العالي كأحد المؤشرات ضمن مؤشر المعرفة العالمي،

يتكون مؤشر التعليم العالي من ثلاثة محاور رئيسية هي: (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، الصفحات 27-28)

- المحور الأول (مدخلات التعليم العالي): تشمل مدخلات التعليم العالي عوامل تمكن أنظمة التعليم من تحقيق أهدافها وهي عوامل تأتي من مصادر مختلفة تشمل الموارد المالية والموارد البشرية، ويتضمن هذا المحور أربعة متغيرات هي: معدل الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم العالي، تعويضات أعضاء هيئة التدريس (نسبة إجمالي الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي)، نسبة الطلاب الملتحقين بالباكالوريوس أو ما يعادلها، نسبة الطلاب الملتحقين بالماجيستر أو الدكتوراه أو ما يعادلهما.
- المحور الثاني (بيئة التعلم في مؤسسات التعليم العالي): يهدف هذا المحور لإعطاء فكرة عن مناخ التعلم والتدريس الذي يعيشه الطلاب والمدرسون في التعليم العالي، ويحتوي هذا المحور على النسب التالية: نسبة المدرسات إلى المدرسين في التعليم العالي، نسبة الحضور الإجمالية في التعليم العالي.
- المحور الثالث (مخرجات التعليم العالي): يهدف محور المخرجات إلى تقييم نتائج التعليم العالي وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخريجيه، ويتكون هذا المحور من: نسبة التحصيل التعليمي (إكمال البكالوريوس أو ما يعادلها، إكمال الماجيستر، إكمال الدكتوراه)، نسبة القوى العاملة الحاصلة على تعليم متقدم، نسبة البطالة في أوساط الحاصلين على تعليم متقدم، التعاون بين الجامعات والشركات في مجال البحث والتطوير، نسبة البحوث التي يمكن الاستشهاد بها إلى إجمالي العاملين في التعليم العالي.

✓ **مؤشر البحث والتطوير والابتكار:** يمثل البحث والتطوير نشاط إبداعي يتم بشكل منظومي من أجل زيادة المخزون المعرفي، وينظر إلى الابتكار بأنه نشاط إبداعي يؤدي إلى تطوير منتج أو عملية جديدة تختلف اختلافا كبيرا عن المنتج الذي سلم مسبقا للمستهلكين، وعلى هذا الأساس يمثل البحث والتطوير والابتكار قضية مركزية مؤثرة في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها من أجل دعم التنمية. ويشمل هذا المؤشر ثلاثة محاور رئيسية هي: (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، الصفحات 29-30)

- المحور الأول (مدخلات مؤسسات البحث والتطوير والابتكار وشركات الأعمال): يشمل هذا المحور نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الباحث من الإنفاق على البحث والتطوير، عدد الباحثين لكل ألف فرد من القوى العاملة، نسبة المتخرجين من برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في شركات الأعمال، نسبة تمويل شركات

الأعمال للبحث والتطوير، نسبة الشركات التي تنفق على البحث والتطوير، نسبة العمالة الماهرة، مدفوعات حقوق الملكية الفكرية، حالة تنمية التجمعات الإنتاجية.

- المحور الثاني (مخرجات مؤسسات البحث والتطوير والابتكار وشركات الأعمال): يحتوي هذا المحور على: عدد المستندات لكل باحث، عدد الاستشهادات لكل مرجع بحثي، عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة وطنيا أو إقليميا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عائد حقوق الملكية، عدد طلبات النماذج الصناعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة لمعهادة التعاون بشأن البراءات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الشركات المنتجة لسلع وخدمات جديدة من مجموع الشركات، عدد طلبات العلامات التجارية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، حجم الصادرات الثقافية، مخرجات قطاع الطباعة والنشر.
- المحور الثالث (الجودة، الروابط، تطوير الأعمال): يتضمن هذا المحور المتغيرات التالية: جودة مؤسسات البحث، نمو الشركات المبتكرة، شهادات نظم جودة الإدارة، شهادات جودة نظم إدارة البيئة، نسبة تمويل البحث والتطوير من الخارج، المشاريع المشتركة/التحالفات الاستراتيجية كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي، الإنفاق على برمجيات الحاسوب كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، كثافة شركات الأعمال الجديدة لكل ألف نسمة، نسبة الشركات التي تعد منتجاتها جديدة في الأسواق الرئيسية.

✓ **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** إن نمو الاقتصاد الرقمي بوتيرة سريعة جعله يمثل الآن جزءا كبيرا من الاقتصاد العالمي، فقد أثرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغييرا جذريا في طريقة عيش الناس وفي الأنشطة اليومية وممارسة الأعمال التجارية، وعليه تزداد الحاجة لوضع مؤشرات تقيس وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ يشكل هذا المؤشر أداة مرجعية تضيف إلى المؤشرات الحالية قيمة فريدة كونه ينظر إليه من منظور التنمية المستدامة، يتشكل هذا المؤشر من ثلاث محاور رئيسية هي:

- المحور الأول (البنية التحتية): يعكس هذا المحور أهمية البنية التحتية لتحقيق فوائد التكنولوجيا وعامل تمكين للتحول الرقمي، إذ تشكل البنية التحتية أمر بالغ الأهمية لتطوير قطاع المعرفة في أي بلد ما ويتكون هذا المحور من ثلاث محاور فرعية هي: "التغطية" من خلال (نسبة السكان المغطون بشبكات الهاتف المحمول من الجيل الثالث أو الرابع، عدد الخوادم الآمنة للاتصال بالأنترنت لكل مليون نسمة،

الاستثمار في خدمات الاتصالات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) "الجودة" ويقصد بها جودة اشتراكات أنترنت النطاق العريض المحمول والثابت من حيث سرعتها وتقاس من خلال ثلاثة متغيرات (سرعة التحميل والتنزيل للبيانات على الهاتف المحمول، سرعة التحميل والتنزيل للبيانات عبر شبكة النطاق العريض الثابت، الاشتراكات الأرضية الثابتة بالأنترنت ذات النطاق العريض لكل 100 نسمة) "مدى تحمل تكلفة الاتصال" والغرض منه قياس الأسعار النسبية خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال ثلاث متغيرات (تكلفة الاشتراك الأرضي الثابت بالأنترنت ذات النطاق العريض كنسبة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، تكلفة الاشتراك ذات النطاق العريض عبر الأجهزة المحمولة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، التنافسية في قطاعي الأنترنت والهاتف). (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 31)

- المحور الثاني (توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات): يستخدم هذا المحور لقياس انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلد والقدرات البشرية الخاصة بهذا المجال وينقسم هذا المحور إلى: "الاشتراكات" والتي تقيس مدى انتشار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المواطنين والذي يلعب دورا رئيسيا في تحديد حجم ونطاق إنتاج المعرفة وتوطينها ونشرها من خلال ثلاث متغيرات (اشتراكات الأنترنت ذات النطاق العريض عبر الأجهزة المحمولة لكل 100 نسمة، عرض نطاق التردد الدولي للأنترنت لكل مستخدم، نسبة الأسر التي لديها إمكانية الوصول للأنترنت في المنزل) "المهارات والعمالة" والتي تعكس المهارات الرقمية لدى المواطنين والعمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييم قدرة رأس المال البشري على دمج التكنولوجيا الجديدة والمساهمة في نمو هذا القطاع ويتكون من (نسبة الأفراد الذين يمتلكون مهارات قياسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نسبة الخريجون في مرحلة التعليم العالي من برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نسبة العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 32)
- المحور الثالث (استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات): يستخدم هذا المحور لتوضيح تبادل المعرفة والأثر الذي تحدثه تكنولوجيا المعلومات ويتكون من: "الخدمات" والتي تقيس مدى توفر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويضم (الخدمات الحكومية الإلكترونية، حجم استخدام الأنترنت ذات النطاق العريض الثابت لكل اشتراك، حجم استخدام الأنترنت ذات النطاق العريض عبر الهاتف المحمول

لكل اشتراك، نسبة مستخدمي الأنترنت) "النواتج" وقد خضع هذا المجال لتغييرات هامة كي يعكس فعالية القطاع وتأثيراته الديناميكية على جوانب أخرى من الاقتصاد كالتجارة والابتكار والحوكمة وممارسة أنشطة الأعمال ويتكون هو أيضا من أربعة متغيرات (عدد طلبات براءات الاختراع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، نسبة المشاركة الإلكترونية، نسبة أنشطة الأنترنت التي يقوم بها الأفراد، التجارة في الخدمات القابلة للتسليم رقميا كنسبة من مجموع التجارة). (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 32)

- ✓ **مؤشر الاقتصاد:** يعتبر مؤشر الاقتصاد من المؤشرات المهمة لمعرفة قدرة الاقتصادات ومرونتها على مواجهة التحديات والتطورات العالمية المتسارعة، ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة محاور أساسية هي:

- المحور الأول (التنافسية الاقتصادية): يحتوي هذا المحور على مجالين هما "الاستثمار في البنية التحتية" و"المرونة التجارية"، ويتضمن المجال الأول أربعة متغيرات (إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الأداء اللوجستي، مؤشر القدرة الإنتاجية للنقل، مؤشر الرقابة على جودة البناء) وتعبر هذه المؤشرات عن مدى قدرة البنى التحتية في البلدان على تمتين البنية الاستثمارية للبلد وتقويتها، أما المجال الثاني "المرونة التجارية" فيعكس معطيات تستهدف معرفة مدى رشاقة الاقتصاد أمام التحولات والتغيرات والصدمات وتنطوي ضمنه هو أيضا أربعة متغيرات (سهولة بدء النشاط التجاري، نسبة الاسترداد في حالة الإعسار، نسبة نشاط الموظف الريادي، مؤشر شفافية الشركات). (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 34)

- المحور الثاني (الانفتاح الاقتصادي): احتوى هذا المحور على مجالين هما "التجارة والتنويع الاقتصادي" و"الانفتاح المالي"، يتضمن المجال الأول أربعة متغيرات تعبر عن حقيقة التبادل المعرفي عبر التجارة بين البلدان وتتمثل (نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي، التجارة العالية التقنية كنسبة من مجموع التبادل التجاري، مؤشر تركيز المنتج، مؤشر تركيز السوق)، أما المجال الثاني والذي يعتبر من المحددات الجوهرية التي من خلالها تتحدد قدرة البلدان على الحصول على المعرفة وتداولها فيتضمن (مؤشر 'تشين إيتو' للانفتاح المالي، صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ديناميات الديون)، ويدل مؤشر 'تشين إيتو' للانفتاح المالي إلى مستوى انفتاح أسواق البلدان

لتدفقات رؤوس الأموال ويعني مستوى التبادل الدولي في تمويل الاستثمارات والعمليات المالية وكل منهما من محددات تحفيز بدء الأعمال وتشجيعها ودعمها، وتسهيل الاستثمارات في القطاعات الخدمية والسلعية حيث أن انتقال رؤوس الأموال وتسهيل انتقالها ضمن ضوابط الشفافية والالتزام المالي يعني بالضرورة دعم انتقال المعرفة بين البلدان، فكلما زاد الانفتاح المالي ارتفعت حصة وقدرة البلدان من محصول توليد المعرفة وتوطينها ونشرها. أما متغير 'ديناميات الديون' فيقيس مستوى التغير في المديونية العامة (التصنيف الائتماني)، إذ يعد أحد مؤشرات القدرات التنموية للدولة والتي تمكن من الاستمرار في إدارة الموازنات العامة. (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، الصفحات 34-35)

- المحور الثالث (التمويل والقيمة المضافة المحلية): يحتوي هذا المحور أيضا على مجالين هما: "التمويل والضرائب" إذ يعد التمويل من أهم مجالات نقل المعرفة وتوطينها وحتى إنتاجها فللجهاز المصرفي أهمية بالغة لقياس المعرفة وتندرج ضمنه أربعة متغيرات (الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فجوة تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، النسبة الإجمالية للضريبة من الربح، نسبة القروض الإجمالية المتعثرة إلى إجمالي القروض)، أما المجال الثاني فيكمن في "القيمة المضافة المحلية" والتي تشير إلى ضرورة الاهتمام بالتقنيات ودور المورد البشري فالعمالة والقوى البشرية أساس توليد القيمة المضافة المحلية للبلدان فالعنصر البشري هو المجال الأساسي لإنتاج المعرفة ونقلها وتوطينها، وعدم توظيف الطاقات البشرية له أثر سلبي على إنتاج المعرفة ونقلها وتوطينها في حين أن التغير الإيجابي لمعدل إنتاج العامل البشري أمر إيجابي ومؤشر مؤثر في مستويات تقدم المعرفة، ويتضمن هذا المجال أربعة متغيرات (القيمة المضافة للأنشطة المتوسطة والعالية التقنية، القيمة المضافة للصناعة والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة المعدل المركب للاستغلال الناقص للعمالة، نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي). (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 35)

- ✓ **مؤشر البيئة التمكينية:** تتمثل البيئة التمكينية في شروط الاحتضان والدعم لتهيئة الظروف والفرص الملائمة التي تؤمن إنتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة، وتعد محددا أساسيا لتطور مؤشرات المعرفة المتعلقة بكل القطاعات إذ أن العوامل المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

والمؤسساتي تشكل الدعامات الأساسية التي يرتكز عليها التمكين المعرفي، وتشمل البيئة التمكينية مسائل عديدة مثل السياسات والخطط التنموية والتأهيلية، مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي، والبنية التشريعية المساعدة على إسناد عمليات التنشئة المعرفية للأجيال الجديدة وإرساء دولة القانون وتكريس حقوق الإنسان. يتضمن هذا المؤشر ثلاث محاور أساسية هي:

- المحور الأول (الحوكمة): لا يوجد أي جدال اليوم في أن موضوع الحوكمة مسألة عابرة لكل القطاعات ومحددة لجودة آدائها وتستند الحوكمة على "المناخ السياسي" والذي يرصد من خلال متغيرين هما السلام والاستقرار السياسي، الصوت والمساءلة، والأمر الثاني الذي تستند عليه هو "جودة المؤسسات" وتقاس من خلال ثلاث متغيرات هي سيادة القانون، السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة. تتفاعل هذه المتغيرات داخل منظومة الحوكمة حيث تتبوأ حرية الصوت والمساءلة مكانة متميزة كإحدى دعائم القيادة الرشيدة، فبقدر ما تتسع مساحة حرية التعبير تعزز آليات المساءلة والمتابعة والتقييم والمحاسبة وتزداد فرص تحقيق عوامل فرص تحقيق عوامل نشر السلم والاستقرار في المجتمع. (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 36)

- المحور الثاني (البيئة الاجتماعية والاقتصادية): يندرج هذا المحور في سياق المفاهيم التي تبنتها الأمم المتحدة كالتنمية البشرية والتنمية المستدامة، فالتعريف المتوافق عليه يركز على تمكين الأفراد والجماعات من أن تكون لهم سيطرة متزايدة على مسارات حياتهم وضبط المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها، ونظرا إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية تتطلب القدرة على التأثير والمشاركة في التغيير جرى التركيز في قياس هذا المحور على ثلاثة جوانب هي: "التكافؤ بين الجنسين" ويضم ثلاث متغيرات (نسبة مشاركة الإناث والذكور في البرلمان، نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة، نسبة الإناث إلى الذكور بين مستخدمي الأنترنت)، "الشمول الاجتماعي" ويشمل هو كذلك ثلاث متغيرات (نسبة السكان الذين تشملهم الحماية الاجتماعية، نسبة القرائية لدى البالغين، نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب)، "مستوى المعيشة" يرصد من خلال متغيرين (نسبة الفقراء وفقا لخطوط الفقر الوطنية، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي). (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 36)

- المحور الثالث (الصحة والبيئة): تعتبر الصحة والبيئة من أبرز المسائل الراهنة والتي فرضت نفسها بقوة في الأجندة العالمية ولهذا تم اختياره كمحور مستقل وقد قسم إلى جانبين: "الصحة" رصدت لها ثلاث متغيرات (التغطية الصحية الشاملة، العمر الصحي المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة)، "الأداء البيئي" رصدت له هو كذلك ثلاث متغيرات (نسبة استهلاك الطاقة المتجددة، البصمة البيئية للفرد، التعرض للمخاطر الطبيعية). تتميز هذه المتغيرات بسمة العلاقة التفاعلية فيما بينها ويمكن إدراجها ضمن مفهوم أوسع هو الرفاه الإنساني الذي يعد إحدى الغايات الأساسية للتنمية المستدامة. (مؤشر المعرفة العالمي، 2023، صفحة 37)

وعليه كانت تركيبة مؤشر المعرفة العالمي كالتالي:

الشكل رقم (05): تركيبة مؤشر المعرفة العالمي

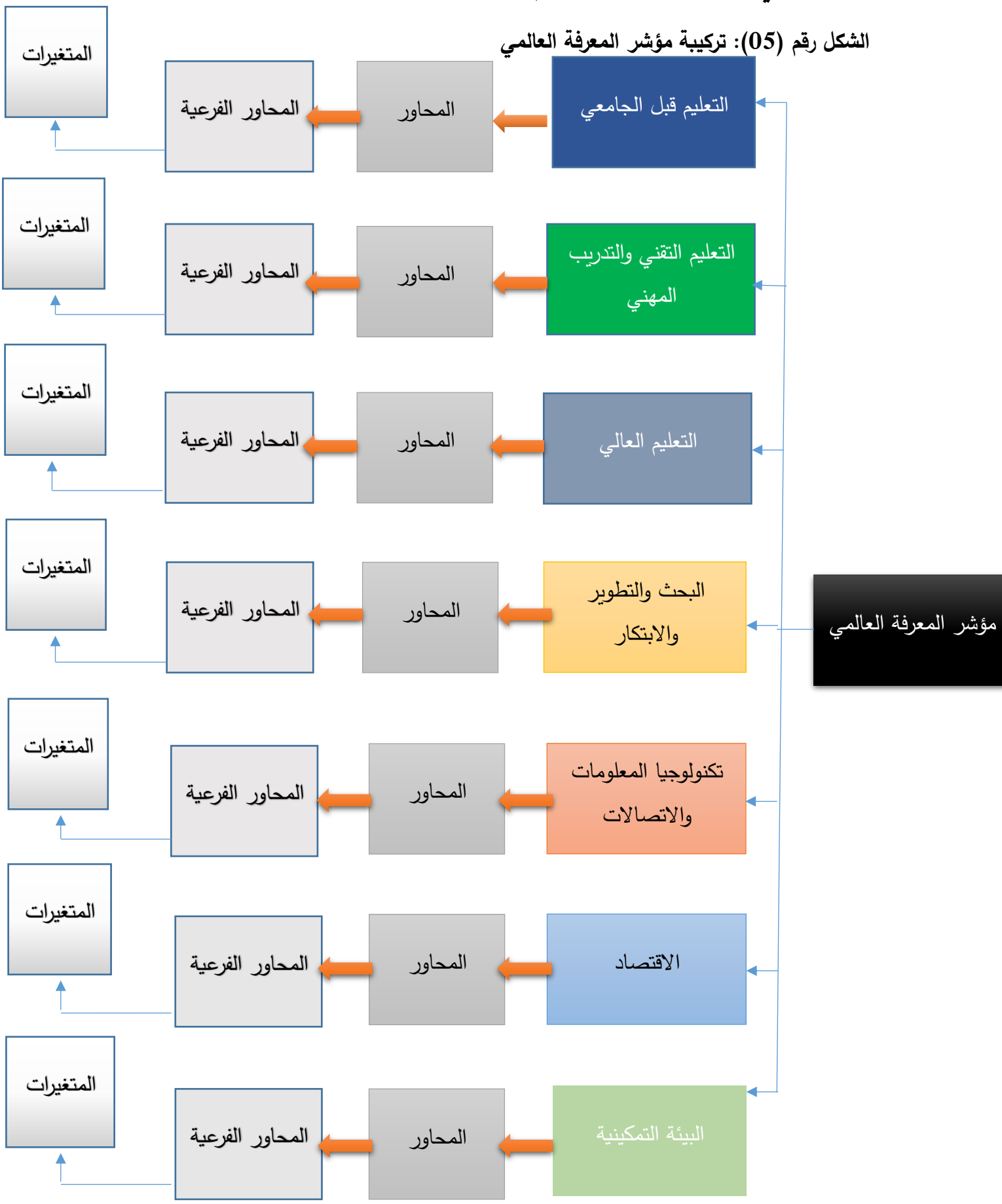

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي 2023

4. مؤشر الابتكار العالمي: Global Innovation Index (GII)

هو مؤشر يصدر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمالINSEAD وتعود بداياته إلى عام 2007 وقد أسس على يد البروفيسور دوتا (Dutta) من المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، وقد انطلق دوتا من فكرة أن الابتكار هو العجلة التي تقود التنمية والتطور وتسهم في خلق المعرفة والمنافسة بين مختلف الاقتصادات والدول. (The global Innovation Index conceptual framework, 2020, p. 203)

يقدم المؤشر الذي ينشر سنويا مقاييس الأداء ويصنف اقتصاد 132 دولة بناء على منظومة الابتكار فيها ويستند المؤشر إلى مجموعة من البيانات المتكاملة من مصادر دولية عامة وخاصة، وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "مؤشر الابتكار العالمي" معيارا مرجعيا موثوقا فيه، وتسهم المقاييس التي يوفرها المؤشر على رصد وتقييم تطور الاقتصادات من خلال سبعة (07) مؤشرات رئيسية يندرج تحتها 81 مؤشرا فرعيا وهاته المحاور هي: رأس المال البشري، تطور الأعمال، تطور الأسواق، البنية التحتية، المخرجات الإبداعية، المخرجات المعرفية والتكنولوجية.

ويهدف تقرير المؤشر بالأساس إلى ترتيب القدرات الابتكارية لاقتصادات العالم ونتائجها ويقر التقرير بدور الابتكار كمحرك للنمو والازدهار في الميدان الاقتصادي، ويساعد مؤشر الابتكار العالمي على خلق بيئة يتم فيها تقييم عوامل الابتكار باستمرار عبر توفير أداة أساسية وقاعدة بيانات غنية تشمل 132 دولة وهو ما يمثل حوالي 92,8% من سكان العالم و97,9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

1.4. المحاور الرئيسية لمؤشر الابتكار العالمي: يتكون مؤشر الابتكار من مؤشرين فرعيين هما:

1.1.4. مؤشر مدخلات الابتكار: ويقيس عدة عوامل تشمل أنشطة ابتكارية مجموعة في خمسة مجالات هي:

- ✓ **المؤسسات:** يقيم هذا المؤشر الجانب المؤسساتي في الدول ومقدرته على جذب الأعمال والمحافظة على النمو عبر تقديم نظام حوكمة رشيدة ومستويات صحيحة من الحماية والأمان لتلك الأعمال، ويحتوي هذا المؤشر بدوره على ثلاث (03) مجموعات فردية من المؤشرات هي: دعامة البيئة السياسية وتحتوي على

مؤشرين فرعيين لقياس الوضع السياسي العام ومدى كفاءة الحكومة في توفير الخدمات العامة للناس، دعامة البيئة التنظيمية وتحتوي على ثلاثة مؤشرات فرعية لقياس مدى قدرة الدولة على صياغة وتطبيق سياسات تكاملية تروج لتنمية القطاع الخاص وكذا تقييم الجهات والقوانين ذات الصلة بالأعمال ثم تقييم تكلفة الاستغناء والتسريح من خلال حساب تكلفة الفترة التي يجب فيها إبلاغهم مقدما، وثالثا دعامة بيئة الأعمال وتحتوي أيضا على ثلاثة مؤشرات فرعية تهتم بتقييم المقاييس التي تؤثر بشكل مباشر على شركات الأعمال ويتم التقييم باستخدام معايير البنك الدولي لتقييم سهولة الدخول إلى السوق وإنشاء مشروع جديد وسهولة تسوية الإفلاس بالاعتماد على معدل الاسترداد وسهولة دفع الضرائب. (المليكي و نصر، 2016، صفحة 18)

- ✓ **البحث ورأس المال البشري:** يقيس هذا المؤشر مستوى التعليم والأبحاث في الدول وتم تقسيمها إلى ثلاث دعامات فرعية، كل دعامة تحتوي على مجموعة من المؤشرات والمقاييس الفرعية. (المليكي و نصر، 2016، صفحة 19)

- تختص الدعامة الأولى بتقييم التعليم وتحتوي على مؤشرات لتقييم الإنجازات التعليمية في التعليم الأساسي والمتوسط، مستوى موازنات على التعليم ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي للدولة والعمر الافتراضي للمدارس تعطي صورة عن الأولوية التي تعطيها الدولة للتعليم، ويتم تقييم جودة التعليم استنادا على نتائج برنامج منظمة التعاون والتنمية الدولية عبر البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (PISA) والذي يقوم على تقييم مستوى الطلاب عند عمر 15 سنة في الرياضيات والعلوم والقراءة.
- تركز الدعامة الثانية على تقييم مستوى التعليم العالي نظرا لأهميته في دفع الدول لمستويات أكثر تقدما، تحتوي على ثلاثة مؤشرات تقيس نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ونسبة المتخرجين من تخصصات العلوم والهندسة بأنواعها بالإضافة إلى سهولة التبادل بين طلاب التعليم العالي (نسبة الطلاب الدوليين إلى إجمالي طلبة التعليم العالي) والذي يلعب دور مهم في الابتكار من ناحية تسهيل عمليات تبادل الأفكار والمهارات.
- تختص الدعامة الثالثة والأخيرة بتقييم مستوى جودة أنشطة البحوث والتطوير وتحتوي على أربعة (04) مؤشرات فرعية، يقيم المؤشر الأول إجمالي ساعات عمل الباحثين بدوام كامل، المؤشر الثاني خاص بتقييم النمو في الإنفاق على البحوث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدولة، يقيم المؤشر

الثالث مستوى مؤسسات الأبحاث والتطوير كمتوسط لإنفاق أكبر ثلاث مؤسسات أبحاث في الدول بشرط أن تكون ضمن أكبر 2500 مؤسسة أبحاث في العالم، أما المؤشر الرابع فيقيم مستوى الجامعات من خلال احتساب متوسط نتيجة أفضل ثلاث جامعات في الدولة بشرط أن تكون ضمن قائمة أفضل 700 جامعة في العالم.

- ✓ **البنية التحتية:** يقيس هذا المؤشر كفاءة وقدرة البنية التحتية للدول من خلال ثلاث مجموعات، تختص الأولى بتقييم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر أربعة مقاييس (الوصول للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، إمكانية استخدام تلك التكنولوجيا، جودة وتوفر الخدمات الحكومية عبر الأنترنت، وأخيرا مساهمة المواطنين في صناعة المحتوى الإلكتروني عبر الأنترنت والتفاعل معه)، وتختص المجموعة الثانية بتقييم البنية التحتية العامة وتحتوي على ثلاثة مقاييس فرعية هي (معدل إنتاج الطاقة الكهربائية موزعة على كل شخص، مستوى الخدمات اللوجستية، والنمو في تكوين رأس المال)، أما المجموعة الثالثة فتختص بتقييم الاستدامة البيئية وتحتوي على ثلاثة مؤشرات هي (استخدام الطاقة ويقيس مدى كفاءة استخدام الطاقة، معيار الأداء البيئي والمستمد من مؤشر جامعة يال وكولومبيا للبيئة، وعدد شهادات الجودة المصدرة للدولة ضمن معيار ISO 14001 المهتم بأنظمة الإدارة البيئية). (المليكي و نصر، 2016، صفحة 20)
- ✓ **تطور السوق:** يختص هذا المؤشر بتقييم مستوى وكفاءة السوق من ناحية ثلاث مجالات هي: (المليكي و نصر، 2016، صفحة 21)

- أولا: مؤشرات الائتمان وتحتوي على معيار سهولة الحصول على الائتمان لتمويل المشاريع الجديدة من خلال تقييم درجة الحماية لحقوق كل من المقرضين والمقترضين إضافة للقوانين والأنظمة التي تأثر على عملية الإقراض كذلك نسبة الائتمان المحلي إلى ائتمان القطاع الخاص، ولجعل المجموعة أكثر فاعلية للدول ذات الاقتصاديات الناشئة والدول النامية تم إضافة معيار النمو في قروض مؤسسات التمويل الأصغر.
- ثانيا: مؤشرات الاستثمار وتحتوي على معايير سهولة الحصول على الحماية للمستثمرين بالإضافة إلى ثلاث مؤشرات أخرى لقياس كلا من خصخصة السوق إضافة لإجمالي قيمة التجارة المشتركة بالسوق (الأسهم المتوفرة في سوق البورصة المحلية) وأخيرا إجمالي رأس المال المستثمر.

- ثالثا: وضع التجارة والتنافسية وحجم السوق ويحتوي على ثلاث مؤشرات فرعية أولها متوسط الرسوم الجمركية ثم حدة المنافسة في السوق المحلية ويتم قياسها بواسطة أسئلة استبيان محلي وأخيرا معيار حجم السوق المحلية ويتم قياسها عبر الناتج المحلي الإجمالي للدولة وهو معيار هام لقياس مدى قدرة الدولة على الاستفادة من حجم السوق لديها لتقديم واختبار الابتكارات الجديدة.

✓ **بيئة الأعمال:** يهتم هذا المؤشر بتقييم بيئة الأعمال عبر ثلاث مجموعات من المقاييس هي: (المليكي و نصر، 2016، الصفحات 21-22)

- تركز المجموعة الأولى على تقييم مستويات العاملين في قطاع المعرفة وتحتوي على أربعة مؤشرات هي: نسبة العاملين في خدمات المعرفة المركزة إلى إجمالي عدد العمالة، نسبة المؤسسات التي توفر التدريب على مستوى المؤسسة، نسبة النمو في نفقات البحث والتطوير المنفذ والممول من الشركات والمؤسسات إلى الناتج الإجمالي المحلي، وأخيرا نسبة توظيف النساء الحاصلات على تعليم عالي إلى إجمالي التوظيف.
- وتهتم المجموعة الثانية بتقييم روابط الابتكار من ناحية التشبيك والتنسيق وجودته بين القطاع الحكومي والخاص والأكاديمي وتحتوي على خمس مؤشرات فرعية هي: الأبحاث المشتركة بين الجامعات والشركات، دراسة حالة تكتلات وتحالفات التنمية من خلال أسئلة استبيان، نسبة النمو في الإنفاق على البحوث والتطوير بتمويل خارجي، عدد صفقات التحالفات الاستراتيجية لتوحيد الجهود في مجالات الابتكار والتنمية، وأخيرا عدد براءات الاختراع المقدمة من أكثر من جهتين.
- تختص المجموعة الثالثة بتقييم استيعاب المعرفة في بيئة الأعمال، فالأسواق المفتوحة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي تمتلك تأثير إضافي في تعريف شركاتها المحلية بأفضل الممارسات حول العالم وهو ما يساعدها على الابتكار من خلال استيعاب تلك المعارف وتطوبرها، وتحتوي هذه المجموعة على خمسة معايير فرعية هي: مدفوعات الملكية التجارية (الترخيص، والاستخدام وغيره) كنسبة من إجمالي المدفوعات التجارية، صافي إعادة الاستيراد للمنتجات عالية التقنية، نسبة استيراد الحواسيب وأجهزة الاتصالات وخدمات المعلومات إلى إجمالي الحركة التجارية، صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وأخيرا نسبة الكفاءات البحثية في قطاع الأعمال وقد تم إضافة هذا المعيار قياس مدى كفاءة دمج تلك الكفاءات في قطاع الأعمال لإنتاج معارف جديدة وتطوير أنظمة إدارة الأعمال.

2.1.4. مؤشر مخرجات الابتكار: وتقيس الدلائل الحقيقية على نتائج أنشطة الابتكار في الدول محل الدراسة وتنقسم بدورها إلى مجالين هما: (المليكي و نصر، 2016، الصفحات 24-25)

- ✓ **مخرجات المعرفة والتكنولوجيا:** تحتوي مخرجات المعرفة والتكنولوجيا على ثلاث مجموعات من المؤشرات هي:

- المجموعة الأولى: خلق المعرفة وتحتوي بدورها على خمسة مؤشرات تعتبر نتائج الابتكار وأنشطة الابتكار هذه المؤشرات تتمثل في: براءة الاختراع المسجلة من المقيمين في الدولة في مكتب براءات الاختراع المحلي، براءة الاختراع على المستوى الدولي عبر معاهدة التعاون الدولية لشؤون براءات الاختراع، حقوق الملكية الفكرية المسجلة على المستوى المحلي، المقالات العلمية والتقنية المنشورة في مجلات محكمة، عدد المقالات والبحوث التي حصلت على تصنيف (h) على الأقل في مؤشر قياس مستوى المؤلف.
- المجموعة الثانية: تأثير المعرفة وتحتوي هي الأخرى على خمسة مؤشرات هي: معدل النمو في إنتاجية العمالة (الناتج المحلي الإجمالي على إجمالي العمالة)، كثافة إطلاق مشاريع جديدة، الإنفاق على برمجيات الحاسوب، عدد شهادات الجودة الصادرة ISO 9001، ونسبة مصنعي التكنولوجيا العالية وفوق متوسطة التقنية إلى إجمالي المصنعين.
- المجموعة الثالثة: نشر المعرفة وتحتوي على أربع مؤشرات هي: عائدات الملكية الفكرية (كنسبة من إجمالي العائدات التجارية)، نسبة صافي صادرات المنتجات عالية التقنية من إجمالي الصادرات، نسبة صادرات خدمات التكنولوجيا وتقنية المعلومات إلى إجمالي الحركة التجارية، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

- ✓ **المخرجات الإبداعية:** يحتوي هذا المجال على ثلاث مجموعات من المؤشرات والمقاييس هي:

- المجموعة الأولى: الأصول غير الملموسة، وتحتوي على أربعة مقاييس هي: عدد العلامات التجارية المسجلة على المستوى الوطني، التصاميم الصناعية المسجلة على المستوى الوطني، استبيان حول إنتاج وابتكار واستخدام نماذج تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات في الأعمال، استبيان آخر حول استخدامها في النماذج التنظيمية.
- المجموعة الثانية: الخدمات والمنتجات الابتكارية وتحتوي على خمسة مقاييس هي: صادرات خدمات الثقافة والإبداع كنسبة من إجمالي التجارة والتي تحتوي على خدمات المعلومات والتسويق وبحوث التسويق

واستطلاعات الرأي العام وخدمات شخصية وثقافية أخرى، نصيب الفرد من الأفلام الطويلة المنتجة في الدول محل الدراسة، نصيب الفرد من سوق الأنترنت والإعلام العالمي، منتجات المطبوعات والنشر (كنسبة من إجمالي المخرجات الصناعية)، صادرات المنتجات الإبداعية كنسبة من الإجمالي التجاري.

- المجموعة الثالثة: الإبداع عبر الأنترنت، وتحتوي على أربعة مقاييس جميعها تختص بالفئة العمرية 15-69 سنة (باحتساب نصيب الفرد من الإجمالي) وهي: نطاقات الأنترنت العامة (biz, info, org, net, com)، نطاقات الأنترنت الخاصة بالبلد، متوسط المساهمات الشهرية في التعديل والإضافة للموسوعة العالمية على الأنترنت ويكيبيديا، مقاطع الفيديو المرفوعة على اليوتيوب.

الشكل رقم (06): الإطار العام لمؤشر الابتكار العالمي

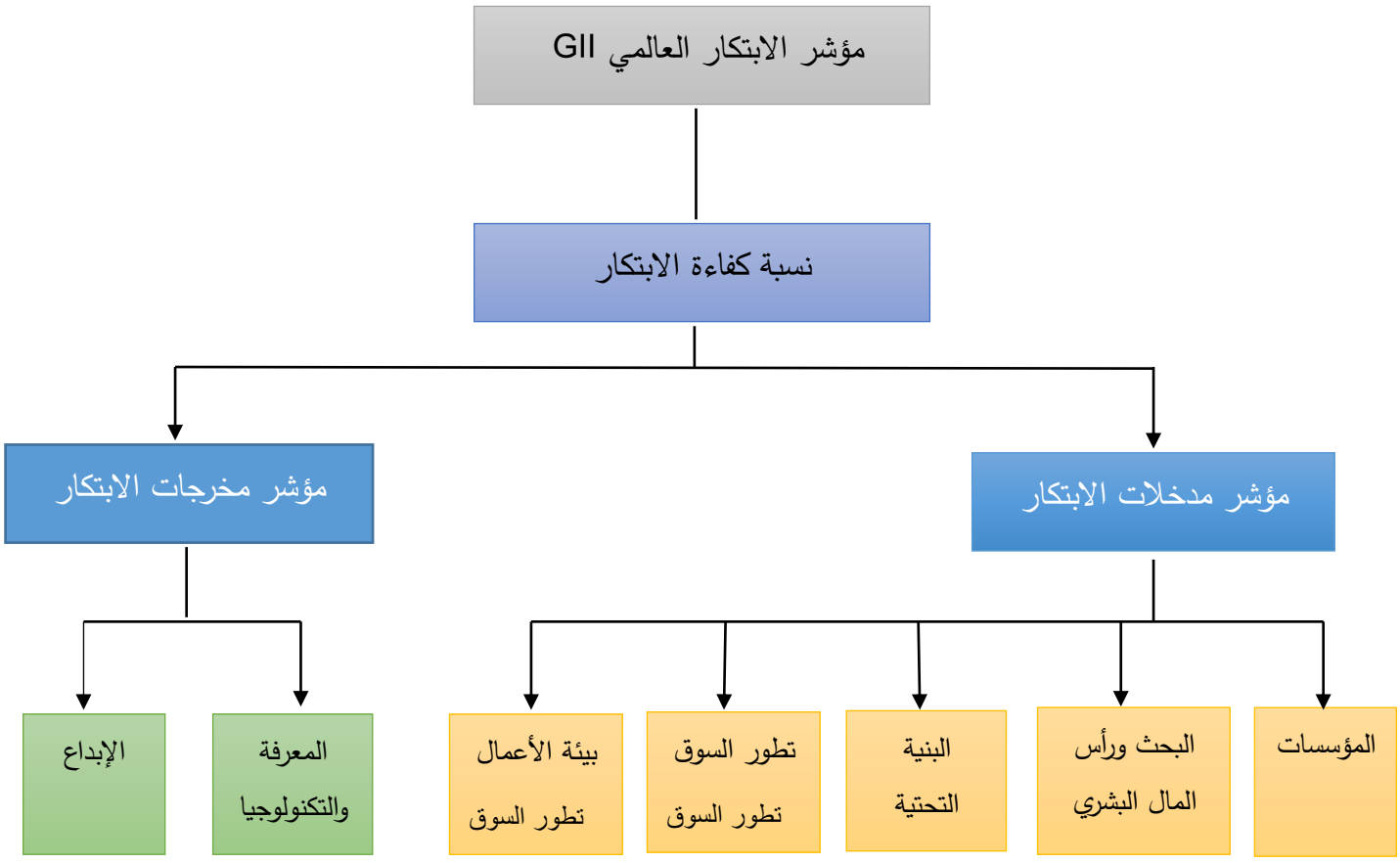

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير زايد المليكي ونصر عبد العزيز عن مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index، 2016، ص15.

2.4. طريقة حساب مؤشر الابتكار العالمي:

يتم حساب مؤشر الابتكار من خلال قياس أربعة أبعاد هي مدخلات الابتكار، مخرجات الابتكار، الإجمالي العام للمؤشر، ومعيار كفاءة الابتكار على النحو التالي: (المليكي و نصر، 2016، الصفحات 16-17)

أ- **مدخلات الابتكار**: وهو متوسط حسابي لخمسة دعامات فرعية وكل من الدعامات الخمس تحتوي على مجموعة من المعايير والمؤشرات.

ب-**مخرجات الابتكار**: وهو متوسط حسابي لدعامتين فرعيتين.

ت-**الإجمالي العام للمؤشر**: متوسط حسابي بين متوسطي مدخلات ومخرجات الابتكار، مع العلم أن المدخلات والمخرجات يمثلان قيمة متوازية في إجمالي المؤشر بالرغم من أن المعايير الفرعية للمدخلات أكبر.

ث-**معيار كفاءة الابتكار**: وهو نسبة مخرجات الابتكار إلى مدخلات الابتكار ويستفاد منها في إعطاء نظرة على كيفية استفادة الدول من مدخلات الابتكار في تحقيق مخرجات الابتكار.

5. المؤشر الخامس: مؤشر التنافسية العالمية (The Globale Competitiveness Index (GCI

مؤشر التنافسية العالمية هو تقرير يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) يتولى تقييم القدرة التنافسية للبلدان على أساس مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، يحلل التقرير العديد من العوامل التي تسهم في قدرة البلد على جذب الاستثمار وتنمية الاقتصاد، خلق فرص العمل، وتكمن أهمية المؤشر في قدرته عى توفير معيار للبلدان لتقييم قدرتها التنافسية وتحديد مجالات التطوير، هذا ويعد مؤشر التنافسة العالمية أداة معترف بها على نطاق واسع وموثوق بها لتقييم القدرة التنافسية للدول كما لها تأثير كبير للتعرف على أحوال البلاد من قبل المستثمرين وصانعي السياسات.

يبين مؤشر التنافسية العالمية القدرة التنافسية للدول من خلال أربعة مجالات رئيسية تضم بيئة اقتصادية تمكينية، الموارد البشرية، الأسواق، وبيئة الابتكار وتحتوي هذه المجالات الأربعة على 12 محورا رئيسيا للإنتاجية يضم 103 مؤشر فرعي، ويشمل التقرير 141 دولة ويعتمد المؤشر على 70% من وزن المؤشرات المبنية على بيانات إحصائية و30% على الاستبيانات.

وقد بدأ قياس المؤشر بدرجة من 0 إلى 7 نقطة وكلما اقترب تقييم الدولة من النقطة 7 ارتفع تقدمها بالمؤشر، ومع الإصدار الجديد للمؤشر تم احتساب المؤشر من 0 إلى 100 درجة إذ تمثل 100 الحد الأقصى وهي الحالة المثالية.

1.5. محاور مؤشر التنافسية العالمية: تم تجميع محاور التنافسية العالمية وفق الإصدار الجديد في أربعة مجالات رئيسية هي:

المجال الأول: بيئة مواتية

يضم هذا المجال المحاور التالية:

- **المؤسسات:** إن حدود البيئة المؤسسية ترتسم من خلال الهيكل الإداري الذي تتفاعل فيه الشركات والمؤسسات الحكومية والأفراد من أجل خلق الثروة وإنتاج السلع والخدمات، يعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص، وتؤثر البيئة المؤسسية كثيرا على التنافسية والنمو من خلال تأثيرها على قرارات الاستثمار، عمليات الإنتاج وتوزيع المنافع وكيفية دعم تكاليف التطوير والتقنيات، وعلاوة على ذلك تبرز البيئة المؤسسية جهود الحكومة تجاه السوق ومدى كفاءة عمليات السوق، كما توجد العديد من المؤشرات والعوامل في هذا المحور والتي تؤثر على تباطؤ عملية التنمية وترفع من تكاليف الأعمال وتشمل هذه العوامل البيروقراطية، الفساد، القواعد غير المنضبطة، الافتقار للشفافية وعدم الاستقلالية. (مؤشر التنافسية العالمية، 2020، صفحة 06)
- **البنية التحتية:** يعكس هذا المحور مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق وتسهم في إدماج واتصال الأسواق الوطنية مع الأسواق العالمية، وتمثل البنية التحتية أمرا ضروريا عندما يتعلق الأمر بتحديد مستوى النشاط الاقتصادي وتحدد الأنواع المختلفة من الأنشطة الملائمة لكل دولة، ويعمل هذا المحور على تقليل الفروق الواضحة داخل الدول من خلال تنفيذ عمليات البنية التحتية المختلفة. (مؤشر التنافسية العالمية، 2020، صفحة 07)
- **الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يقيس هذا المحور مدى سرعة تبني الاقتصاد للتقنيات الحالية من أجل تحسين إنتاجية الصناعات الخاصة به مع التركيز بشكل خاص على قدرة الاقتصاد على الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطته اليومية وعمليات الإنتاج لزيادة الكفاءة

وتحفيز الابتكار، ويعد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من عوامل التمكين الرئيسية للجاهزية التكنولوجية الشاملة وهذا ما تأكد منه العالم أجمع خلال جائحة كورونا سنة 2020 فلولا التحول إلى العمل عبر الأنترنت لتم إغلاق كل شيء في الاقتصاد تماما. (مؤشر التنافسية العالمية، 2020، صفحة 08)

- **استقرار الاقتصاد الكلي:** يعكس هذا المحور أداء وسياسة الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أن استقرار الاقتصاد الكلي يعتبر من أهم عناصر البيئة السليمة لممارسة الأعمال وبالتالي يلعب دورا أساسيا في تحفيز القدرة التنافسية للدولة، كما أنه يصعب على الدول تحقيق التنمية المستدامة عند عدم توفر استقرار في الاقتصاد الكلي. (مؤشر التنافسية العالمية، 2020، صفحة 09)

المجال الثاني: رأس المال البشري

ينقسم هذا المجال للمحورين التاليين: (مؤشر التنافسية العالمية، 2020، الصفحات 10-11)

- **الصحة:** إن وجود قوة عاملة صحية يعد أمرا ضروريا لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية للدولة، فتحسين الخدمات الصحية له تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي للشركات.
- **المهارات:** عادة ما تكون مهارات العامل مكتسبة من التعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب المهني الذي يتلقاه، إذ أن وجود تعليم جيد ذو جودة مرتفعة يعد عاملا ضروريا للتنمية الاقتصادية خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتقال من عمليات الإنتاج البسيطة إلى عمليات إنتاج أكثر كفاءة وتنافسية، يتناول هذا المحور بشكل أساسي الجوانب المتعلقة بمعدلات التوظيف وجودة ونوعية التعليم إضافة لعدد سنوات التعليم ونطاق التدريب المهني لضمان التحديث المستمر لمهارات العمال.

المجال الثالث: الأسواق

يضم هذا المجال المحاور التالية: (مؤشر التنافسية العالمية، 2020، الصفحات 12-15)

- **سوق المنتجات:** تعد الدول التي لديها أسواق سلع كفء في الوضع المناسب لتقديم مزيج أكثر كفاءة وتنافسية من السلع والخدمات لتلبية احتياجات أسواقها وأسواق شركائها التجاريين الرئيسيين، ومن أجل الحصول على أفضل بيئة ممكنة لتبادل السلع يتطلب الأمر وجود حد أدنى من التدخل الحكومي، كما

أنه من الضروري أن يتم الأخذ بعين الاعتبار ترابط الأسواق الدولية حيث أثبت الواقع العملي أن السوق المفتوحة تزدهر وتنمو، كما تعتمد كفاءة السوق أيضا على ظروف الطلب مثل توجهات العملاء وثقافة المشتري أو لأسباب ثقافية وتاريخية وعليه فإن طلب العملاء يمكن أن يخلق ميزة تنافسية هامة لأنه يجبر الشركات على أن تكون أكثر ابتكارا وتركز على خدمة العملاء.

- **سوق العمل:** يعكس هذا المحور فاعلية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقيم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على حساب اقتصاد الدولة المحلي، ويقيس هذا المحور أيضا مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة، وتعد كفاءة ومرونة سوق العمل أمرا بالغ الأهمية لضمان تخصيص العمال في الاستخدامات الأكثر فعالية داخل الاقتصاد وتزويدهم بالحوافز لبذل قصار جهدهم في وظائفهم.
- **النظام المالي:** ويعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية إضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين، ويقوم القطاع المالي بتوجيه الموارد إلى تلك المشاريع الريادية أو الاستثمارية ذات أعلى معدلات متوقعة للعائد بدلا من توجيهها إلى المشروعات المرتبطة بالصلات السياسية، ويعد الاستثمار في الأعمال التجارية أمرا بالغ الأهمية للإنتاجية مما يدفع الاقتصادات إلى تعزيز الأدوات المالية المتطورة بهدف إتاحة رأس المال لاستثمارات القطاع الخاص من مصادر مختلفة.
- **حجم السوق:** يؤثر حجم السوق المحلي على الإنتاجية إذ أن كبر حجم السوق يتيح ميزة ووفرات الحجم وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج، هذا وقد عاد عصر العولمة بالنفع على الدول الصغيرة لأن الانفتاح التجاري يعد عامل هام لنمو الدولة فالتجارة تلعب دورا حيويا في نمو الدول.

المجال الرابع: بيئة الابتكار

ينقسم هذا المجال للمحورين التاليين: (مؤشر التنافسية العالمية، 2020، الصفحات 16-17)

- **تعقد وتطور بيئة الأعمال:** يتضمن هذا المحور نوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير الأعمال وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى استخدام تلك الشركات لأساليب التسويق الحديثة التي تتوافق ومتطلبات السوق العالمية، وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة، إضافة لمدى تطور مجتمعات

الأعمال المتخصصة في الدولة والتي لها دور فاعل في تحفيز القدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبيا، كما أن وجود أسواق أكثر كفاءة يؤدي لتوفر فرص أكبر للنمو كما يفسح المجال للتجديد والابتكار في أساليب العمل والمنتجات وتقل الحواجز أمام دخول شركات جديدة ناشئة.

- **القدرة على الابتكار**: يعكس هذا المحور البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية (عامة أو خاصة) ومراكز البحث والتطوير وتوفر العلماء والمهندسين المتميزين إضافة لفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية، ويهتم هذا المحور بشكل أساسي بالابتكار التكنولوجي كونه أمر ضروري للحفاظ على القدرة التنافسية وتعزيز الإنتاجية، ويتعلق الابتكار التكنولوجي بفتح أبواب وإمكانيات جديدة لتقديم منتجات وخدمات أفضل، هذا ويعد الابتكار أمرا حيويا بشكل خاص للاقتصادات التي وصلت لذروة معرفتها واستنفذت مواردها وتحتاج إلى أن تكون كفء بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالإنتاجية.

الشكل رقم (07): محاور مؤشر التنافسية العالمية

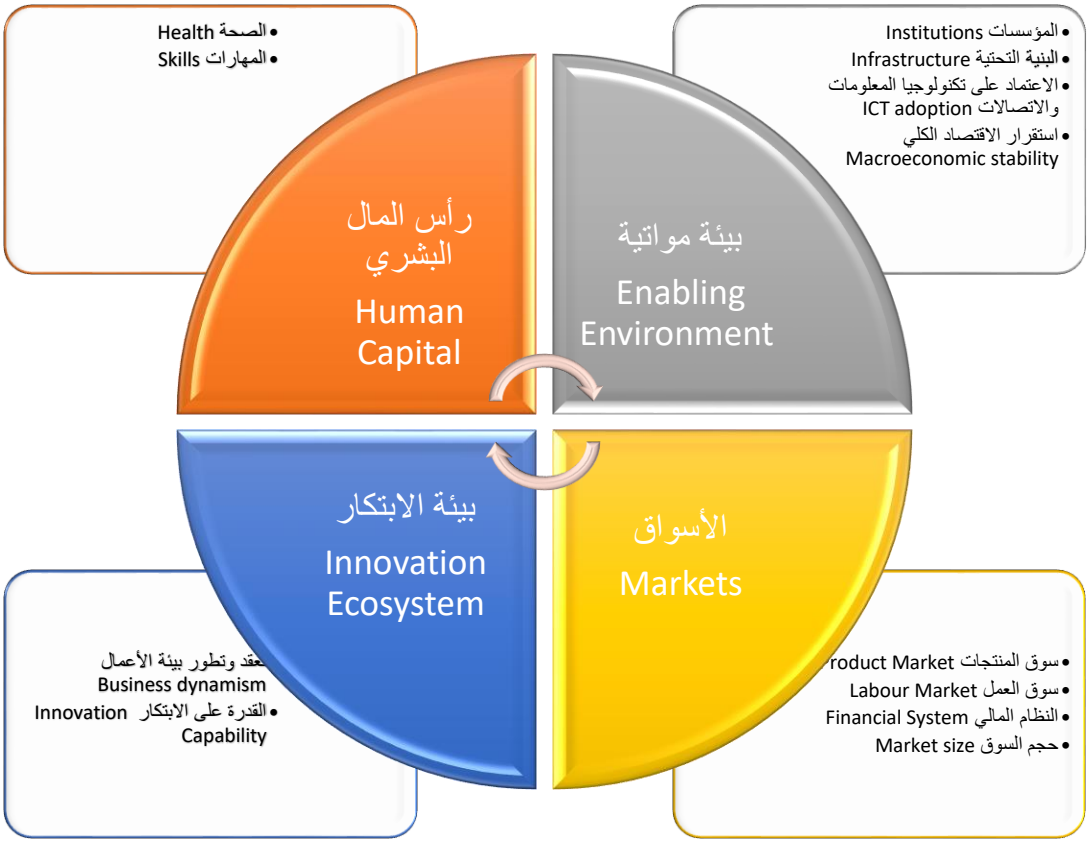

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير مؤشر التنافسية العالمية 2020.

6. المؤشر السادس: مؤشر المعرفة العربي

في ظل التطورات التي يشهدها العالم والتحول غير مسبوق نحو اقتصاد المعرفة كان لابد من بناء مؤشرات عربية بمواصفات عالمية تكون كبوصلة ترصد حركة التقدم في المنطقة العربية وبالتالي تساعد على توجيه السياسات التطويرية نحو الاحتياجات الحقيقية للبلدان العربية. من هنا ولدت فكرة مؤشر المعرفة العربي والذي جاء ليسلط الضوء على عمليات رصد تطور الأوضاع التنموية في مختلف الميادين الحيوية.

1.6. مفهوم مؤشر المعرفة العربي: هو مبادرة مشتركة بين مؤسسة بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل قياس الوضع المعرفي في الأقطار العربية واستهداف بناء مجتمع يقوم على مركزية المعرفة المبدعة والخلاقة كقاطرة للتنمية، ويتركب المؤشر العربي للمعرفة من ستة مكونات حيوية تمثل رافعات التنمية في المنطقة العربية.

الشكل رقم (08): مكونات مؤشر المعرفة العربي

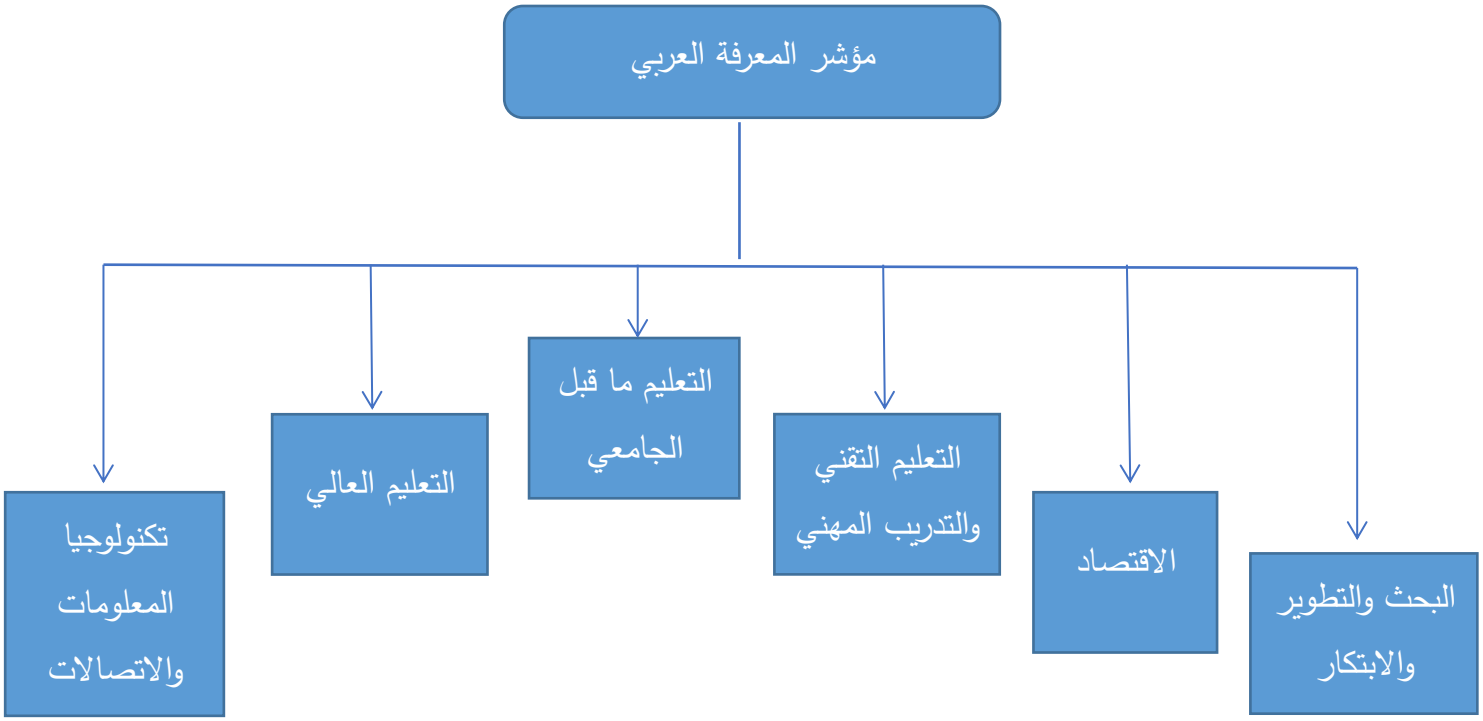

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشر المعرفة العربي 2015.

2.6. مراحل بناء مؤشر المعرفة العربي:

تمر عملية بناء مؤشر مركب بمجموعة من الإجراءات المنهجية والتقنية والمتمثلة في جمع البيانات واحتساب القيم والقيام بالتحليل النوعي للنتائج، وقد مر بناء مؤشر المعرفة العربي على المراحل التالية: (مؤشر المعرفة العربي، 2015، صفحة 16)

- ✓ المرحلة الوصفية: تم في هذه المرحلة إنجاز دراسات مكتبية وإجراء استشارات فردية بهدف الاطلاع على أهم المؤشرات ذات العلاقة بالركائز القطاعية لمؤشر المعرفة العربي المعتمدة حاليا على الساحتين العربية والدولية، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في الإلمام بالمؤشرات المتوفرة وخصوصيتها حتى يتسنى تحديد الجوانب الواجب التركيز عليها وتجنب إعادة وضع مؤشرات متداولة.
- ✓ المرحلة التحليلية: قامت هذه المرحلة على إجراء دراسة نقدية لهذه المؤشرات بغية الوقوف على مميزاتها المفاهمية والتقنية ومحدداتها (حدود استخدامها).
- ✓ المرحلة البنائية: هي نتاج المرحلتين السابقتين وحدد فيها الاتجاه الذي سيتخذه كل مؤشر قطاعي في هذه المرحلة الأولية من بنائه.
- ✓ المرحلة التجريبية: عرضت خلالها المؤشرات المتوصل إليها على مجموعة من المحكمين الخارجيين للتحقق من الصدق الخارجي للعرض، وأخضعت البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات أيضا لجملة تحاليل إحصائية للتأكد من اتساقها الداخلي والعلاقات البينية التي تجمعها وتوزيع أوزانها.

3.6. الأدوات المعتمدة:

تم الاعتماد في بناء مؤشر المعرفة العربي على العديد من المصادر والدراسات العالمية المتنوعة المختصة في مجال بناء المؤشرات واستخداماتها كالدراسات المكتبية وأحدث التقارير الإقليمية والدولية المهتمة بمجال المعرفة والتنمية، وتفحص أهم قواعد البيانات التابعة للمنظمات الإقليمية والدولية، إجراء مقابلات معمقة مع خبراء عرب وأجانب ذوي الخبرة في منهجيات بناء المؤشرات التربوية وتطويرها، إقامة ورشات عمل إقليمية مع خبراء تربويين ومختصين، إضافة للتحليلات الإحصائية للبيانات.

4.6. مؤشرات المعرفة العربي:

1.4.6. مؤشر التعليم ما قبل الجامعي: يقوم هذا المؤشر على أربعة ركائز أساسية وتتشكل كل ركيزة من الركائز الأربعة على متغيرات كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (09): الركائز الرئيسية لمؤشر التعليم ما قبل الجامعي

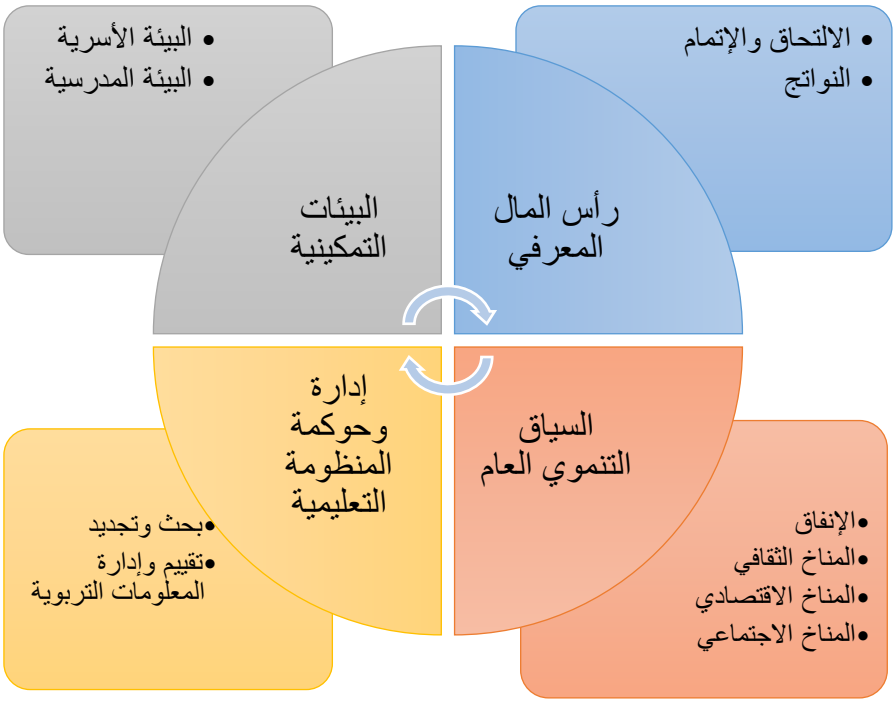

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشر المعرفة العربي 2015 ص09

يكتسي قطاع التعليم ما قبل الجامعي أهمية حيوية نظرا لدوره في وضع أسس بناء رأس المال البشري ولأهميته المضاعفة، ويمثل هذا القطاع في الوقت ذاته مدخلا ومخرجا لمنظومة المعرفة فضلا عن ارتباطه الوثيق بسائر القطاعات التنموية.

- **رأس المال المعرفي:** يفرض القول أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن كفاءة وفاعلية كل فرد تكمن في ما يمتلكه من مهارات وقيم وسلوكيات مهيئة للإبداع والابتكار، ويتضمن رأس المال المعرفي مجموعتان من المؤشرات هي:

- مؤشرات الالتحاق والإتمام: هي ذات منحنى كمي تخبر عن مدى إتاحة الفرص للأطفال والشباب لارتياد المدارس وإتمام سنوات الدراسة المطلوبة في مختلف مراحل التعليم.
- مؤشرات النواتج: تتعلق أكثر بالنوعية وتخبر عما تتيحه العملية التعليمية من مكتسبات تتجسد في ما يمتلكه الطلبة من معارف ومقيم ومهارات (مهارات التعلم مدى الحياة والبحث عن المعلومات ومعالجتها، تجسيد قيم احترام حياة الإنسان وكرامته).

- **بيئات تمكينية محفزة:** تقوم هذه العملية على تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية قانونية مع توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية من أجل التغلب على التهميش وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع والمشاركة في اتخاذ القرار المبني على المعرفة، ويفيد التمكين في المجال التعليمي إعداد الفرد على نحو فعال وشامل وتجهيزه ليكون قادرا على استيعاب المعرفة والمساهمة في إنتاجها، ووفق تقارير المعرفة العربية فإن البيئات التمكينية تتمثل في كل أشكال الدعم التي يقدمها المجتمع للفئات الناشئة بقصد بناء القدرات والمهارات في مجالات التنشئة المختلفة، وعليه تقسم هذه البيئات إلى صنفين بيئة أسرية وأخرى مدرسية. (مؤشر المعرفة العربي، 2015، صفحة 29)
- **سياق تنموي عام وملائم:** يفرض السياق التنموي العام نفسه كعنصر أساسي في تركيبة المؤشر المتعلق بفعالية التعليم ما قبل الجامعي وقد ركز الاهتمام مبدئيا على أربعة أبعاد أساسية هي: البعد المادي والمتمثل في الإنفاق على التعليم، البعد الثقافي المتعلق بالمستوى الثقافي للسكان، البعد السياسي المتمثل في المناخ السياسي، والبعد الاجتماعي المتمثل في انتشار مقومات العدالة الاجتماعية.

- الإنفاق على التعليم: وهو عملية استثمار وإنتاج تتطلب تهيئة الظروف الملائمة والموارد المادية والبشرية اللازمة لتحريك عملية الإنتاج المعرفي في الاتجاه الذي يضمن الحصول على عوائد من المستوى الرفيع وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفير تمويل كاف وسياسات إنفاق رشيدة يكون للطالب النصيب الأوفر، وقد أثبتت الدراسات وتقارير كثيرة عن وجود علاقة إيجابية بين نصيب المتعلم من الإنفاق التعليمي ونوعية التعليم ما يشرع إدخال هذا المؤشر في قياس فعالية التعليم ما قبل الجامعي. (مؤشر المعرفة العربي، 2015، صفحة 30)
- مستوى التعليم المجتمعي: تم اختيار مستوى التعلم في المجتمع كمؤشر على مدى توفر حاضنة مجتمعية تكون دعامة قوية للمدرسة وسندا لبرامجها.

- المناخ السياسي: ويعد أحد العوامل التي تعيق النهوض بقطاع التربية والتعليم وتحول دون تحقيق أهدافه كمقوم أساسي من مقومات التنمية، فلابد من إرساء آليات ناجعة وجدية للمراقبة والمساءلة والمحاسبة للحد من كل ما من شأنه أن يعيق ويضعف مردود المنظومة التعليمية.
- المناخ الاجتماعي: لهذا المفهوم أهمية كبرى خاصة في ظل تسارع وتيرة التسابق نحو اقتصاديات المعرفة، فضلا عما أثبته تقرير العربي للمعرفة الثالث من ارتباط المعرفة بالنمو الاقتصادي مع ارتباط كليهما بمرتكز العدالة الاجتماعية كشرط أساسي من شأنه توفير السياسات الاجتماعية الداعمة لبناء قدرات الأفراد وتوسيع فرص المشاركة في كل الميادين.

➢ **إدارة وحوكمة المظومة التعليمية:** تحدث الحوكمة تغيرات جذرية في العملية التعليمية من خلال تحسين جودة التحصيل الدراسي مما يحقق نقلة نوعية في المخرجات العلمية.

2.4.6. مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني: من المتعارف عليه أن منظومة التعليم التقني والتدريب المهني تهدف إلى تسهيل إدماج الشباب في سوق العمل ومع الانخراط في العولمة الاقتصادية والتي محركها الأساسي هو المعرفة بات لهذا القطاع وظيفة ثانية تتمثل في توفير العمالة المعرفية من المستويات الوسيطة والتي يحتاج إليها اقتصاد المعرفة، ويقوم هذا المؤشر على ثلاث ركائز أساسية موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): الركائز الرئيسية لمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني

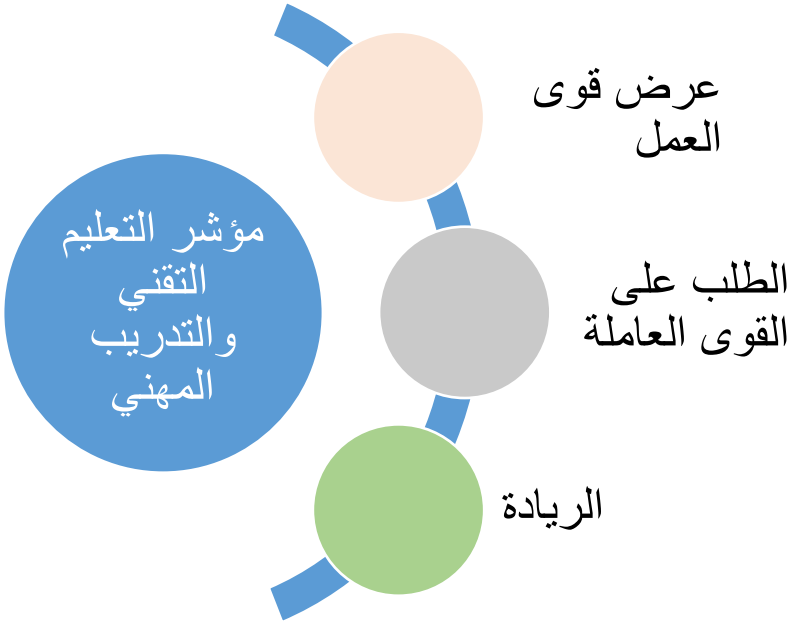

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشر المعرفة العربي 2015 ص 09

- **عرض قوى العمل:** يقصد بها إعداد الموارد البشرية تعليما وتدريبا وتوظيفا للداخلين الجدد في سوق العمل وإكسابهم مؤهلات مهنية ذات قيمة تجارية تمكنهم من الانتقال من الدراسة إلى عالم العمل، يستهدف هذا المؤشر المركب قياس كفاية التعليم التقني والتدريب المهني (الأثر الداخلي للمنظومة) ولهذا تنطوي تحت هذا المؤشر أربعة مؤشرات فرعية هي: مؤشر الالتحاق في التعليم التقني والتدريب المهني، مؤشر العدالة الاجتماعية أي الإنصاف في توفير فرص التعليم والتدريب (تشمل مؤشر الالتحاق على مستوى النوع الاجتماعي، مؤشر التحاق الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة)، مؤشر الإنفاق (تشمل معدل الإنفاق نسبة إلى التعليم العام، معدل الإنفاق نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، مؤشر الحوكمة (تشمل المؤشر المؤسسي لإدارة نظم التعليم والتدريب، مستوى الشراكة مع القطاع الخاص، مصادر التمويل). (مؤشر المعرفة العربي، 2015، صفحة 49)
- **الطلب على القوى العاملة:** تدل على المؤسسات الاقتصادية والخدمية التي توظف المتقدمين إلى سوق العمل ومنهم خرجي منظومة التعليم التقني والتدريب المهني، وهو جانب يمثل البعد الخلفي لاستثمار مخرجات المنظومة التدريبية وتثمينها ويستهدف هذا المؤشر قياس فاعلية التعليم التقني والتدريب المهني (الأثر الخارجي للمنظومة) ويتركب من: مؤشر العائد الاجتماعي للتعليم والتدريب (معدل البطالة العام، معدل بطالة الشباب، معدل بطالة المرأة، معدل إدماج الخرجيين في فرص عمل، مدة انتظار الخرجيين للحصول على فرصة عمل بعد التخرج)، مؤشر العائد الاقتصادي (علامات رضا أصحاب العمل عن الذين وظفوا من خريجي التعليم التقني والتدريب المهني، نسبة استدامة العمل، التعهد بالتدريب المستمر في المؤسسة). (مؤشر المعرفة العربي، 2015، الصفحات 50-51)

بالنظر إلى المنطقة العربية فإنه هناك فجوة واسعة بين مخرجات التعليم التقني والتدريب المهني وبين احتياجات سوق العمل وما يعبر عن هذه الفجوة هي معدلات البطالة وهي ظاهرة عامة في البلدان العربية، ففي الوقت الذي أصبحت منظومة الإنتاج معولمة وخاضعة في جانب كبير منها إلى عمال المعرفة وبمعايير دولية وفي الوقت الذي تسارعت فيه متغيرات أسواق العمل الدولية حيث أصبحت مفتوحة وتنافسية ونخص

بالذكر الاقتصاديات الكبرى ظلت أسواق العمل العربية بطيئة التحديث لملاحقة التطورات المتسارعة لاحتياجات سوق العمل واحتياجات التنمية بصفة عامة.

- **الريادة:** يعد مؤشر الريادة في قطاع التعليم التقني مؤشر مهم كونها ظاهرة اقتصادية واجتماعية تساهم في إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع وسوق العمل كما تعد مجالا جديدا من مجالات التعليم في كل المستويات ومركز اهتمام فكري مستجد، ولهذا تم تركيب مؤشر عن ريادة الأعمال لخرجي التعليم التقني والتدريب المهني يضم مؤشرات فرعية هي: (مؤشر المعرفة العربي، 2015، صفحة 51)
  - سياسات التعليم والتدريب الداعمة لريادة الأعمال.
  - مدى توفر حاضنات الأعمال في مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني.
  - نسبة الخرجيين الراغبين في إقامة مشاريع من إجمالي الخرجيين.
  - نسبة الخرجيين الذين أنجزوا مشاريعهم من إجمالي الخرجيين.
  - سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
  - كثافة الأعمال الجديدة.

3.4.6. مؤشر التعليم العالي: يسهم التعليم العالي في خلق المعرفة ونقلها إلى الطلاب ويسهم أيضا في دعم الإبداع والابتكار في المجتمع، فمؤسسات التعليم العالي فاعل رئيسي لا غنى عنه في إنتاج المعرفة ونشرها من خلال البحث والتطوير، وتعمل مؤسسات التعليم العالي على إعداد وتهيئة رأس المال البشري الذي يعتمد عليه سوق العمل، لقد ضاعف انبثاق مصطلح اقتصاد المعرفة وشيوعه قيمة التعليم العالي إذ بات أحد الروافد الهامة له وعاملا هاما لزيادة القدرة التنافسية للدول، وقد أشار تقرير البنك الدولي لتزايد أهمية التعليم العالي مع الأهمية المتزايدة بالمعرفة، وينقسم مؤشر التعليم العالي إلى ثلاثة أقسام هي: مدخلات التعليم العالي، عمليات التعليم العالي، ومخرجات التعليم العالي. وتندرج تحت مؤشر المدخلات خمسة أقسام هي: البيئات التمكينية، الإنفاق، معدلات الالتحاق، الموارد البشرية، والتبادل الطلابي. وتنتقل هذه المدخلات من خلال عمليات نظام التعليم العالي والتي يجب أن تتسم بالجودة، وتندرج تحت مؤشر المخرجات: معدلات التخرج، معدلات التوظيف، الفاعلية المعرفية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، القيم المرتبطة بها لدى الخرجيين أو ما يطلق عليه اسم رأس المال المعرفي لدى الشباب، وأخيرا الإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي خاصة مجالات الاختراعات

والبحوث. تعمل هذه المنظومة ككل في نسق مجتمعي له بعض السمات التي تؤثر في التعليم العالي وتتأثر به وهو ما يوضحه الشكل الموالي. (مؤشر المعرفة العربي، 2015، صفحة 65)

الشكل رقم (11): مكونات مؤشر التعليم العالي

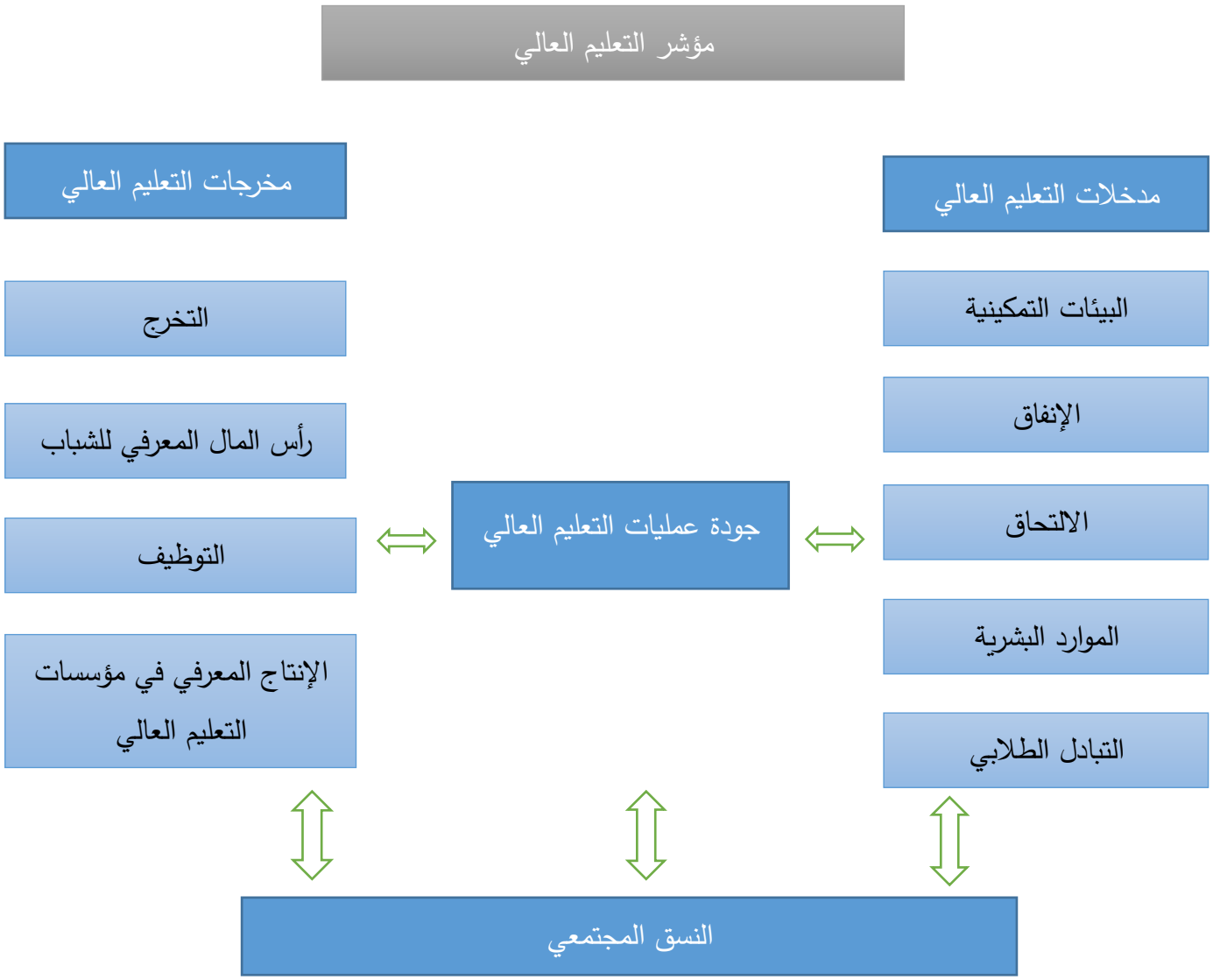

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشر المعرفة العربي، 2015، ص64

4.4.6. مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم عوامل التنمية في وقتنا الحالي إذ تساهم بشكل فعال في بناء وتنمية اقتصاديات البلدان والتي تعتمد على اقتصاد المعرفة، ولقد شهدت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تقدما مذهلا وسريعا في الأجهزة والمعدات والبرامج

ومختلف الأدوات المستخدمة الأمر الذي أدى إلى تطوير وتنمية الكثير من القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية، إن الدور المحوري الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم جميع القطاعات الأخرى المكونة لعناصر المعرفة من تعليم أساسي، وتعليم فني وتقني، وتعليم عالي، والبحث والتطوير والابتكار والاقتصاد يجعل مؤشر تكنولوجيا المعلومات يتأثر كثيرا في الوقت نفسه بمخرجات العملية التعليمية في جميع مراحلها وبقدرات الدولة في مجالات البحث والتطوير ودعم الابتكار والمناخ الاقتصادي والتشريعي الملائم، دون أن ننسى كفاءة استخدام رأس المال وإدارة الأعمال وقوانين العمل وتشجيع الاستثمار. (مؤشر المعرفة العربي، 2015، صفحة 73) وتتكون التركيبة الهيكلية لهذا المؤشر من:

الشكل رقم (12): التركيبة الهيكلية لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

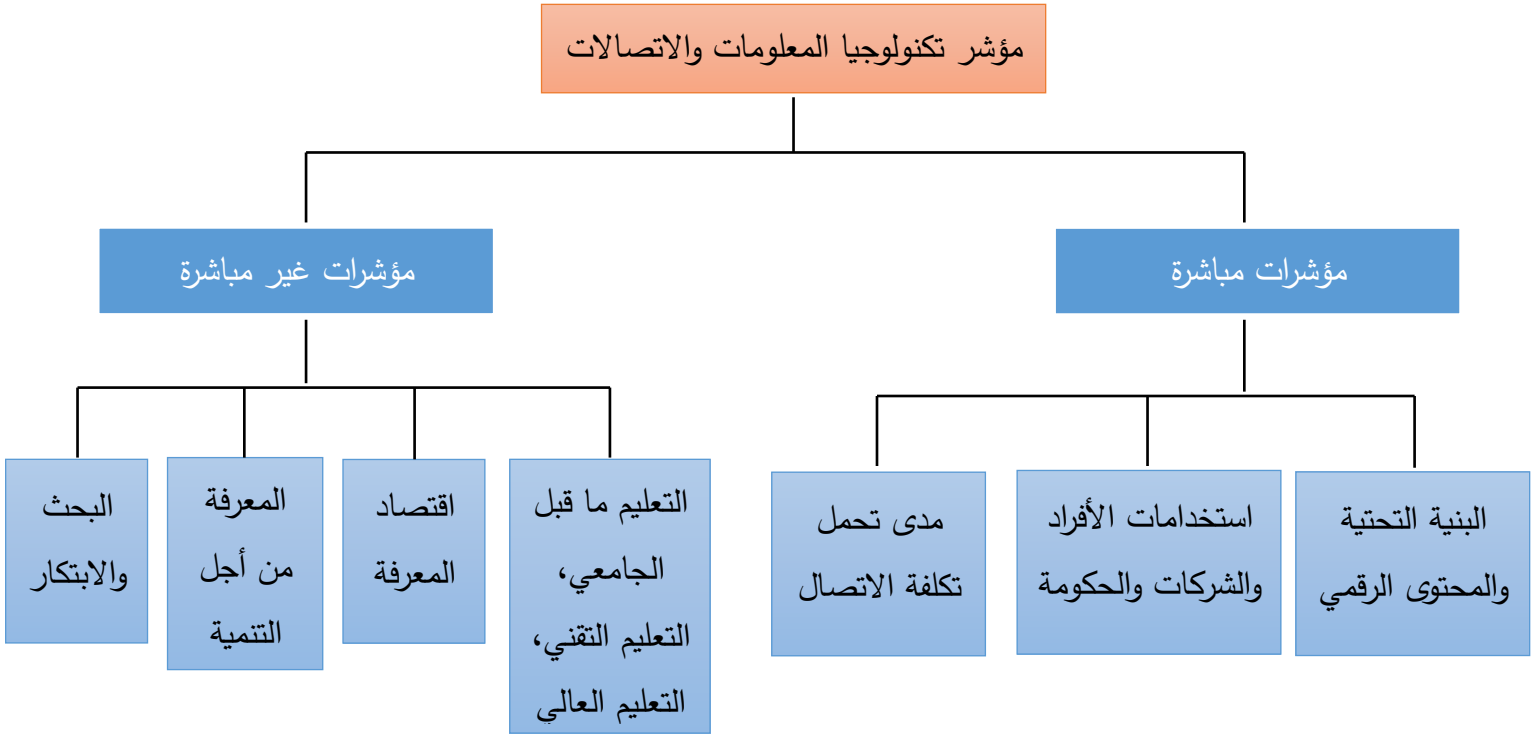

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشر المعرفة العربي، 2015، ص77.

- **المؤشرات المباشرة**: تتكون المؤشرات المباشرة على 24 مؤشرا موزعا على ثلاث ركائز كالتالي:

- مؤشرات البنية التحتية والمحتوى الرقمي: تدل هذه المؤشرات على جهود الدولة في توفير المناخ التكنولوجي اللازم لجميع استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي ممثلة في خمسة مؤشرات هي: كمية الكهرباء المنتجة، مدى تغطية شبكات الهاتف النقال كنسبة من عدد السكان، النطاق الترددي للأنترنت

كيلوبايت/ ثانية للفرد، عدد الحواسيب المستخدمة والمؤمنة للأنترنت لكل مليون فرد، إتاحة الوصول إلى المحتوى الرقمي.

- مؤشرات مدى تحمل تكلفة الاتصال: تعبر هذه المؤشرات عن مدى تمكن أفراد المجتمع من الحصول على خدمات الاتصال والأنترنت وتتمثل مؤشراتها في: تعريفة اتصال الهاتف النقال المدفوع مسبقا دولار/دقيقة، تعريفة اتصال النطاق العريض للأنترنت دولار/ شهر، مدى التنافسية في قطاعي الاتصال والأنترنت.
- مؤشرات استخدامات الأفراد والشركات: وتعكس هذه المؤشرات مدى استيعاب عناصر المجتمع من أفراد ومؤسسات وحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتتمثل في: اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة، اشتراكات الأنترنت ذات النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة، نسبة الأسر التي تمتلك الراديو، نسبة الأسر التي تمتلك التلفزيون، نسبة الأسر التي تتوفر على جهاز الحاسوب، نسبة الأسر التي لديها خدمة الأنترنت، نسبة الأفراد المستخدمين للأنترنت، مدى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، مدى استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة، مدى استخدام الأنترنت في التعامل بين الشركات، مدى استخدام الأنترنت في التعامل بين الأفراد والشركات، مدى تدريب العاملين، وضع مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الرؤية المستقبلية للدولة، خدمات الحوكمة الإلكترونية، مستوى نجاح الحكومة في الارتقاء بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (مؤشر المعرفة العربي، 2015، صفحة 78)

- **المؤشرات غير المباشرة:** تتوفر على 32 مؤشرا موزعا على أربعة ميادين كالتالي: (مؤشر المعرفة العربي، 2015، الصفحات 79-80)

- مؤشرات التعليم: وتعبر عن مدى جاهزية رأس المال البشري للمشاركة الفعالة في استيعاب الرقمنة وتوطينها وهذه المؤشرات هي: جودة التعليم الأساسي، جودة تعليم الرياضيات والعلوم، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين، نسبة المدارس المتصلة بالأنترنت، معدل الالتحاق بالتعليم التقني، معدل الالتحاق بالتعليم العالي، جودة النظام التعليمي الجامعي، درجة تدريب العاملين في الجامعات.

- مؤشرات الاقتصاد: وتعكس المناخ العام اللازم لتنمية وازدهار الاقتصاد من حيث كفاءة البيئة التشريعية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات ومدى حماية الملكية الفكرية دون أن ننسى فعالية بيئة الاستثمار وإدارة الأعمال وتتمثل هذه المؤشرات في: فعالية هيئات استصدار القوانين، القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاستقلال القضائي، كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات، حماية الملكية الفكرية، معدل قرصنة البرمجيات، عدد العمليات المطلوبة لتنفيذ العقد، عدد الأيام المطلوبة لتنفيذ العقد، مدى توفر التكنولوجيا الحديثة في بيئة الأعمال، مدى توفر رأس المال، معدل الضريبة الكلية، الزمن المطلوب لإنشاء شركة، عدد العمليات المطلوبة لإنشاء شركة، كثافة المنافسة المحلية.
- مؤشرات البحث العلمي والابتكار: تتمثل في مؤشران يشيران إلى القدرة العامة للدولة على التطوير والابتكار والبحث العلمي ومدى الإسهام في المخزون الفكري العالمي من خلال تسجيل براءات الاختراع وهما: قدرة الدولة على الابتكار، عدد براءات الاختراع الممنوحة.
- مؤشرات المعرفة من أجل التنمية: تعكس مدى التأثير الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات والمنتجات الجديدة ومدى المشاركة الإلكترونية الفعالة للدولة مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الرعاية الصحية وتتمثل في: تأثير تكنولوجيا المعلومات والتصالات في المنتجات والخدمات الجديدة، تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النماذج المؤسساتية الجديدة، مستوى عمالة الأنشطة كثيفة المعرفة، تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات الأساسية، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كفاءة خدمات الدولة وجودتها، المشاركة الإلكترونية، والرعاية الصحية.

5.4.6. مؤشر الاقتصاد: يركز هذا المؤشر على مدى جاهزية البلدان للتنافس فيما بينها في ظل الاقتصاد المعرفي، وتقوم محاور مؤشرات قطاع الاقتصاد وبنائها في المؤشر العام للمعرفة على أربعة مجالات هي الأداء التنظيمي للاقتصاد، حسن تأهيل الموارد البشرية واستخدامها وإدارتها، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد المعني، والإبداع والتطور المعرفي في الاقتصاد. ويوضح الشكل التالي مكونات المجالات الأربعة بشكل تفصيلي:

الشكل رقم (13): مكونات مؤشر الاقتصاد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشر المعرفة العربي، 2015، ص90.

وفي ما يلي توضيح أهم المؤشرات الفرعية المكونة لهذه المجالات:

- مؤشرات الأداء التنظيمي والموارد البشرية: تشمل هذه المؤشرات مكونات ترتبط بالمقومات المؤسسية والتنظيمية والبشرية ومكونات تتعلق بالنظام الاقتصادي وعلاقته بالعالم الخارجي وتتمثل في: (مؤشر المعرفة العربي، 2015، صفحة 93)

- الانفتاح الاقتصادي: هو مؤشر يعكس درجة الانفتاح على العالم الخارجي تصديرا واستيرادا وما يصاحب ذلك من تدفق للمعرفة، ويقاس من خلال نسبة مجموع الصادرات والواردات لبلد ما إلى ناتجه المحلي الإجمالي.
- التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم هذا المؤشر لمعرفة قدرة السياسة الاستثمارية وكفاءتها ويتكون التكوين الرأسمالي الثابت لبلد ما من الإنفاق على السلع الرأسمالية كآلات ومعدات إضافة للتغير في المخزون.
- العوائق الجمركية: تؤثر العوائق الجمركية على تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي يؤثر على عمليات نقل المعرفة.
- سلامة النظام المصرفي: كما قلنا سابقا فإن اقتصاد المعرفة يعتمد على مدى كفاءة وفعالية النظام المصرفي لأي بلد.
- الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص: وهو مجموع الأموال والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، ويعد ارتفاع نسبة الائتمان مؤشر جيد كونه يعكس حجم الاستثمارات وبالتالي الحاجة لنقل المزيد من المعرفة.
- سيادة القانون: تعد سيادة القانون وتطبيقه بشكل عادل على الجميع من معززات قوة الاقتصاد عموما ومعززات مدى حرية التنافس والانتشار على نحو خاص.
- الاستقرار السياسي: المنظور الأول والأهم في قرار تدفق أي استثمار أجنبي هو الاستقرار السياسي داخل البلدان.

➢ مؤشرات مجال التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي: تشمل هذه المؤشرات مكونات ترتبط بعمليات اقتصادية ذات صلة تؤثر في ازدهار المعرفة ونقلها، أهم هذه المؤشرات: (مؤشر المعرفة العربي، 2015، صفحة 94)

- عدد العمليات المطلوبة للبدء بالمشروع: هو عدد العمليات اللازمة للحصول على ترخيص من الجهات الرسمية للشروع في إقامة مصلحة معينة، إذ أن البلدن التي تسهل هذه الإجراءات تعد متطورة وترغب في جلب استثمارات عديدة وبالتالي دخول التكنولوجيا وما يصاحبها من معرفة.

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: إذ يمثل الاستثمار الأجنبي أموالا دولية متدفقة إلى داخل الاقتصاد المحلي، وتحسب كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.
- نسبة القيمة المضافة الصناعية: وهي نسبة تعكس درجة التقدم التكنولوجي في السلع التي تصنع في البلد وبالتالي يشمل المؤشر درجة ولوج التكنولوجيا والمعرفة من البلد وإليه وهذه المسألة مرتبطة بقياس درجة التطوير، تحسب كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.
- معدل الضريبة بالنسبة للربح: يقيس هذا المؤشر مدى وجود حوافز حقيقية في المجال الضريبي.
- كثافة المنافسة المحلية: يعد مستوى المنافسة المحلية أحد أهم محددات نقل المعرفة والاستثمار فيها، فكلما ارتفعت المنافسة زادت الحاجة إلى البحث والتطوير بغية اختراق السوق والحصول على حصص سوقية.

➢ مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد: تأتي هذه المؤشرات ضمن العلاقة التواصلية بين اقتصاد المعرفة ومجال تكنولوجيا المعلومات وتشمل هذه المؤشرات مكونات ترتبط بالبنية التحتية التكنولوجية ومكونات ترتبط بقطاع الاتصالات كقطاع مؤثر تكامليا مع مجال قطاع الاقتصاد، تتمثل هذ المؤشرات في: (مؤشر المعرفة العربي، 2015، الصفحات 95-96)

- صادرات التكنولوجيا المتقدمة وارداتها: وهما مؤشران من أهم المعايير لأي اقتصاد لعلاقته بالعالم الخارجي في مجال التكنولوجيا المتقدمة وتبادل المعرفة.
- حجم الاستثمارات في قطاع الاتصالات: إن زيادة الاستثمار في قطاع الاتصالات هو مؤشر على إمكانية زيادة المعرفة الاقتصادية في مجال تسهيل المعاملات التجارية والمعاملات الحكومية.
- تعريفة الهاتف النقال المدفوعة مسبقا: فتكلفة استخدام التكنولوجيا تعد محددا أساسيا في زيادة الإنتاجية وتبادل السلع والخدمات في البلدان لذا فإن ارتفاع تكلفة استخدام الهاتف النقال يعد من معيقات لجوء المستهلك لاستخدام تطبيقات الحكومة الذكية والإلكترونية.

6.4.6. مؤشر البحث والتطوير والابتكار: يعد البحث والتطوير والابتكار من العوامل الهامة جدا في تحديد نجاح بلد ما في بناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، كما يعتبر البحث والابتكار حاليا محركا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. يحتوي هذا المؤشر المركب على ثلاث محاور أساسية هي: (مؤشر المعرفة العربي، 2015، الصفحات 103-112)

- مؤشرات البحث والتطوير: وينقسم إلى ركيزتين للمدخلات والمخرجات.

- مدخلات البحث والتطوير وتتضمن المؤشرات التالية: الإنفاق على البحث والتطوير، الموارد البشرية للبحث والتطوير، مصادر تمويل البحث والتطوير.
- مخرجات البحث والتطوير وتتضمن: النشر العلمي، إحصاءات براءات الإختراع، ميزان المدفوعات التكنولوجي.

- مؤشرات الابتكار: والتي بدورها تنقسم لركيزتين مخلات ومخرجات.

- مدخلات الابتكار وتتمثل في: عوامل الإنتاج (نشاطات الابتكار)، الارتباط والتفاعل المؤسسي، الدعم المالي والتمويل.
- مخرجات الابتكار: الابتكار التكنولوجي (ابتكار المنتج، ابتكار العملية)، الابتكار غير التكنولوجي (ابتكار التسويق، الابتكار التنظيمي)، تأثير وانعكاسات الابتكار، العوامل التي تعرقل الابتكار، حقوق الملكية الفكرية.

- مؤشرات البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية:

- البيئة السياسية والتنظيمية وتضم: مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر الفعالية الحكومية، مؤشر الإطار التشريعي، مؤشر سيادة القانون.
- البيئة الاجتماعية والاقتصادية وتضم: الأداء الاقتصادي الكلي، المؤشرات الديمغرافية/الصحية، الأسواق المالية والأسواق السلعية.
- رأس المال البشري ويخص: التعليم ما قبل الجامعي، التعليم العالي والتدريب، بناء القدرات والتدريب والتعلم مدى الحياة.
- البنية التحتية: البنية المعلوماتية وشبكات الاتصال، البنية الأساسية العامة، استدامة البيئة.

وعليه التركيبة العامة لمؤشر البجث والتطوير والابتكار كمايلي:

الشكل رقم (14): الهيكل الإجمالي لمؤشر البحث والتطوير والابتكار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشر المعرفة العربي 2015، ص 111

قراءة في مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة:

- لهذه المؤشرات هدف واحد وسمة مشتركة واحدة في كونها تقدم جميعا التحليل الأساسي لبيئة اقتصاد المعرفة وشروط النهوض والإندماج في اقتصاد المعرفة.
- تختلف المؤشرات الحالية التي تقيس اقتصاد المعرفة من حيث متغيراتها والمنهجيات المعتمدة إلا أن معظم هذه المؤشرات تميل لقياس وتعزيز الأبعاد المتعلقة بالمعرفة والابتكار والتنمية.
- يركز مؤشر البنك الدولي على قياس تأثير الاستثمار في المعرفة والبنية التحتية التكنولوجية على النمو الاقتصادي ويساهم في تحسين البيئة الاقتصادية من خلال تعزيز البحث والتطوير وتحسين التعليم.
- يركز مؤشر اقتصاد المعرفة للمفوضية الأوروبية على قياس أداء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجالات المعرفة والبحث والتطوير والتعليم العالي، كما يساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتعزيز التنافسية الأوروبية.

- ❖ يقيس مؤشر المعرفة العالمي القدرة على إنتاج واستخدام المعرفة في الدول ويعزز التركيز على التعليم والبحث والتطوير كمحركات للتنمية الاقتصادية ويشجع على تطوير التعليم والبحث والابتكار.
- ❖ يسلط مؤشر الابتكار العالمي الضوء على قدرة الدول على الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة كما يشجع على تعزيز بيئة مشجعة للابتكار.
- ❖ يقيس مؤشر التنافسية العالمية قوة الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات العالمية ويساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال.
- ❖ يسلط مؤشر المعرفة العربي الضوء على التقدم والتنمية في الدول العربية ويعزز التعليم والبحث والتطوير كوسائل لتحقيق التنمية.
- ❖ يعتبر مؤشر المعرفة العالمي 2022 ومؤشر البنك الدولي الأكثر شمولا في تحديد مؤشرات قياس الاقتصاد كونهما تطرقا لجل المؤشرات المؤثرة في الاقتصاد.
- ❖ يعتير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محورا رئيسيا بين القطاعات الأخرى فيؤثر في القطاعات الأخرى ويتأثر بهم وهو ما يؤكد على أن اقتصاد المعرفة يقوم على استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الرقمنة) في كافة قطاعات المجتمع.
- ❖ كما أن لرأس المال البشري أهمية كبيرة في التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- ❖ هذه المؤشرات تعكس أهمية المعرفة والابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية الوطنية والعالمية، كما توفر معلومات قيمة للدول والمؤسسات لتوجيه استراتيجياتها واتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة.

III. موضع الجزائر في مؤشرات المعرفة:

من خلال تطرقنا فيما سبق إلى مختلف المؤشرات المعنية برصد اقتصاد المعرفة عبر مختلف الهيئات العالمية والإقليمية والتكتلات الجغرافية، سنتطرق لموضع الجزائر في هاته المؤشرات.

1. نشأة اقتصاد المعرفة في الجزائر:

اتجهت الجزائر نحو اقتصاد المعرفة بعد أن شهدت العديد من الأعمال العلمية الداعية إلى اعتماد المعرفة في الاقتصاد الجزائري كأسلوب جديد للتنمية فقد عملت على تهيئة الأرضية الملائمة من أجل التوجه لاقتصاد

المعرفة من خلال إنشاء وتأسيس العديد من الهياكل القاعدية اللازمة خاصة فيما تعلق منها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمثلت هذه الهياكل في:

- إنشاء شركة اتصالات الجزائر بموجب أحكام المادة 12 من القانون 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000.
- إنشاء الشركة الجزائرية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال SATICOM سنة 2002 كفرع للمركز الوطني للتكنولوجيات المتقدمة CDTA.
- إنشاء الوكالة الوطنية للذبذبات بتاريخ 02 مارس 2002 في إطار هيكلة قطاع البريد والاتصالات الإلكترونية.
- إنشاء شركة موبيليس في أوت 2003 وهي أحد المتعاملين الثلاثة للهاتف النقال في الجزائر.
- خلق الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية ANPT وتطويرها بتاريخ 24 مارس 2004 وتم تكليفها بوضع نظام بيئي وطني يسمح بتطوير وتنمية النشاط الاقتصادي في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- إنشاء شركة اتصالات الجزائر الفضائية ATS بتاريخ 29 جويلية 2006 بعد تفريع المؤسسة الأم اتصالات الجزائر بغرض إعطاء استقلالية لشق نشاطات الاتصالات الفضائية.
- إنشاء شركة المنشآت القاعدية للاتصالات الجزائر COMINTAL سنة 2007 بهدف استغلال وتسيير الفائض من الألياف البصرية السوداء الخاصة بالشبكات البصرية.

هذا وقد نظمت الجزائر العديد من الملتقيات الوطنية والدولية والتي أضحت تحمل في فحواها مواضيع حول الاقتصاد المعرفي فكانت البداية بالملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية والمنعقد يومي 09 و10 مارس سنة 2004 بجامعة ورقلة، وتوالت بعدها التظاهرات المنادية لتفعيل اقتصاد المعرفة كالملتقى الوطني حول الاقتصاد المعرفي في جامعة مستغانم تحت عنوان: "الاقتصاد القائم على المعرفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة" بمساهمة شبكة Maghtech وهي شبكة مغاربية تعمل على إدماج العلم والتكنولوجيا في السياسات التنموية لدول المغرب العربي.

2. موضع الجزائر في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي:

جاء ترتيب الجزائر في مؤشر المعرفة للبنك الدولي للسنوات 2017 إلى غاية 2023 كالتالي:

الجدول رقم (06): ترتيب الجزائر في مؤشر المعرفة للبنك الدولي 2017-2023

السنة	المرتبة	النقطة
2017	95	39,6
2018	104	38,7
2019	104	37,1
2020	103	37,5
2021	100	40,3
2022	عدم توفر البيانات	
2023	عدم توفر البيانات	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في:

Knowledge Economy index (world Bank), knoema.com

يتبين لنا انطلاقا من الجدول أعلاه والمتعلق بمؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي على مدار السبع سنوات الفائتة أن الجزائر تحتل مراتب جد متأخرة في السنوات الخمس مسجلة نقاط ضعيفة جدا لم تتخطى الأربعين نقطة وهذا ما يدل على أن مستوى الاقتصاد المعرفي في الجزائر ضعيف ولا تزال الجزائر لم تحقق النتائج المرغوب فيها على الرغم من عدم توفر معلومات في سنتي 2022 و2023. وعليه فالجزائر ضمن المستوى المنخفض والذي يشمل البلدان التي لا زالت تسعى لرسم سياستها للإندماج في اقتصاد المعرفة.

1.2. واقع المؤشرات القطاعية لمؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي في الجزائر:

لبحث واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر انطلاقا من منهجية البنك الدولي سيتم التركيز على المؤشرات الأساسية التي يعتمدها البنك الدولي والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التعليم، الابتكار، والحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي.

❖ **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر:**

يشهد مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر نموا ملحوظا وتوجه اجتماعي واقتصادي نحو الاعتماد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

1- الأقمار الصناعية والبث المباشر:

صنفت الجزائر في سنة 2022 كثالث دولة افريقية تمتلك أقمار صناعية في الفضاء حسب تقرير شركة Space Hubs Africa الاستشارية بامتلاكها 6 أقمار صناعية هي (Alsat -1, Alsat -2A, Alsat -1B, Alsat -2B, Alsat -1N, Alcomsat -1) هذا واعتمدت الدولة الجزائرية منذ نوفمبر 2006 البرنامج الفضائي الوطني 2006-2020 الذي يهدف إلى الكسب التدريجي لتكنولوجيا الفضاء وكذا الاستجابة للاحتياجات الوطنية للولوج في اقتصاد المعرفة. هذا ويعد آخر قمر أرسلته الجزائر في سنة 2017 (ألكومسات 1) والذي يعتبر أداة متعددة المهام بغرض تعزيز السيادة الوطنية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال وضع شبكة إرسال ملائمة وناجعة ومؤمنة، يحمل هذا القمر 33 جهاز إرسال واستقبال إذ يوفر الخدمات التلفزيونية والبث الإذاعي والتعليم عن بعد والطب الإلكتروني ونظام المؤتمرات عبر الفيديو وغيرها كما يضمن استمرارية سير الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالة كوارث طبيعية كبرى ورفع طاقة الشبكة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية، كما يسمح هذا القمر ببث الأنترنت عالي التدفق (20 ميغابايت/ث) على شريط KA والذي يغطي كامل التراب الوطني.

هذا وتعتزم الجزائر مواصلة غزوها للفضاء من خلال الشروع في دراسات من أجل صناعة أقمار صناعية أخرى من الجيل الأخير في إطار البرنامج الوطني الفضائي 2020-2040.

2- اشتركات الهاتف النقال والثابت وخدمات الأنترنت:

الجدول رقم (07): تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت والنقال في الجزائر

حظيرة المشتركين	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة
مشتركي الهاتف الثابت	**5.097.059**	**%9,78**	**5.576.193**	**%10,21**	**6.324.384**	**%10,93**
مشتركي الهاتف النقال	**47.015.757**	**%90,22**	**49.018.766**	**%89,79**	**51.522.147**	**%89,05**
مشتركي الهاتف الثابت والنقال	**52.112.816**	**%100**	**54.594.959**	**%100**	**57.846.531**	**%100**

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2023، صفحة 08.

عرف عدد المشتركين في شبكات الثابت والنقال لسنة 2022 زيادة تقدر نسبتها 4,76% مقارنة بالسنة الماضية حيث ارتفع من 52,11 مليون مشترك في سنة 2021 إلى 54,59 مليون مشترك سنة 2022، هذا ويشغل مشتركي الهاتف النقال ما نسبته 89,79% من الحظيرة الإجمالية لمشتركي النقال والثابت مقابل 10,21% لمشتركي الهاتف الثابت، كما بلغت نسبة تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال بين سنتي 2022 و2023 ما قيمته 5,11%، وبلغت نسبة تطور مشتركي الهاتف النقال لسنة 2023 ما قيمته 2,92%.

- **عدد مشتركي الهاتف الثابت:**

الشكل رقم (15): تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت خلال الفترة 2012- 2022

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2022، صفحة 09. (عدد المشتركين بالملايين)

يظهر الشكل مدى تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر إذ هو في تزايد مستمر، هذا وعرفت حظيرة الأنترنت الثابت نموا هاما حيث انتقلت من 4,16 مليون مشترك في سنة 2021 إلى 4,70 مليون سنة 2022 أي تطور نسبته 12,98%، ومرد هذا التطور بالأساس العروض الترويجية التي تم إطلاقها في إطار نشر الألياف (FTTH) للمشتركين مما سمح بزيادة 312928 مشترك جديد خلال سنة، وبالنظر إلى سنة 2023 فقد بلغ عدد مشتركي شبكات الهاتف الثابت 6324384 موزعة على النحو التالي:

الجدول رقم (08): حظيرة مشتركي الهاتف الثابت حسب نوع الخدمة 2023

	السلكي	4G LTE	الألياف FTTH	LS
نوع المشتركين	3.508.986	1.719.308	1.080.948	15.142
النسبة	%55,48	%27,18	%17,09	%0,23
مجموع المشتركين	6.324.384			

المصدر: اتصالات الجزائر.

- **عدد مشتركي الهاتف النقال:**

الشكل رقم (16): تطور عدد مشتركي الهاتف النقال خلال الفترة 2012- 2023

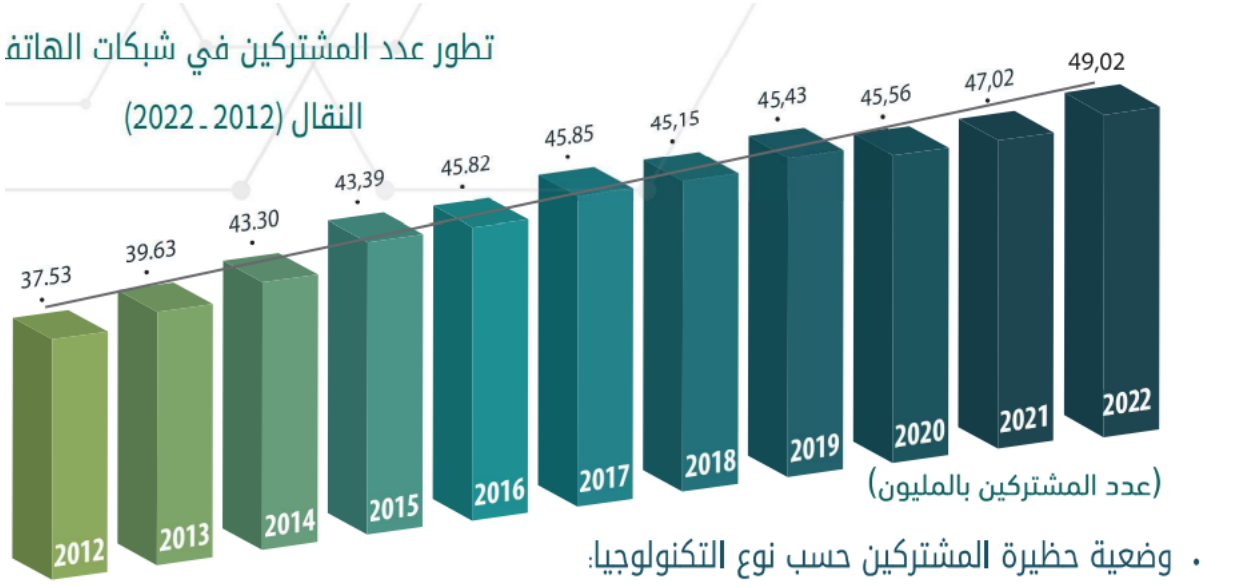

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2022، صفحة 10. (عدد المشتركين بالملايين)

سجلت حظيرة الهاتف النقال نموا سنويا بلغ نسبته 4,26% بالمقارنة مع السنة الماضية إذ انتقلت من 47,02 مليون مشترك إلى حوالي 49,02 مليون مشترك نشيط في سنة 2022 رافعة بذلك نسبة التوغل في الهاتف النقال (نسبة المشتركين /السكان) إلى 111,05% مقابل 106,71% في سنة 2021 أي تطور قدره 4,34 نقطة.

الشكل رقم (17): وضعية حظيرة المشتركين حسب نوع التكنولوجيا لسنتي 2021-2022

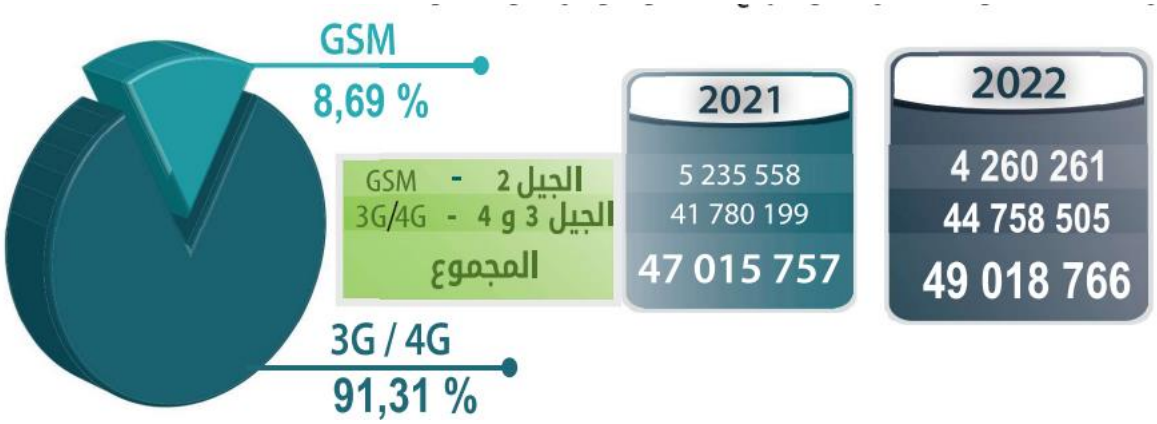

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2022، صفحة 10.

من إجمالي عدد مشتركي الهاتف النقال البالغ 49,02 مليون مشترك نجد أن 44,76 مليون مشترك نشط في شبكات الجيل الثالث والرابع أي ما يعادل 91,31% من الحظيرة الإجمالية، وقد ضمت شبكة الجيل الثاني GSM 4,26 مليون مشترك ما يعادل 8,69% وشهدت هذه الحظيرة انخفاضا نسبته 18,63% مقارنة بسنة 2021 يعود هذا الانخفاض بالأساس لهجرة المشتركين نحو شبكات الجيل الثالث والرابع للتمكن من توصيل أفضل. فيما يخص سنة 2023 فقد بلغ عدد مستخدمي الجيل الثالث والرابع 48,09 مليون مشترك من بين 51,522 مليون مشترك أي ما يعادل نسبة 93,34% من مجموع المشتركين موزعة على المتعاملين الثلاث كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (09): توزيع حظيرة مشتركي الهاتف النقال 2023

المتعامل	GSM	3G/4G
اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس)	1.405347	21.112.620
اوبتيموت تيليكوم الجزائر (جازي)	1.097.949	14.799.710
الوطنية للاتصالات الجزائر (اوريدو)	928.619	12.177.902
مجموع المشتركين	3.431.915 (%6,66)	48.090.232 (%93,34)

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2023، ص01.

سجلت حظيرة مشتركي الهاتف النقال (GSM، الجيل الثالث، الجيل الرابع) تطورا بلغ نسبته 1,88% بين نهاية الثلاثي الأول والثلاثي الرابع لسنة 2023 موزعة على المتعاملين الثلاث النشطين في السوق الجزائرية.

الشكل رقم (18): توزيع حصص السوق في عدد المشتركين لسنة 2023

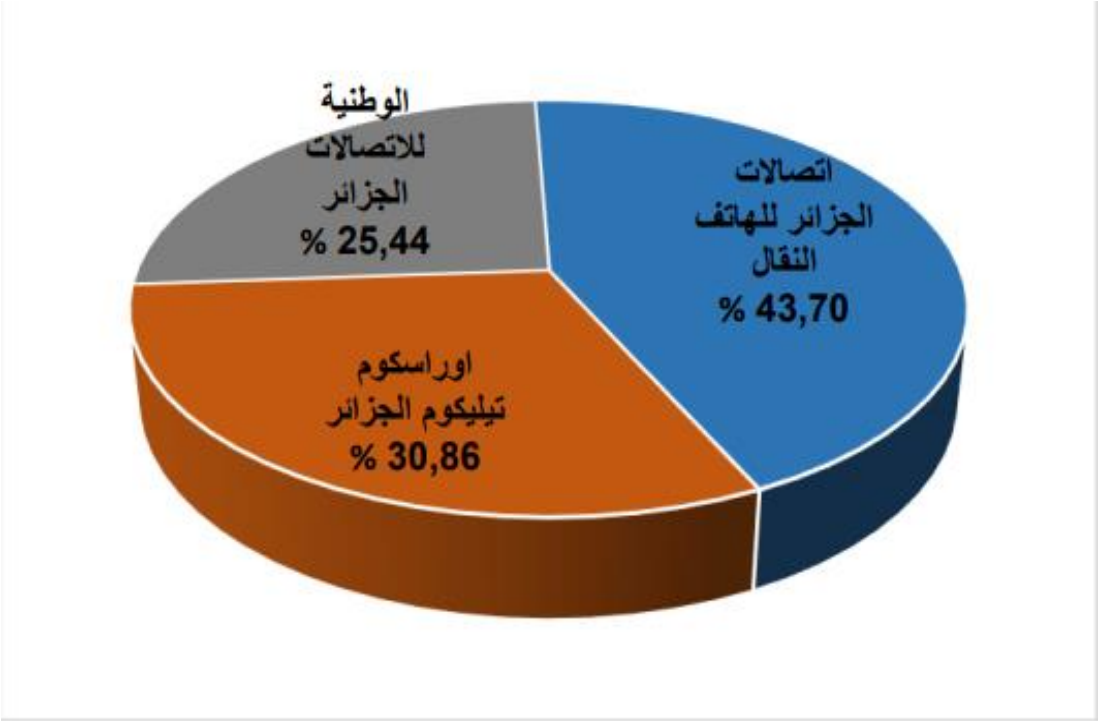

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2023، صفحة 01.

- **رقم الأعمال للهاتف الثابت والنقال:**

الشكل رقم (19): تطور رقم الأعمال للهاتف الثابت والنقال للفترة 2010-2022

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2022، صفحة 11.

بلغ رقم الأعمال الذي حققه متعامل شبكة الثابت اتصالات الجزائر 124,28 مليار دينار لسنة 2022 مقابل 117,91 مليار دينار في سنة 2021 محققا بذلك نموا قدره 5,40%، بينما بلغ رقم الأعمال الذي حققه متعاملو الهاتف النقال الثلاث (موبيليس، دجيزي، أوريدو) 323,67 مليار دينار حيث عرف نموا قدره 9,91% مقارنة بسنة 2021 (294,49 مليار دينار).

❖ **مؤشر التعليم في الجزائر:**

يعد التعليم أحد أهم القطاعات والتي تولي لها الدولة أهمية كبرى من جميع النواحي سواء من خلال الميزانية التي يتم رصدها سنويا أو من خلال الطاقة البشرية الهائلة والمتزايدة التي يشهدها القطاع، وحلت الجزائر في أحدث تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الصادر في 28 مارس 2023 حلت في المرتبة الرابعة عربيا و23 عالميا من حيث جودة النظام التعليمي، كما احتلت المرتبة التاسعة عربيا و89 عالميا من حيث جودة مؤسسات البحث العلمي، ويعكس هذا التصنيف جدية الإصلاحات التي يشهدها قطاع التربية من خلال العودة لنظام التعليم العادي وعصرنة البرامج البيداغوجية وجعلها ذات جودة ومردودية مع إدخال اللغة الإنجليزية في الطور الابتدائي، أما بخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فالتصنيف يعكس مدى جدية ورشات الإصلاحات من خلال تكوين طلبة خالقين للثروة أصحاب مشاريع والانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي إضافة لعصرنة قطاع التعليم العالي والاعتماد الكلي على الرقمنة واستغلال نتائج البحوث العلمية في مشاريع ابتكارية وخدمة للمؤسسات العمومية والاقتصادية.

الشكل الرقم (20): نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر

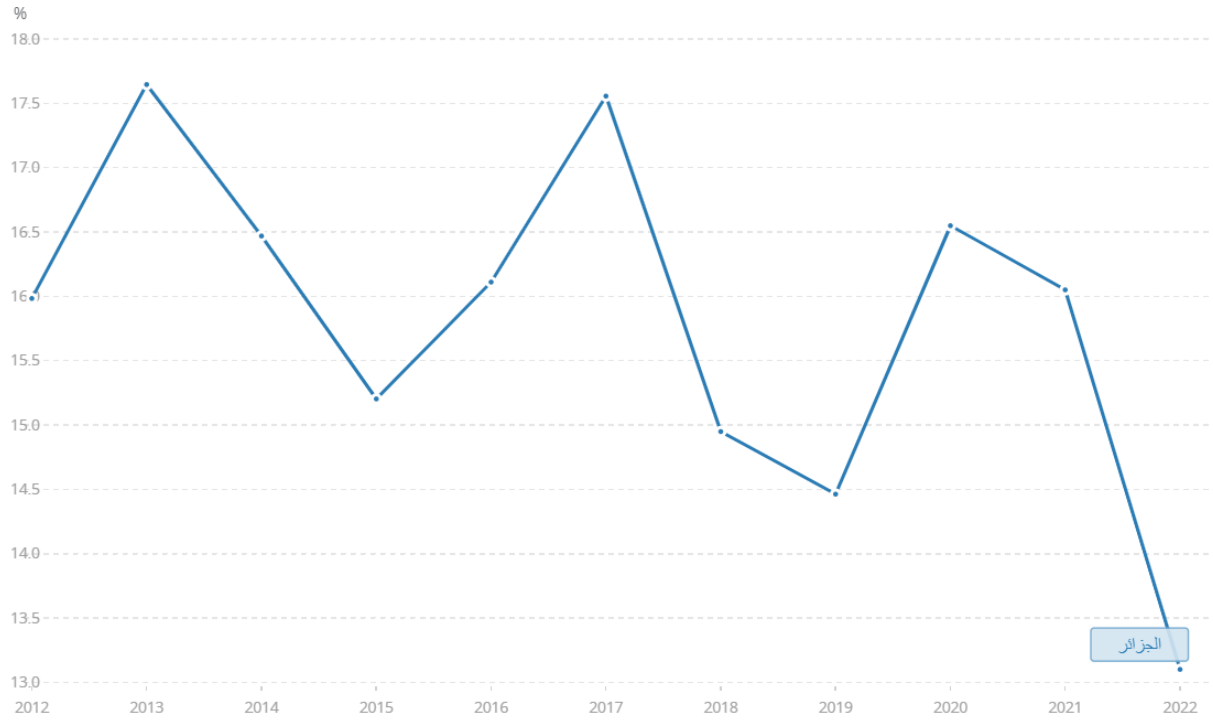

المصدر: البنك الدولي.

تأتي أهمية الإنفاق العام كواحدة من أهم أدوات السياسة المالية والذي يعبر عن دور الدولة في مدى تدخلها للنواحي المختلفة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، يوضح الشكل أعلاه الإنفاق العام للجزائر على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي باعتباره قطاع هام وحساس وتراوحت نسبة الإنفاق من سنة 2012 إلى 2022 بين 17,60 و13,10% وهي مستويات متقاربة تتمتع بالاستقرار وهو ما يبرر توجهات الدولة نحو الاهتمام بالرأس المال البشري سعيا منها تحقيق جملة من الأهداف الإنمائية وتحسين ترتيب الجزائر لدى العديد من التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية المهتمة بتنمية رأس المال البشري.

3. مؤشر البحث والتطوير والابتكار في الجزائر:

1.3. تصنيف الجزائر في مؤشر الابتكار:

يعد مؤشر الابتكار العالمي معيارا ومرجعا عالميا لتقييم وتصنيف اقتصادات الدول حسب قدراتها ونتائجها في مجال الابتكار، ويهدف هذا المؤشر العالمي والذي يصدر سنويا عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية

(WIPO) إلى ترتيب القدرات الابتكارية لاقتصادات العالم ونتائجها حيث يتضمن عدة معايير كمستوى البحث والتطوير إضافة لعوامل أخرى مؤثرة في نشاط الابتكار ومخرجاته، كما يمثل أداة قياس رئيسية تساعد صانعي القرار في العالم على بلوغ أفضل السبل لتحفيز النشاط الابتكاري الدافع للتنمية الاقتصادية والبشرية. هذا وقد كان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر لثلاث سنوات الأخيرة كالتالي:

الجدول رقم (10): ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي 2020-2022.

السنة	مؤشر الابتكار العالمي GII	مدخلات الابتكار	مخرجات الابتكار
2020	121	111	126
2021	120	109	128
2022	115	110	118
2023	119	111	118

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على Global Innovation Index. 2022. p 01

تراجعت الجزائر في تصنيف مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2023 بـ 04 مراكز لتحتل المرتبة 119 من بين 132 دولة مصنفة، وفيما يخص مخرجات الابتكار فقد تراجعت بمرتبة واحدة عن ترتيب السنة الماضية بعد أن سجلت تقدما في السنة الماضية بـ 10 مراكز مقارنة بـ 2021 مع تقدم بين 4 و9 مراتب في خمسة محاور رئيسية من أصل سبعة يتكون منها المؤشر وهي: المؤسسات، تطور السوق، تطور الأعمال، إنتاج المعرفة والتكنولوجيا، وكذا الإنتاجات الإبداعية.

2.3. المنشورات العلمية وبراءات الاختراع:

بلغ عدد الباحثين الدائمين في الجزائر سنة 2023، 62586 حسب تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مقسمين إلى: 14692 أستاذ تعليم عالي (بروفيسور)، 18326 أستاذ محاضر صنف أ، 13355 أستاذ محاضر صنف ب، 14579 أستاذ مساعد صنف أ، 1555 أستاذ مساعد صنف ب، و79 مساعد دعم، تمتلك الجزائر 1068 مجلة علمية وطنية، بلغ الإنتاج العلمي في الجزائر إلى غاية سنة 2023، 116123 منشور علميا محتلة بذلك المرتبة 60 عالميا من حيث نسبة النشر العلمي وجودة البحوث حسب موقع

Scimago journal rank، وتمتلك الجزائر 239 بحث مسجل في مؤشر (هيرش) h-index لقياس جودة الإنتاجية العلمية.

الشكل رقم (21): تطور براءات الاختراع في الجزائر خلال الفترة 2011-2023

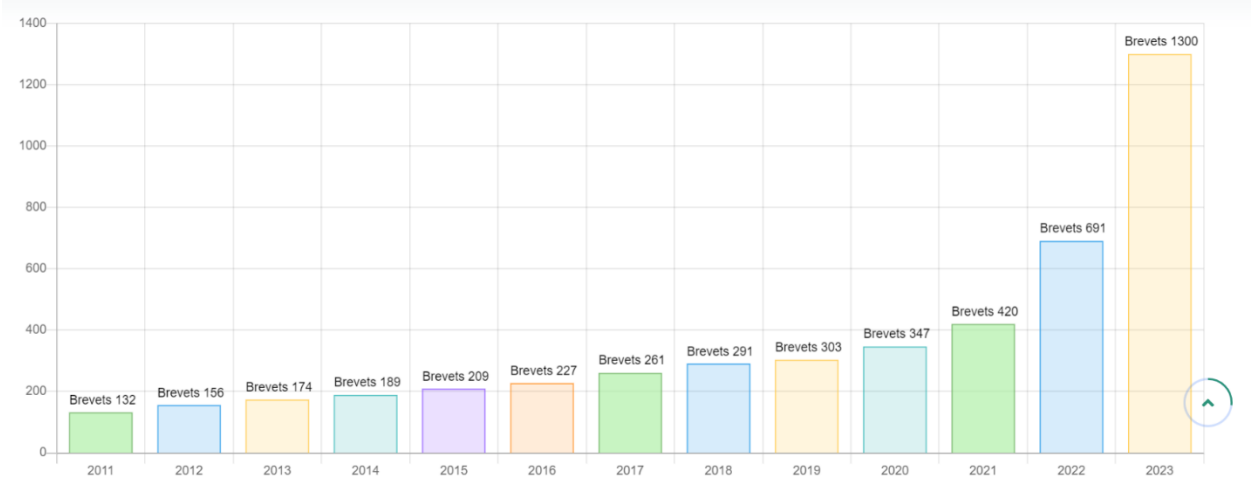

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

يوضح الشكل تطور عدد طلبات براءات الاختراع المودعة في الجزائر من سنة 2011 إلى غاية 2023 وسجلت السنة الأخيرة رقما قياسيا وطنيا في براءات الاختراع من خلال سياسات الجامعة الجزائرية في تكوين الطلبة المقاولين والترويج للمقاولاتية مدعومة بالقرار الوزاري 1275 والمتضمن إعداد مذكرات التخرج في إطار آلية شهادة مؤسسة ناشئة أو شهادة براءة اختراع، هذا وقد بلغ عدد طلبات براءات الاختراع من طرف مؤسسات التعليم العالي والبحث ومراكز البحث والوكالات سنة 2023: 1300 طلبا بينما بلغ عددها سنة 2022: 691 طلبا وهو ما يمثل زيادة مقدرة بـ691 براءاة اختراع مقارنة بالسنة الفارطة وهو ما يمثل أقوى تطور لوحظ مقارنة بالسنوات السابقة.

وتمتلك الجزائر 1851 مخبر بحث و32 مركز بحث و48 وحدة بحث و41 محطة تجريبية بالإضافة إلى العديد من الأرضيات التكنولوجية والمنصات التقنية والحاضنات، هذا وقد أنفقت الجزائر حوالي 57 مليار دينار على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال السبع السنوات ما بين 2015 و2021 أي بمعدل يفوق 8 مليار دينار سنويا حسب ما أفاد به الوزير الأول السابق أيمن عبد الرحمان.

الجدول رقم (11): الميزانية المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي لسنتي 2023-2024 الوحدة دج

	2023	2024
الميزانية المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي	566.493.133.000	647.028.780.000
التعليم والتكوين العاليان	70.001.219.000	38.133.652.000
البحث العلمي والتطوير التكنولوجي	14.240.466.000	25.881.533.000
الحياة الطلابية	22.023.776.000	15.995.370.000
الإدارة العامة	460.227.672.000	567.018.225.000

المصدر: قوانين المالية المنشورة في الجريدة الرسمية.

الشكل رقم (22): توزيع الميزانية المخصصة على قطاع التعليم العالي لسنة 2024

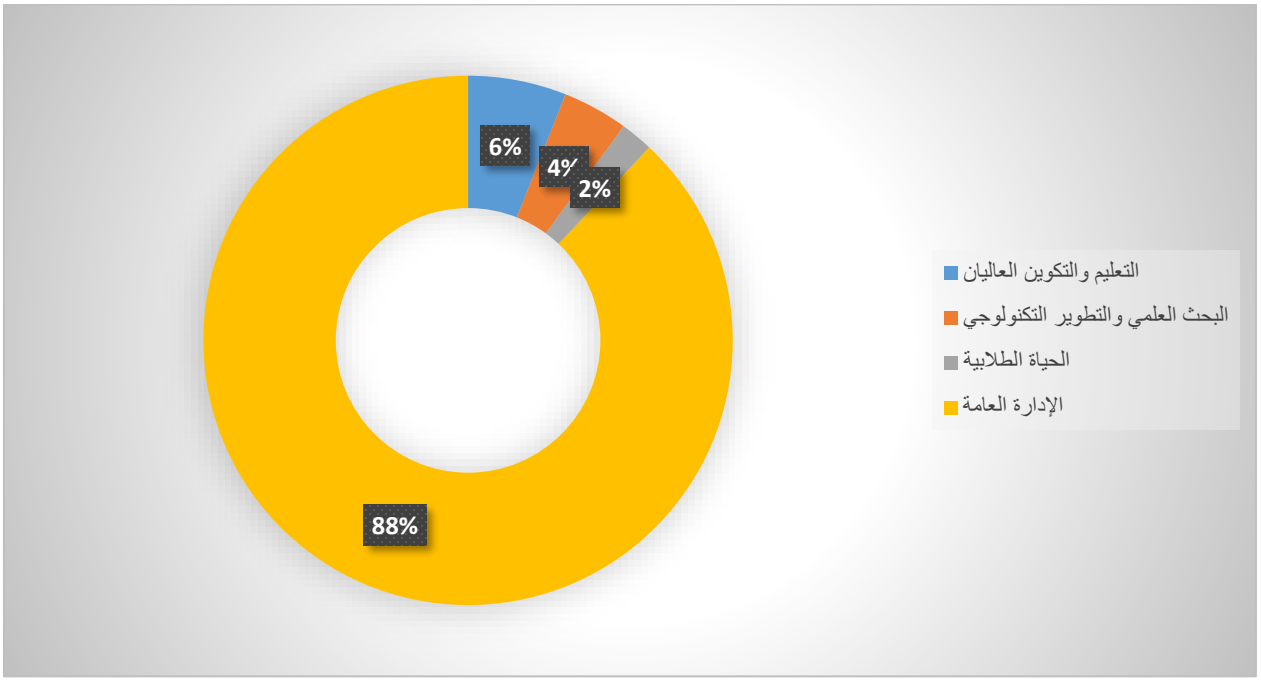

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قانون المالية لسنة 2024.

تعد الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي جد منخفضة إذ لم تتعدى 4% من إجمالي ميزانية القطاع ككل فمعظم هذه الميزانية مخصص للإدارة العامة بنسبة 88% الشيئ الذي يهمل عملية البحث

والتطوير في الجزائر وجعل نتائجها جد منخفضة وتجلى ذلك في احتلال الجزائر لمراتب متأخرة في مؤشر الابتكار العالمي.

4. ترتيب الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي: GKI

الجدول رقم (12): ترتيب الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي GKI

السنة	المرتبة	النقطة
2017	96	39,6
2018	104	39
2019	104	37,1
2020	103	37,5
2021	111	40,3
2022	لا تتوفر بيانات	
2023	لا تتوفر بيانات	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على GKI-Report-2017-2021

يتضح من خلال بيانات مؤشر المعرفة العالمي أن الجزائر تحتل مراتب جد متأخرة إذ لم تتعدى حتى متوسط المعدل العالمي خلال هذه السنوات هذا وتعد أحسن مرتبة احتلتها الجزائر هي المرتبة 96 من أصل 136 دولة في سنة 2017 بمعدل مؤشر معرفة قدره 39,6، وفيما يلي تركيبة متغيرات مؤشر المعرفة العالمي في الجزائر لسنة 2021 وهي أحدث سنة توفرت فيها بيانات عن الجزائر.

الشكل رقم (23): أداء الجزائر ضمن المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي 2021

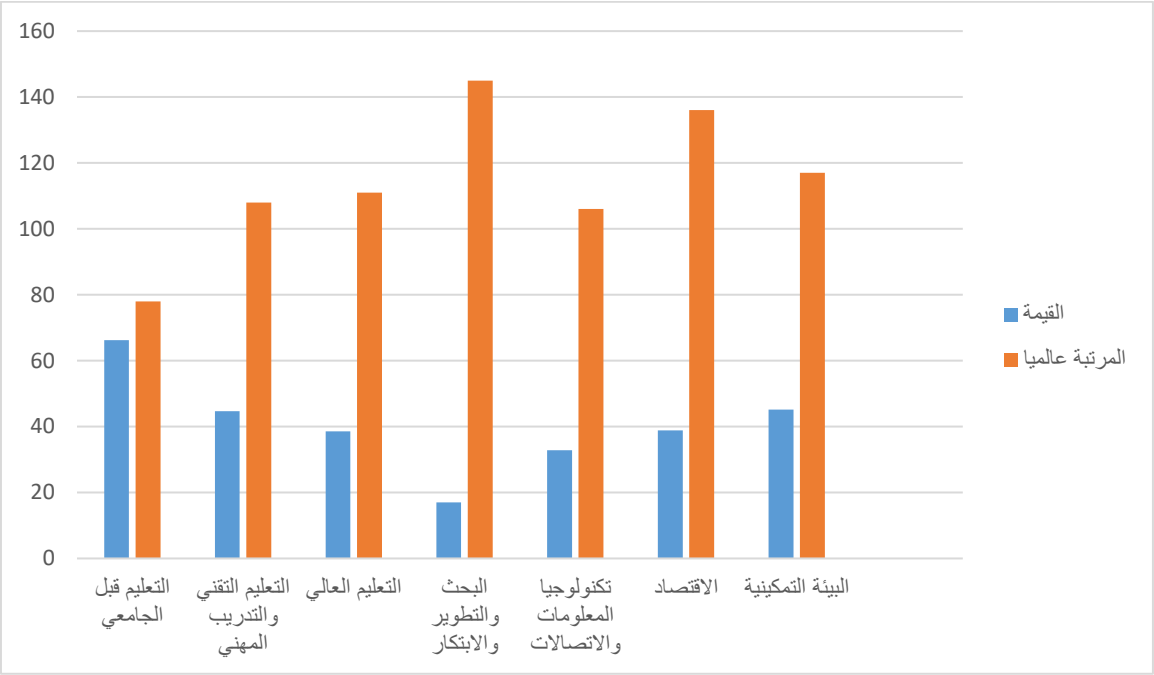

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي GKI-Report-2021

من خلال النتائج المسجلة والمتعلقة بالمؤشرات القطاعية يتضح أن قيم هذه المؤشرات متباينة من قطاع لآخر، إذ يأتي قطاع التعليم ما قبل الجامعي في مقدمة المؤشرات القطاعية متحصلا على المرتبة 78 عالميا حاصدا قيمة قدرها 66,2 بينما كانت القطاعات الأخرى في مراتب جد متأخرة بين المرتبة 106 و145. هذا وبالنظر إلى نتائج المؤشرات القطاعية للجزائر في السنوات السابقة ومقارنتها مع سنة 2021 فإنه نجد تحسنا طفيفا في بعض القطاعات على غرار التعليم ما قبل الجامعي والذي كانت قيمته سنة 2020: 57,3 محتلا المرتبة 82، كما يلاحظ تحسن في التعليم التقني والتدريب المهني لينتقل من قيمة 30,7 ومرتبة 133 إلى قيمة قدرها 44,7 محتلا المرتبة 108، كما شهد مؤشر البحث والتطور والابتكار تحسنا طفيفا مسجلا قيمة قدرها 17 بعد أن سجل سنة 2020 قيمة قدرها 14,2، هذا وقد سجل أيضا مؤشر الاقتصاد تحسنا بعد انتقاله من القيمة 32,3 إلى 38,9 ويأتي هذا التحسن جراء سياسة الحكومة في انتهاج برامج إصلاحات هيكلية لإنعاش الاقتصاد. كما يلاحظ تراجعا في بعض القطاعات على غرار قطاع التعليم العالي الذي شهد تراجعا في قيمة مؤشرها من 47,2 ومرتبة 37 عالميا إلى قيمة قدرها 38,6 محتلا المرتبة 111، كما سجلت الجزائر

تراجعا في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة التمكينية لتسجل قيمة قدرها 32,8 و45,2 بعد أن كانت سنة 2020: 37,5 و46,5 على التوالي.

5. موضع الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي:

كانت نتائج الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي كالآتي:

الشكل رقم (24): ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي 2017-2023

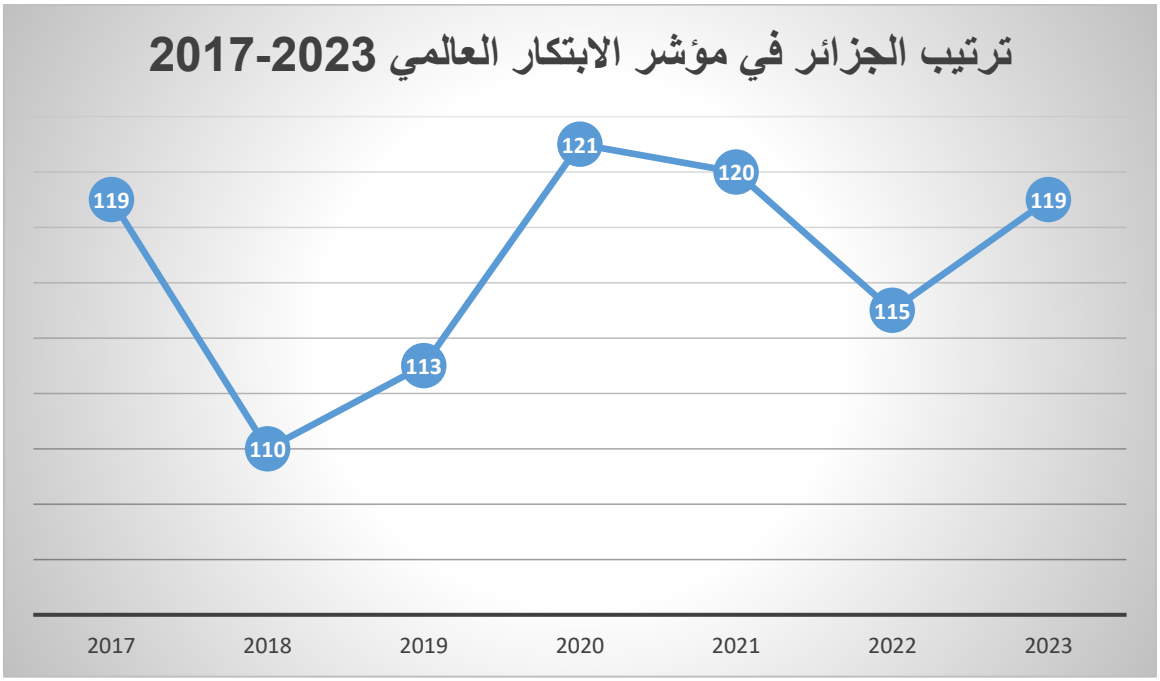

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على http://www.wipo.int

الجدول رقم (13): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات القطاعية لمؤشر الابتكار العالمي لسنة 2023

	القطاع	المرتبة
مؤشرات مدخلات الابتكار	المؤسسات	97
	رأس المال البشري والأبحاث	113
	البنية التحتية	102
	تطور السوق	125

	تطور بيئة الأعمال	120
مؤشرات مخرجات الابتكار	المخرجات المعرفية والتكنولوجية	128
	المخرجات الإبداعية	107

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على http://www.wipo.int

من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (24) يتضح أن الجزائر تحتل مراتب جد متأخرة في مؤشر الابتكار العالمي إذ كانت أحسن مرتبة احتلتها هي المرتبة 110 سنة 2018 وهي نتائج ضعيفة لا تعكس الإمكانيات التي تحظى ها الجزائر ماديا وبشريا للنهوض بمجال البحث والتطوير والابتكار، هذا وبالنظر إلى أداء المؤشرات القطاعية لسنة 2023 فإن الجزائر قدمت أفضل أداء لها في مؤشر المؤسسات إذ احتلت المرتبة 97 عالميا والذي يقيس الجانب المؤسساتي في الدولة ومقدرته على جذب الأعمال والمحافظة على النمو عبر تقديم نظام حوكمة رشيدة ومستويات صحيحة من الحماية والأمان لتلك الأعمال وهو ما يبرز مساعي الدولة الجزائرية للتغيير الجذري وتنظيم المؤسسات من خلال قانون الاستثمار الجديد، إن تحليل النقاط الحيوية لمؤشر الابتكار العالمي يسلط الضوء على نقاط ضعف الاقتصاد الجزائري وحيلولته دون تحسن قدرته على الابتكار تتمثل في البيئة التنظيمية وجودتها، قوة المؤسسات وقلة الاستثمارات في مجال البحث والتطوير وقلة عدد المؤسسات التي توفر تدريبا فعالا في مجال الابتكار.

6. موضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية:

الجدول رقم (14): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2017-2020

السنة	المرتبة	القيمة
2017	86	53,50
2018	92	53,75
2019	89	56,3
2020	137	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على world economic forum: the global competitiveness report, 2017-2020.

هذا وقد توقف إصدار تقرير مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سنة 2020 إذ تم إرجاء إصدار التقرير للعام الثالث على التوالي منذ بدأ جائحة كورونا وقد ظهر الإصدار الأخير في صورة إصدار خاص من التقرير لم يتضمن استعراض الأداء التنافسي لكل دولة على حدى.

الشكل رقم (25): منحى يمثل ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية بالمقارنة مع عدد الدول خلال الفترة 2017-2020

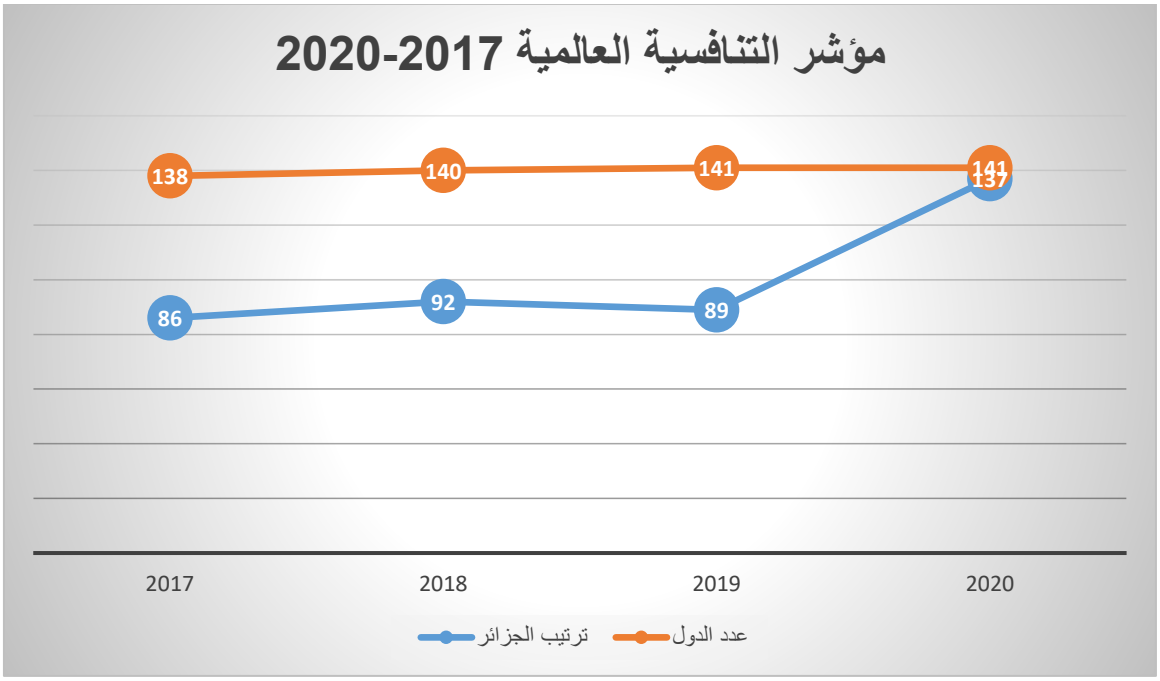

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 13.

يتضح من الجدول رقم (13) والشكل (25) ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية قبل الجائحة في ذيل الترتيب العالمي ويستند التقرير في ترتيبه على الإنتاجية والرخاء والنمو الاقتصادي والمعروف أن الجزائر في تلك الفترة كانت في أزمة خانقة سياسيا واقتصاديا وحالة انغلاق كبرى جراء العصابة التي كانت تحكم البلاد وانهيار أسعار البترول وما تلاها من سياسة الوزير أويحيى أنذاك وعملية طبع النقود وغيرها من حالة الاقتصاد المتردية أنذاك.

خلاصة الفصل:

يعد اقتصاد المعرفة نموذجا اقتصاديا يعتمد بالأساس على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي بدلا من الموارد المادية التقليدية، يعتمد هذا الاقتصاد على أربعة ركائز رئيسية هي: التعليم، البحث والتطوير، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة المؤسسية التي تدعم الابتكار. تحتل الجزائر مراتب منخفضة في مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة العالمية ويرجع ذلك إلى التحديات المتعلقة بضعف الاستثمار في البحث العلمي، نقص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقصور في نظام التعليم. وعلى الرغم من هذه التحديات تسعى الدولة الجزائرية لتحسين أدائها في هذه المجالات من خلال مبادارات وقوانين تهدف لرفع مستوى التعليم وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا وهو ما يشير لوجود فرص حقيقية للتحسن في المستقبل.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية

لاقتصاد المعرفة

والإبداع والابتكار

المقاولاتي

الشكل رقم (26): هيكل الفصل الثالث

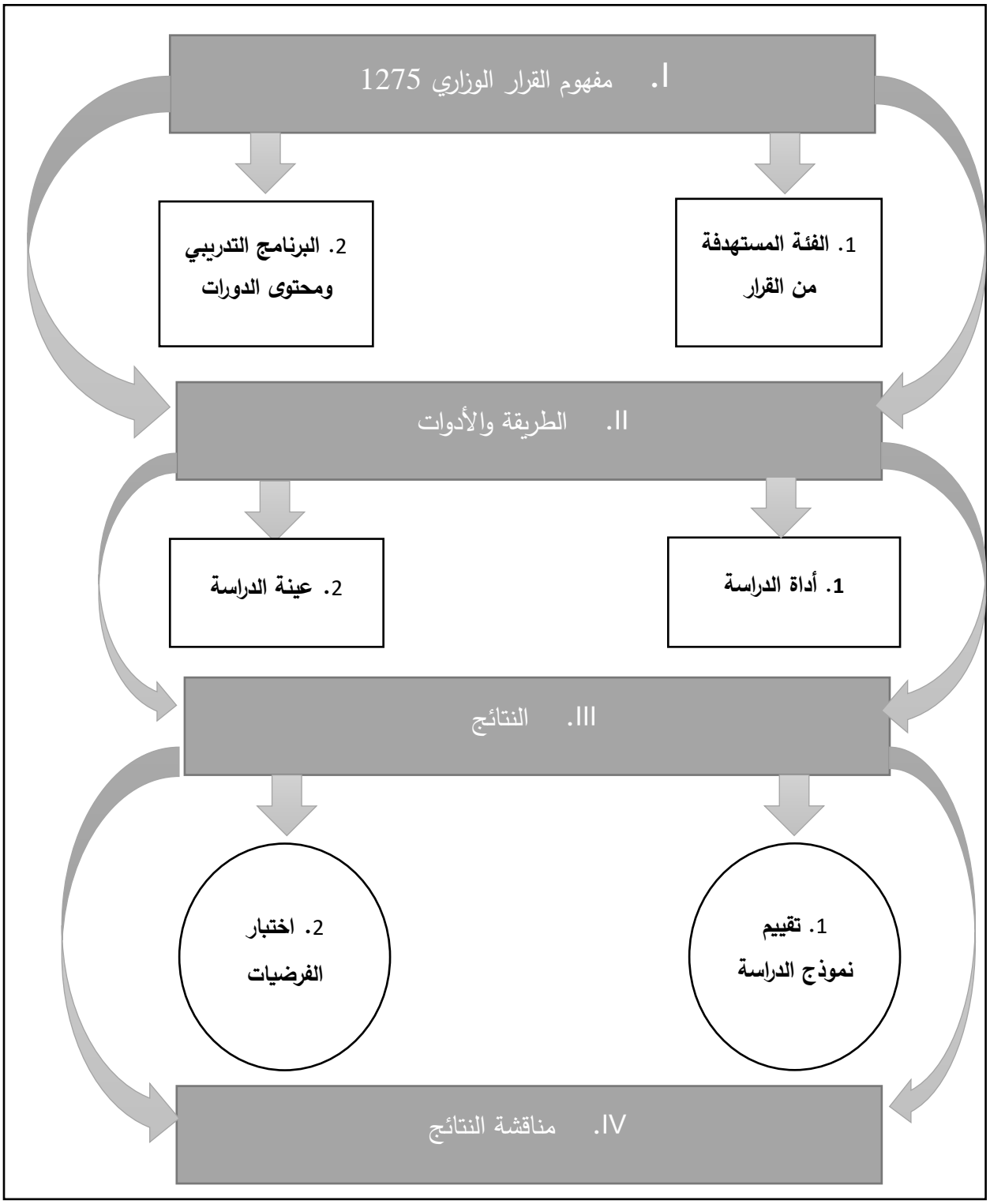

المصدر: من إعداد الطالب.

I. مفهوم القرار الوزاري 1275:

جاء هذا القرار المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 في إطار تجسيد سياسة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الساعية إلى تثمين الأعمال والمشاريع المنجزة من طرف الطلبة أثناء مسارهم التكويني عند إعداد مذكرات التخرج هذا في إطار آلية شهادة مؤسسة ناشئة أو شهادة براءة اختراع.

ويهدف مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية –مؤسسة ناشئة إلى خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلاقة للثروة ومناصب الشغل، والتي تعد عملا مربحا يقوم على أسس ودعائم الابتكار والتكنولوجيا. (المادة 2 من القرار الوزاري 1275، 2022) وتشتمل مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة على مجموعة من البرامج التدريبية في مجال إعداد مخططات الأعمال موجهة لمرافقة الطلبة المسجلين لإعدادها والتي تسمح لهم بإعداد مذكرة تخرج قابلة للتحويل إلى مشروع مؤسسة ناشئة.

1. الفئة المستهدفة من القرار:

تنص المادة 04 من القرار الوزاري 1275 على أنه "يسمح لطلبة الليسانس والماستر والدكتوراه وطلبة الهندسة والهندسة المعمارية، طلبة علوم البيطرة من مختلف التخصصات والكليات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة."

ويتلقى الطلبة المسجلين في هذا المسعى دورات تدريبية وورشات ميدانية حول نموذج الأعمال والتسويق الإلكتروني والمانجمنت والتمويل والمحاسبة، هذا ويمكن لكل طالب في السنة الأخيرة من مساره التعليمي صاحب فكرة قابلة للتطور إلى مؤسسة ناشئة أن يرافق من قبل حاضنة أعمال مؤسسته الجامعية ويناقش مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة.

– فريق العمل:

يمكن للطلبة تكوين فرق عمل تتكون من مجموعات صغيرة من الطلبة (من طالبين إلى ستة طلاب) سواء كانوا من نفس التخصص أو من تخصصات وكليات مختلفة من أجل إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على

شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة، كما يمكن لطالب واحد أن يقوم بإعداد مشروعه بشرط امتلاكه القدرة على ذلك.

- إعداد مذكرة التخرج:

يتم إعداد مذكرة التخرج وفق الخيارات التالية:

1. الطريقة المتعارف عليها في إعداد مذكرات التخرج بالإضافة إلى ملحق مستقل يتعلق بالـ BMC والبطاقة الفنية للمشروع في حدود 30 صفحة.

2. الطريقة الجديدة: الشروع مباشرة في إعداد نموذج مخطط أعمال BMC يكون بمثابة دراسة حقيقية للجدوى الاقتصادية من المشروع (تضم دراسة السوق، البطاقة التكنو–اقتصادية للمشروع).

ملاحظة: ملف المشروع يحتوي على العناصر التالية:

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها؛
- الجوانب الابتكارية للمشروع؛
- صحة نموذج العمل التجاري BMC؛
- الوصول إلى النموذج الأولي.

مخطط العمل التجاري BMC: هو طريقة بصرية تخطيطية يمكن استخدامها أثناء مرحلة التخطيط للمشروع من أجل تدارك الوقوع في الأخطاء قدر الإمكان.

- الإشراف:

يمكن أن تتكون لجنة الإشراف وفق الحالات التالية:

- مشرف واحد يكون متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع (الفكرة الجوهرية).
- مشرف رئيسي يكون متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع (الفكرة الجوهرية) مع مشرف مساعد متخصص في الجوانب الداعمة للمشروع يمكن أن يكون من مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية.

- مشرفين رئيسيين إذا احتاجت الفكرة إلى تكامل تخصصين مختلفين مع مشرف مساعد متخصص في الجوانب الداعمة للمشروع يمكن أن يكون من مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية.

- المناقشة:

يحصل الطلبة على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة بعد القيام بعرض ومناقشة مشاريعهم أمام لجنة علمية وخبراء متخصصين تضم المؤطر، عضو من حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية وممثل عن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، ويتم تسليمهم شهادة نهاية الدراسة الجامعية وعلى دبلوم مؤسسة ناشئة يهدف على الأقل للحصول على وسم "لابل مشروع مبتكر"، وتسهر حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة المشاريع الحاصلة على وسم "لابل مشروع مبتكر" للتحول الفوري إلى مؤسسة ناشئة حاصلة على وسم "لابل" من قبل اللجنة الوطنية لمنح علامة "لابل". (المادة 9 من القرار الوزاري 1275، 2022)

كما أنه يتم تسجيل المشاريع المتميزة في مسابقة وطنية لأفضل المؤسسات الناشئة وتثمن المشاريع الفائزة بدعم مالي مناسب من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بالمجال.

- معايير التقييم:

تحدد معايير التقييم كمايلي:

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها 20%.
- الجوانب الابتكارية للمشروع 25%.
- صحة نموذج BMC العمل التجاري 30%.
- الوصول إلى النموذج الأولي 25%.

- ملاحظة:

- حصول المشروع على وسم "لابل مشروع مبتكر" يعني بالضرورة حصول فريق العمل على مجموع نقاط التقييم الأربعة 100%.

- لا يتم عرض المشروع للمناقشة قبل حصوله على ترخيص من مركز الدعم التكنولوجي والابتكار CATI وحصوله على رقم الإيداع في الجهات المعنية بالحماية (الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ONDA، المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI إن كان المشروع فيه تحسين لمنتج قائم أو ابتكار جديد).

- **الشهادة:**

يتم الحفاظ على نمط الشهادة الأساسية (ليسانس، ماستر، دكتوراه) مع تقديم شهادة فرعية تكون على شكل:

1- شهادة مؤسسة ناشئة (مع ذكر الدورات التدريبية) في مشروع مذكرة تخرج مؤسسة ناشئة، مذكرة تخرج براءة اختراع.

2- ملحق بالشهادة مفصل يشرح تكوين الطالب في مشروع تخرج مؤسسة ناشئة، مذكرة تخرج براءة اختراع.

يتم المصادقة على الشهادة الأساسية (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وفق الطريقة المعمول بها سابقا.

يتم المصادقة على الشهادة الفرعية (شهادة مشاركة، الملحق) من طرف عميد الكلية ومدير الحاضنة ومدير الجامعة.

2. البرنامج التدريبي ومحتوى الدورات:

- إقامة دورات للطلبة في إعداد مخطط الأعمال BMC، مهارات الاتصال والإلقاء، الذكاء الاصطناعي، التسويق الرقمي.
- تنميط محتوى التدريب على كل الحاضنات.
- إمكانية الاستعانة بتقنية الموك MOOC لإتاحة المحتوى لأكبر عدد من المستهدفين.

كما أنه لابد على مدراء مؤسسات التعليم العالي تخصيص فضاءات للعمل الجماعي لواجهات مؤسسات التعليم العالي (حاضنات الأعمال، دار المقاولاتية، مكتب الربط بين المؤسسة والجامعة، مركز الدعم التكنولوجي والابتكار، مكتب قدماء الطلبة...) تضم قاعة للتدريب، قاعة للإعلام الآلي، قاعة لالتقاء حاملي الأفكار المبتكرة وتبادل وجهات النظر وتشكيل فرق عمل تحت إشراف مسؤول الحاضنة، مخبر التصنيع

Fab–Lab، فضاء مخصص لمكاتب المؤسسات الناشئة المتخرجة يتم تجهيزه في إطار الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

- آليات التمويل:

- تفعيل الاتفاقية الممضاة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة وذلك من أجل حث الجهات الممولة (صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF، الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المقاولاتية ANADE ... الخ) على الالتزام بأخذ مشاريع الطلبة كأولوية في عملية التمويل.
- تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المالي خاصة فيما يتعلق بحصول الطلبة المنخرطين في مشروع شهادة مؤسسة ناشئة وعلى وسم "لابل مشروع مبتكر".
- يتكفل مسرع الأعمال (Algérien Venture et Dgrsdt et Anvredet) والجهات الممولة بتكوين الأساتذة المدربين في المرافقة في إجراءات الحصول على الدعم المالي من صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF.
- توجيه المشاريع التي يقل فيها معدل الابتكار إلى الحد المطلوب إلى وكالة ترقية وتطوير المقاولاتية ANADE.
- فتح المجال لكل آليات التمويل الأخرى المتاحة لتمويل مشاريع الطلبة المنخرطين في مشروع شهادة مؤسسة ناشئة.

II. الطريقة والأدوات:

تم تطبيق تقنية نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS–SEM) باستعمال برنامج (WarpPLS 8.0) لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتعد عملية بناء النموذج النهائي للدراسة وتحديد الفرضيات الأساسية التي تم صياغتها بناءا على النموذج كخطوة أولى لأسلوب النمذجة بالمعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية ثم تأتي عملية تحديد العينة المستهدفة وبناء أداة الدراسة، ومن ثم يتم جمع البيانات من العينة المستهدفة ثم معالجتها وتحليلها.

1. أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبيان (الاستبيان الورقي والإلكتروني) كأداة للدراسة إذ يمكن من جمع البيانات الأولية وهو مناسب تماما للبحث الكمي كونه يسهل معالجة العينات وإقامة علاقات إحصائية ومقارنات رقمية.

2.1. تصميم أداة الدراسة:

تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين، قسم أول متعلق بالبيانات الوصفية للدراسة والأسئلة الديمغرافية للعينة المستهدفة، وقسم ثاني متعلق بالفقرات التي تم اعتمادها في قياس المتغيرات والتي كانت كما يلي: الإبداع والابتكار المقاولاتي كمتغير تابع، واقتصاد المعرفة بأبعاده (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم والتدريب، والبيئة القانونية والثقافية) كمتغيرات مستقلة.

1.2.1. القسم المتعلق بالبيانات الوصفية: تم في هذا القسم من الاستبيان إدراج مجموعة من الأسئلة والمتعلقة على العموم بالمتغيرات الوصفية المتعارف عليها والتي تمثلت في:

الجدول رقم (15): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الترميز	فئة المتغير	القياس (عند تفريغ البيانات)
الجنس	Sex	ذكر	(1)
		أنثى	(2)
العمر	Age	من 20 إلى 25 سنة	(1)
		من 26 إلى 31 سنة	(2)
		من 32 إلى 40 سنة	(3)
الشهادة المتحصل عليها	Dipl	ليسانس	(1)
		ماستر	(2)
		شهادات أخرى	(3)
الكلية	FaQ	العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	(1)

العلوم الاجتماعية والانسانية	(2)
العلوم الدقيقة والإعلام آلي	(3)
الأدب عربي ولغات	(4)
الحقوق والعلوم السياسية	(5)
هندسة مدنية ومعمارية	(6)
علوم الطبيعة والحياة	(7)
العلوم والتكنولوجيا	(8)

المصدر: من إعداد الطالب.

2.2.1. القسم الخاص بمتغيرات الدراسة: يتضمن هذا القسم أربعة محاور بحسب عدد المتغيرات الداخلة في شكل النموذج الخاص بالدراسة كما يلي:

- **متغير الإبداع والابتكار المقاولاتي:** تم قياس هذا المتغير كمتغير تابع في هذه الدراسة من خلال خمسة عشر (15) فقرة من أجل قياس الإبداع والابتكار المقاولاتي ومحاولة تغطية كل الجوانب المتعلقة بهذا المتغير وكانت هذه الفقرات كما يلي:

الجدول رقم (16): فقرات متغير الإبداع والابتكار المقاولاتي

الرقم	الفقرات	الترميز
01	لديك المؤهلات والمهارات اللازمة لإدارة مشروع خاص	CI1
02	لديك القدرة على ترجمة أفكارك إلى مهام ونتائج	CI2
03	تتميز شخصيتك بالتميز والتفكير المبدع والمبتكر وحب المخاطرة	CI3
04	التحفيز الشخصي يلعب دورا مهما في تطوير مهارات الإبداع والابتكار المقاولاتي	CI4
05	أفضل طريقة للاستفادة من دراستك هي إدارة عملك الخاص	CI5
06	تتوفر لديك ميزة المخاطرة ورغبة تجربة كل ما هو جديد	CI6
07	توجد في الجامعة العديد من البنى التحتية والمخابر التي تدعم إطلاق مؤسسات جديدة	CI7

08	المساندة الفكرية والمعرفية من طرف الجامعة للمقاولين تولد لديك ميولا لتكون مشروعا خاصا	CI8
09	التعرض لنماذج ناجحة في مجال الريادة يمكن أن يلهم الطلبة ويشجعهم على محاولة الريادة	CI9
10	يوفر المحيط الجامعي مناخ وبيئة مشجعة على الإبداع والابتكار	CI10
11	تحاول الجامعة على نشر ثقافة إنشاء مشروع مبتكر ومبدع خاص به	CI11
12	التعليم العالي يلعب دورا هاما في تنمية القدرات الريادية والابتكارية	CI12
13	البيئة الجامعية تقدم دعما كافيا للطلبة الراغبين في استكشاف مشاريع مقاولاتية	CI13
14	تقوم الجامعة بتشجيع الابتكارات والإبداعات لإنشاء الطلبة مشاريعهم الخاصة	CI14
15	تقوم الجامعة بتخصيص دورات تكوينية وتدريبية من أجل نشر ثقافة الابتكار والابداع لدى الطلبة	CI15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان.

- **متغير البيئة القانونية والثقافية:** شمل هذا المتغير ثمانية (8) فقرات من أجل قياس البيئة القانونية والثقافية ومحاولة تغطية كل الجوانب المتعلقة بهذا المتغير وكانت هذه الفقرات كما يلي:

الجدول رقم (17): فقرات متغير البيئة القانونية والثقافية

الرقم	الفقرات	الترميز
16	هناك قوانين تقيد الإبداع والابتكار في محيطك الخارجي	LC1
17	البرامج الحكومية الهادفة لدعم المشاريع الصغيرة فعالة	LC2
18	تعتقد أن الهيئات الحكومية الداعمة لمشاريع الإبداع والابتكار فعالة وتقوم بواجباتها	LC3
19	يستطيع الطلبة الحصول على معظم التراخيص والتصاريح في وقت قصير	LC4
20	تستطيع المؤسسات الناشئة الدخول إلى الأسواق الجديدة بكل سهولة	LC5
21	تعتقد أن التشريعات والقوانين القائمة تحفز الابتكار والقيام بعملك الخاص	LC6

22	تشعر أن العقبات الثقافية تمنع بعض الطلبة من التفكير بشكل إبداعي ومبتكر	LC7
23	توفر الهيئات الداعمة للابتكار والإبداع تدريب وتطوير للمبدعين والمبتكرين	LC8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان.

- **متغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** شمل هذا المتغير ثمانية (8) فقرات من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع محاولة تغطية كل الجوانب المتعلقة بهذا المتغير وكانت هذه الفقرات كما يلي:

الجدول رقم (18): فقرات متغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الرقم	الفقرات	الترميز
24	تساهم التغيرات والتطورات التكنولوجية على نشر أفكار الإبداع والابتكار في الوسط الاجتماعي	TIC9
25	تعتقد أن هناك توفر كاف للتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات في الجامعة	TIC10
26	يشجع التغير التكنولوجي الطلبة على استثمار مواهبهم الإبداعية والابتكارية	TIC11
27	تعتقد أن التطبيقات المتطورة والذكية في تطوير الأفكار القديمة والاستثمار فيها	TIC12
28	تعتقد أن منصات التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية وسيلة للتعبير عن الإبداع والابتكار	TIC13
29	تساهم التطبيقات الذكية والأدوات التقنية في تشجيع والتحفيز على الإبداع والابتكار	TIC14
30	هناك حاجة لتطوير التشريعات والسياسات لدعم الإبداع والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	TIC15
31	هناك تحديات تكنولوجية واتصالية تخص عملية الإبداع والابتكار	TIC16

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان.

- **متغير التعليم والتدريب:** شمل هذا المتغير ثمانية (8) فقرات من أجل قياس التعليم والتدريب ومحاولة تغطية كل الجوانب المتعلقة بهذا المتغير وكانت هذه الفقرات كما يلي:

الجدول رقم (19): فقرات متغير التعليم والتدريب

الرقم	الفقرات	الترميز
32	تعتقد أن النظام التعليمي ينشر الثقافة الإبداعية والابتكارية	IT17
33	للتعليم والتدريب دور مهم في تعزيز الإبداع والابتكار	IT18
34	من وجهة نظرك ترى أن التعليم والتدريب يساعد في تشجيع الطلبة على الابتكار والمشاركة في مجالات مختلفة	IT19
35	يجب على الجامعة القيام بمشاركة الطلبة في دورات تكوينية وتدريبية لتعزيز الإبداع والابتكار	IT20
36	تساهم الدورات والخرجات الميدانية التي تقوم بها الجامعة للطلبة في الحصول على أفكار إبداعية جديدة	IT21
37	تعتقد أن مقاييس المقاولاتية التي وضعتها الوزارة في الجامعات ساهمت كثيرا في تشجيع الطلبة على إنشاء مشروعهم الخاص	IT22
38	تشعر بأن التدريب على مهارات الطلبة التفكيرية يساهم في تطوير القدرة على الابتكار	IT23
39	هناك حاجة لتطوير مناهج التعليم لتعزيز الإبداع والابتكار في الجماعة	IT24

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان.

هذا وقد تم إعداد فقراتها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة مع تعديلها وفقا للدراسة الحالية، كما تم استخدام مقياس ليكارت (likert) الخماسي الذي يتكون من خمس درجات (1-5) لتحديد درجة الموافقة لكل فقرة من أداة الدراسة.

2. عينة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة والمتمثل في الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27-09-2022 والذي يحدد كيفيات الحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة، وقد تم استخلاص 204 استبيان صالح للاستخدام في التحليل، تم تطبيق تقنية نمذجة المعادلات الهيكلية ذات المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) باستخدام برمجية (WarpPLS 8.0)

خصائص العينة:

بلغ حجم عينة الدراسة 204 طالب تمثل الإناث نسبة 65,20% والذكور 34,80% وهو ما يمثل التباين بين الجنسين، من ناحية متغير السن فنلاحظ أن الفئة العمرية من 20 إلى 25 سنة تمثل الأغلبية بنسبة 80,88% وهو رقم منطقي كون معظم الطلبة يندرجون ضمن هذه الفئة في المرحلة الجامعية، من ناحية التخصصات فنجد أن 29,90% من الطلبة ينتمون لكلية العلوم الدقيقة والإعلام الآلي يليه طلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بنسبة 26,47% ثم طلبة الهندسة المدنية والمعمارية بنسبة 17,16%، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (20): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	71	34.80%
	أنثى	133	65.20%
العمر	من 20 إلى 25 سنة	165	80.88%
	من 26 إلى 31 سنة	17	08.33%
	من 32 إلى 40 سنة	22	10.79%
الشهادة المتحصل عليها	ليسانس	102	50%
	ماستر	96	47.06%
	شهادات أخرى	06	02.94%
الكلية	العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	54	26.47%
	العلوم الاجتماعية والانسانية	07	03.43%
	العلوم الدقيقة والإعلام آلي	61	29.90%
	الأدب عربي ولغات	09	04.41%
	الحقوق والعلوم السياسية	08	03.92%
	هندسة مدنية ومعمارية	35	17.16%

	علوم الطبيعة والحياة	27	13.24%
	العلوم والتكنولوجيا	03	01.47%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات التحليل برمجية Ms Excel.

III. النتائج:

بعد إتمام عملية توزيع وجمع العينة المقبولة للدراسة والمقدرة بـ 204 طالب، تم تفريغ وترتيب وتنظيم وترميز النتائج في برنامج ايكسل (Excel) وتحويلها إلى صيغة (Text) ثم إدخالها في برنامج WarpPLS 8.0، وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج لايقبل اللغة العربية لذا تم الحرص على ترميز العبارات باللغة الأجنبية.

بعد إدخال البيانات تم الولوج إلى واجهة برنامج WarpPLS 8.0 إذ تم الاعتماد على النسخة التجريبية لمدة ثلاثة أشهر والتي تتيح لك فرصة الاستفادة من جميع الميزات الموجودة في النسخة المدفوعة، وتم التطرق إلى مختلف مراحل البرنامج من محاكاة النموذج الخاص بالدراسة إلى غاية البدء في عملية التحليل وصولا إلى النتائج النهائية والتأكيد على أن النموذج سليم.

1. تقييم نموذج الدراسة:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى مختلف مراحل تحليل نموذج دراستنا وفق النمذجة بالمعادلات الهيكلية باستعمال برنامج WarpPLS 8.0 في عملية تحليل وتقييم النموذج والذي يعد أحدث الإصدارات في تقييم النماذج وفق المعادلات الهيكلية، ومن ثم نتطرق لاختبار النتائج.

1.1. اختبار النموذج القياسي: (Measurement Model)

سوف نقوم في العنصر بتحليل النموذج القياسي بالاعتماد الصدق التقاربي والصدق التمايزي. (kock, 2010, p. 07)

1.1.1. الصدق التقاربي: (Convergent Validity)

يتمثل دور هذا التحليل في تقييم مدى توافق، اتساق واستقرار نتائج القياس في نتائج الاستبانة، ويتم قياس الصدق التقاربي من خلال الاعتماد على متوسط التباين المسخرج (AVE)، معامل الثبات ألفا كرونباخ

(Cronbach ‘s Alpha)، ومعامل الثبات المركب (Composite Reliability). (Hair, Hult, Ringle, & Sarsted, 2022, p. 110)

الجدول رقم(21): نتائج الصدق التقاربي للنموذج باستخدام متوسط التباين المستخرج، معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الثبات المركب

	متوسط التباين المستخرج	***ألفا كرونباخ***	***معامل الثبات المركب***
الإبداع والابتكار المقاولاتي	**0.525**	**0.867**	**0.897**
البيئة القانونية والثقافية	**0.545**	**0.720**	**0.827**
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**0.510**	**0.679**	**0.806**
التعليم والتدريب	**0.516**	**0.686**	**0.810**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

يتضح من خلال الجدول أن أبعاد الدراسة تتوفر فيها خاصية الثبات ومتسقة داخليا، حيث تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ ما بين 0.679 و0.867 وهي قيمة مقبولة كونها أكبر من 0.60، بالنسبة لمعامل الثبات المركب فهي تتراوح قيمه بين 0.806 و0.897 وهي أكبر من من القيمة المرجعية بالنسبة لهذا المعيار المقدرة بـ 0.70 إذا هي مقبولة في نموذج الدراسة، كما كانت نتائج التباين المستخرج أو المفسر أكبر من 0.50 كما هو مبين في الجدول أعلاه وبالتالي فمقياس التباين المفسر قد تحقق، وعليه فنتائج الاستبانة تتميز بدرجة اتساق العناصر المستخدمة ومؤشرات القياس تقيس نفس الظاهرة وهو ما يحقق الصدق التقاربي في نموذج الدراسة وكانت تشبعات الفقرات كالتالي:

الجدول رقم (22): اختبار النموذج القياسي

المتغيرات	الترميز	معاملات التشبع
الإبداع والابتكار المقاولاتي	CI7	0.603
	CI8	0.562
	CI10	0.745
	CI11	0.797
	CI12	0.667
	CI13	0.802
	CI14	0.833
	CI15	0.742
البيئة القانونية والثقافية	LC2	0.756
	LC3	0.816
	LC4	0.699
	LC6	0.675
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	TIC12	0.683
	TIC13	0.693
	TIC14	0.751
	TIC15	0.728
التعليم والتدريب	IT19	0.795
	IT20	0.710
	IT21	0.695
	IT23	0.668

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

نلاحظ أن معاملات التشبع للفقرات قد تجاوزت الحد الأدنى المطلوب الموصى به والمقدر بـ 0.7 في أغلب الفقرات الموجودة في النموذج، أما الفقرات التي كان معامل التشبع فيها محصورا بين 0.4 و0.7 بعد ما تم التأكد من أن وجودها يحسن من نتائج متوسط التباين المفسر (AVE) تم الإبقاء عليها فيما تم حذف الفقرات والتي كانت معاملات التشبع أقل من 0.4 وقد كانت الفقرات المحذوفة من كل متغير كما يلي: سبعة (07) فقرات من متغير الإبداع والابتكار المقاولاتي، أربع (04) فقرات من متغير البيئة القانونية والثقافية، أربع (04) فقرات من متغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأربع (04) فقرات من متغير التعليم والتدريب ليصبح العدد الإجمالي للفقرات الداخلة في النموذج عشرون (20) فقرة بعد أن كان عددها 39 فقرة.

2.1.1. الصدق التمايزي: (Discriminant Validity)

يتم قياس الصدق التمايزي بناء على معيارين رئيسيين هما: معيار فورنر لاركر ونسبة الأحادية وسمة التغاير. (Rasoolimanesh, 2022, p. 02)

❖ **معيار فورنر لاركر: (Fornell–Larcker)**

يقيس هذا المعيار التباين بين المؤشرات من خلال التحقق من عدم تداخل المبنى أي أنها متمايزة عن بعضها البعض، وحتى يكون هناك صدق تمايزي لأداة الدراسة يجب أن تكون قيمة كل متغير أكبر من أي ارتباط مع بقية المتغيرات الأخرى وهذا ما يتحقق من خلال ملاحظة الجدول رقم (22) حيث أن قيم إحصائية فورنر لاركر لكل متغير مع نفسه كانت أكبر من بقية القيم لنفس المتغير وعليه فالمتغيرات المستخدمة غير مكررة ولا يوجد تداخل وترابط بين المتغيرات وبالتالي وفق هذا المعيار فإن الصدق التمايزي لأداة الدراسة محقق.

الجدول رقم (23): نتائج الصدق التمايزي وفق معيار فورنر لاركر (Fornell–Larcker)

	الإبداع والابتكار المقاولاتي	البيئة القانونية والثقافية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم والتدريب
الإبداع والابتكار المقاولاتي	0.725			

البيئة القانونية والثقافية	0.448	0.738		
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0.310	0.211	0.714	
التعليم والتدريب	0.263	0.215	0.523	0.719

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

❖ **نسبة الأحادية وسمة التغاير: Ratio Heterotrait–Monotrait (HTMT)**

يمثل هذا المعيار سمة اللاتجانس وتعتبر قيمته تقديرا حقيقيا للارتباط الحقيقي بين متغيرين اثنين إذا تم قياسهما بطريقة مثالية أي إذا كانا يتمتعان بموثوقية كاملة، وتشير قيمته القريبة من الواحد لعدم وجود موثوقية، أما إذا كانت قيمته أقل من 0.90 فهي تدل على وجود موثوقية.

الجدول رقم (24): نتائج الصدق التمايزي وفق معيار HTMT

	الإبداع والابتكار المقاولاتي	البيئة القانونية والثقافية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم والتدريب
الإبداع والابتكار المقاولاتي				
البيئة القانونية والثقافية	0.576			
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0.400	0.318		

التعليم والتدريب	**0.373**	**0.347**	**0.765**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

تشير نتائج قياس HTMT كما يبينها الجدول أعلاه إلى أن قيمة HTMT لأبعاد الدراسة لم تتجاوز 0.90 إذا هذا المعيار محقق وبالتالي فإن الصدق التمايزي لأداة الدراسة محقق.

2.1. تقييم النموذج الهيكلي:

بعد تقييم النموذج القياسي والتأكد من صلاحيته (قبول نتائج الصدق التقاربي والصدق التمايزي للنموذج القياسي)، تأتي الخطوة التالية وهي تقييم صلاحية النموذج الهيكلي من خلال دراسة القدرات التنبؤية للنموذج والعلاقات بين متغيرات الدراسة وتقييم نماذج الانحدار.

1.2.1. التداخل الخطي بين المباني باستخدام معامل تضخم التباين VIF:

يتم الاعتماد على معامل تضخم التباين (VIF) للتأكد من خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي لمتغيرات الدراسة، وللحكم على خلو النموذج من هذه المشكلة يجب أن تكون قيمة (VIF) أقل من 5. (Hair, Hult, Ringle, & Sarsted, 2022, p. 147)

الجدول رقم (25): معامل تضخم التباين (VIF) لمتغيرات الدراسة

البعد	الإبداع والابتكار المقاولاتي	البيئة القانونية والثقافية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم والتدريب
معامل تضخم التباين (VIF)	**1.340**	**1.269**	**1.441**	**1.407**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

تشير نتائج قيم معامل تضخم التباين (VIF) أنها أقل من قيمة العتبة 5، وعليه فإنه لا يوجد تداخل خطي بين مباني نموذج الدراسة.

2.2.1. تقييم ملاءمة معاملات المسار: Path Coefficients

تتراوح قيم معامل المسار بين 1+ و1− وتشير القيمة المطلقة الأعلى إلى علاقة قوية بين المباني، بينما تدل الإشارة السالبة على وجود علاقة عكسية بين المباني. يوضح الجدول التالي نتائج قيم معاملات المسار (Coefficients Path) لأبعاد الدراسة:

الجدول رقم (26): قيم معاملات المسار Path Coefficients

البعد	البيئة القانونية والثقافية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم والتدريب
الإبداع والابتكار المقاولاتي	**0.369**	**0.175**	**0.166**
التعليم والتدريب	**0.140**	**0.533**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

تشير نتائج قيم معاملات المسار (Coefficients Path) إلى أن إشارة جميع معاملات المسار موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة وتتراوح قيم متغير الإبداع والابتكار المقاولاتي مع الأبعاد بين 0.166 و0.369 وهي قيم متوسطة على العموم، إذ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل مسار لبعد البيئة القانونية والثقافية مع متغير الإبداع والابتكار المقاولاتي قدر بـ 0.369 وهي قيمة جيدة تدل على وجود علاقة تنبؤية جيدة بين هذه المباني، أما معامل مسار بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع متغير الإبداع والابتكار المقاولاتي قدر بـ 0.175 وهي قيمة ضعيفة تدل على وجود علاقة تنبؤية ضعيفة بين هذه المباني وهو نفس الحال لمعامل مسار بعد التعليم والتدريب مع الإبداع والابتكار والتي قدرت بـ 0.166، كما كانت قيم معامل مسار بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع متغير التعليم والتدريب 0.533 وهي قيمة قوية يدل على وجود علاقة تنبؤية قوية بين هذه المباني، علاوة على ذلك كانت قيمة معامل مسار بعد البيئة القانونية والثقافية مع متغير التعليم والتدريب 0.140 وهي علاقة تنبؤية ضعيفة.

3.2.1. معامل التفسير R^2:

يعتبر معامل التفسير أو ما يعرف بمعامل التحديد المقياس الأكثر شيوعا والأكثر أهمية في عملية تقييم النموذج الهيكلي إذ يمثل هذا المعامل مقياسا للقوة التنبؤية (التفسيرية) للنموذج، حيث يشير إلى نسبة التباين في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة، وتتراوح قيمة R^2 بين 0 و1 وتشير المستويات الأعلى مستويات أعلى من القوة التفسيرية. (Hair, Hult, Ringle, & Sarsted, 2022, p. 195)

الجدول رقم (27): نتائج معامل التفسير R^2

البعد	R^2	R^2 Adjusted	النتيجة
الإبداع والابتكار المقاولاتي	**0.279**	**0.268**	**حجم التفسير متوسط**
التعليم والتدريب	**0.328**	**0.321**	**حجم التفسير متوسط**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن معامل التفسير R^2 للمتغيرين الإبداع والابتكار المقاولاتي، التعليم والتدريب أكبر من 0.1 وهو ما يدل على دلالة المتغيرين في تفسير النموذج، بحيث سجلت معامل التحديد لمتغير الإبداع والابتكار قيمة قدرها 0.279 معناه أن المتغيرات المستقلة (البيئة القانونية والثقافية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والتدريب) يفسرون ما مقداره 27.9% من التغير في الإبداع والابتكار المقاولاتي وهي قيمة تندرج ضمن المجال [25%-50%] ويعد حجم تفسير متوسط، كما أن البيئة القانونية والثقافية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفسر ما قيمته 32.8% من التباين في التعليم والتدريب وهو حجم تفسير متوسط.

كما نلاحظ أن قيم التحديد المعدل قريبة ولا تختلف كثيرا عن قيم التحديد وهذا ما يدل على جودة النموذج ومعنويته.

4.2.1. تقييم حجم الأثر: (F^2)

يتم اللجوء إلى معيار حجم الأثر F^2 لمعرفة مدى تأثير كل متغير على حدى، ويكون حجم التأثير كبير إذا كان أكبر من 0.35، ومتوسط إذا كان محصورا بين 0.15 و0.35 ويكون حجم التأثير صغيرا إذا كان محصورا بين 0.02 و0.15: (Hair, Hult, Ringle, & Sarsted, 2022, p. 254)

الجدول رقم (28): حجم الأثر F^2

المتغير	حجم الأثر F^2	النتيجة
البيئة القانونية والثقافية–الإبداع والابتكار المقاولاتي	0.166	حجم التأثير متوسط
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات–الإبداع والابتكار المقاولاتي	0.055	حجم التأثير ضعيف
التعليم والتدريب– الإبداع والابتكار المقاولاتي	0.057	حجم التأثير ضعيف
البيئة القانونية والثقافية– التعليم والتدريب	0.032	حجم التأثير ضعيف
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات–التعليم والتدريب	0.296	حجم التأثير متوسط

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

يتبين من خلال النتائج أعلاه أن البيئة القانونية والثقافية لها تأثير متوسط على الإبداع والابتكار المقاولاتي، في حين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والتدريب تأثيرهما ضعيف على الإبداع والابتكار المقاولاتي، إن هذا التأثير الملحوظ للبيئة القانونية والثقافية على الإبداع والابتكار المقاولاتي يشير إلى أن السياسات والقوانين والثقافة العامة تؤثر بشكل إيجابي على تطوير الأفكار الابتكارية في مجال المقاولاتية وبالتالي فإن الطلبة يجدون دعما قانونيا وثقافيا لتحفيز قدراتهم الابتكارية. خلافا للتأثير الضعيف لتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات على الإبداع والابتكار المقاولاتي فإن لها دورا أكبر في تحسين جودة التعليم والتدريب وهو ما يا دل على الدور لذي تلعبه في تحسين أساليب التعليم والتدريب والتواصل بين المدربين والمتدربين.

5.2.1. القدرة التنبؤية للنموذج: (Q^2) Predictive Relvance

ويمثل هذا المقياس قدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بالمتغير التابع ويشترط أن تكون قيمة Q^2 أكبر من الصفر حتى تشير لصلة تنبؤية إيجابية للنموذج.

الجدول رقم (29): قدرة النموذج على التنبؤ Q^2

البعد	Q^2	النتيجة
الإبداع والابتكار المقاولاتي	**0.285**	**مقبولة**
التعليم والتدريب	**0.330**	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

نلاحظ أن النموذج يتسم بأهمية تنبؤية كون أن قيم $Q^2 > 0$ وبالتالي فإن المتغيرات المستقلة لها القدرة على التنبؤ بالمتغيرات التابعة.

6.2.1. جودة المطابقة للنموذج: Goodness-of-fit index (GOF)

وتمثل هذه المرحلة آخر مراحل اختبار النموذج البنائي (Structural Model) يعمل هذا المقياس على قياس مدى الاعتماد على النموذج القياسي والهيكلي للدراسة، ويحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{GOF}=\sqrt{\overline{R^2} \times \overline{\text{AVE}}}$$

حيث: $\overline{R^2}$: تمثل متوسط معاملات التحديد.

$\overline{AVE}$: تمثل متوسط التباين المفسر.

بالتطبيق على نتائج الدراسة نجد أن: R^2= 0.3035 AVE= 0.524 **GOF= 0.3987**

وهو مقياس جيد لأنه يفوق معدل 0.36 ومنه يمكن الاعتماد على النموذج القياسي والهيكلي للدراسة كونه يمتلك جودة مطابقة مقبولة.

يوضح الشكل التالي النموذج العام للدراسة وفق النمذجة بالمعادلات الهيكلية باستعمال البرنامج الإحصائيWarpPLS 8.0 :

الشكل رقم (27): النموذج العام للدراسة

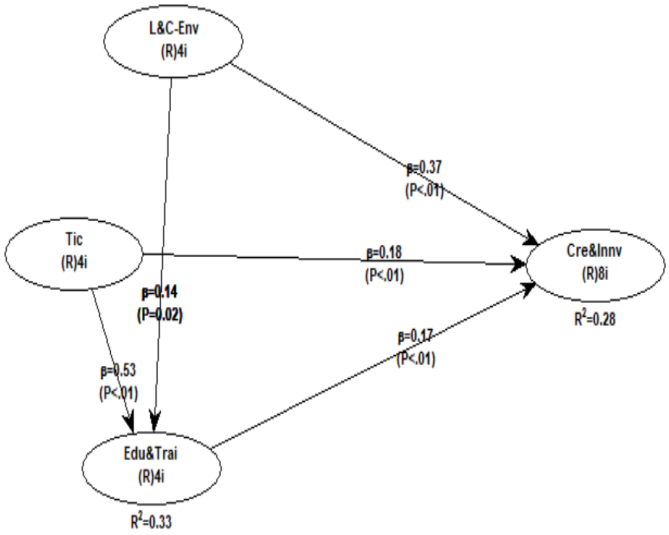

المصدر: من مخرجات برنامج WarpPLS 8.0.

وكانت مؤشرات الجودة وملاءمة النموذج على النحو التالي:

الجدول رقم (30): ملاءمة النموذج ومؤشرات الجودة

المؤشرات	معيار الملاءمة	النتيجة	الوصف
متوسط معامل المسار (APC)	p<0.05	APC=0.276, P<0.001	جيد
متوسط معامل التحديد (ARS)	p<0.05	ARS=0.303, P<0.001	جيد
متوسط معامل التحديد المعدل (AARS)	p<0.05	AARS=0.295, P<0.001	جيد
متوسط الكتلة (AVIF)	5=> مقبول 3.3=> مثالي	AVIF=1.126	مثالي
متوسط العلاقة الخطية المتداخلة الكاملة (AFVIF)	5=> مقبول 3.3=> مثالي	AFVIF=1.364	مثالي
جودة المطابقة (GOF)	0.1=< صغير 0.25=< متوسط 0.36=< قوي	GOF=0.399	قوي
نسبة مفارقة سيمبسون (SPR)	0.7=< مقبول 1= مثالي	SPR=1	مثالي
نسبة المساهمة التربيعية (RSCR)	0.9=< مقبول 1= مثالي	RSCR=1	مثالي
نسبة القمع الإحصائي (SSR)	0.7=< مقبول 1= مثالي	SSR=1	مثالي
نسبة اتجاه السببية ثنائية المتغير غير الخطية (NLBCDR)	0.7=< مقبول	NLBCDR=1	مقبول

الجذر الموحد لمتوسط التربيع المتبقي (SRMR)	0.1=> مقبول	SRMR=0.113	مقبول
المتوسط المطلق المتبقي الموحد (SMAR)	0.1=> مقبول	SMAR=0.094	مقبول
مربع كاي القياسي مع 189 درجة من الحرية (SChS)	p<0.05	SChS=11.067, P<0.001	جيد
نسبة عدد فرق العتبة المعيارية (STDCR)	0.7=< مقبول 1= مثالي	STDSR=0.932	مقيول
نسبة مجموع فرق العتبة المعيارية (STDSR)	0.7=< مقبول 1= مثالي	STDSR=0.827	مقبول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

يبين الجدول أعلاه من المؤشرات العامة والدالة على جودة وملاءمة لنموذج وفيما يلي تفسير لكل مؤشر:

– متوسط معاملات المسار(APC): يشير إلى القوة العامة للعلاقات المباشرة في النموذج (قيم أعلى تعني علاقات قوية).

– متوسط معامل التحديد(ARS): يشير لمدى تفسير النموذج لتباين البيانات (قيم أعلى تعني نموذج أفضل في التفسير).

– متوسط معامل التحديد المعدل(AARS): مشابهة لمعامل (ARS) لكن تأخذ في عين الاعتبار عدد المتغيرات في النموذج لتجنب الإفراط في التقدير.

– متوسط الكتلة (عامل تضخم التباين)AVIF: يستخدم للكشف عن مشكل التعدد الخطي (أقل من 5 تدل على عدم وجود تعدد خطي كبير)

– متوسط العلاقة الخطية المتداخلة(AFVIF): مشابهة لـAVIF لكن يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات، يعكس التعدد الخطي في النموذج ككل (القيم المنخفضة تعتبر أفضل).

– جودة المطابقة(GOF): مقياس عام لجودة التوافق، يستخدم لتقييم مدى توافق النموذج مع البيانات (قيم أعلى تعني توافق أفضل). تم التطرق إليه مسبقا.

– نسبة مفارقة سمبسون (بقايا المسارات المعيارية)SPR: يجب أن تكون منخفضة للإشارة لنموذج جيد التوافق.

– نسبة المساهمة التربيعية(RSCR): يعكس مدى توافق النموذج البنيوي مع البيانات (قيم قريبة من 1 تعتبر مثالية).

– نسبة القمع الإحصائي(SSR): يجب أن تكون منخفضة لتدل على توافق جيد.

– نسبة اتجاه السببية ثنائية المتغير غير الخطية (NLBCDR): يستخدم للكشف عن اتجاهات السببية المعقدة في النموذج.

– الجذر الموحد لمتوسط التربيع المتبقي (SRMR): يجب أن تكون قيمته أقل من 0.08 لتدل على توافق جيد للنموذج.

– المتوسط المطلق المتبقي الموحد(SMAR): يجب أن تكون قيمته منخفضة لتدل على توافق جيد.

– مربع كاي القياسي مع 189 درجة من الحرية (SChS): يستخدم لتقييم ملاءمة النموذج (قيم أقل تعني توافق أفضل)

– نسبة عدد فرق العتبة المعيارية (STDCR): معامل التحديد الكلي المعياري يعكس مدى تفسير النموذج للتباين الكلي في البيانات.

– نسبة مجموع فرق العتبة المعيارية (STDSR): مجموع البقايا الكلية المعيارية (قيم منخفضة تدل على نموذج جيد التوافق).

2. اختبار الفرضيات:

بعد التأكد من عدم وجود التداخل الخطي بين المباني (VIF)، وتقييم ملاءمة معاملات المسار (Coefficients Path)، إضافة للتأكد من معامل التفسير R^2 وحجم الأثر F^2، ننتقل لمرحلة اختبار نتائج الفرضيات.

تم الاعتماد في اختبار نتائج الفرضيات على أسلوب تحليل المسار (Path Analysis) لقياس التأثير المباشر باستخدام ميزة البسترة (Bootstrapping) والتي يوفرها برنامج (WarpPLS 8.0)، وتسمح لنا عملية البسترة بمعرفة مدى معنوية النتائج واتخاذ القرار فيما يخص الفرضيات.

1.2. الأثر المباشر (Direct Effects):

يقصد به العلاقة المباشرة بين المتغيرات أي بدون وسيط أو متغير معدل، ونجد حسب النموذج خمسة (05) فرضيات مباشرة كالتالي: H1، H2، H3، H4، H5 موضحة في الجدول رقم (30) بمعاملات المسار (β)، الانحراف المعياري (Standard Deviatian)، إضافة لإحصائية t و(p-value).

الجدول رقم (31): اختبار الفرضيات المباشرة

الفرضيات	معامل المسار (β)	الانحراف المعياري	قيم t	إحصائية p- value	النتيجة
H1	0.37	0.065	5.649	0.000	مقبولة
H2	0.18	0.068	2.587	0.005	مقبولة
H3	0.17	0.068	2.445	0.008	مقبولة
H4	0.53	0.063	2.047	0.000	مقبولة
H5	0.14	0.068	8.426	0.021	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

نلاحظ من خلال الجدول وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمتغير البيئة القانونية والثقافية على الإبداع والابتكار عند مستوى دلالة 0.05 حيث كانت قيمة معامل المسار (β=0.37) و(P=0.000) وبالتالي قبول الفرضية H1.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للبيئة القانونية والثقافية على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275. ←——— فرضية مقبولة.

كما تم ملاحظة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإبداع والابتكار المقاولاتي حيث كانت قيم β وP كما يلي: (P=0.005 β=0.18) وبالتالي قبول الفرضية H2.

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275. ←———— فرضية مقبولة.

ويلاحظ أيضا وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التعليم والتدريب على الإبداع والابتكار المقاولاتي حيث كانت قيم β وP كما يلي: (P=0.008 β=0.17) وبالتالي قبول الفرضية H3.

H3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للتعليم والتدريب على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275. ←————فرضية مقبولة.

كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم والتدريب إذ كانت قيم β وP كما يلي: (P=0.000 β=0.53) وبالتالي قبول الفرضية H4.

H4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم والتدريب لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275. ←———— فرضية مقبولة.

كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير البيئة القانونية والثقافية على التعليم والتدريب إذ كانت قيم β وP كما يلي: (P=0.021 β=0.14) وبالتالي قبول الفرضية H5.

H5: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للبيئة القانونية والثقافية على التعليم والتدريب لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275. ←————فرضية مقبولة.

2.2. الأثر غير المباشر (Indirect Effects):

يظهر هذا الأثر عندما يكون ضمن النموذج متغير واحد وسيط كما هو الحال في هذا النموذج إذ يتوسط التعليم والتدريب العلاقة بين كل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة القانونية والثقافية من جهة والإبداع والابتكار المقاولاتي من جهة ثانية وبالتالي فإن كل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة القانونية

والثقافية لهما تأثير مباشر وغير مباشر عن طريق التعليم والتدريب وهو ما يتم طرحه في الفرضيتين H6 و H7 وهو ما يوضحه الجدول رقم (31).

الجدول رقم (32): التأثير غير المباشر (الوساطة)

الفرضيات	التأثير غير المباشر	الانحراف المعياري	إحصائية p– value	النتيجة
H6	0.088	0.049	0.035	مقبولة
H7	0.023	0.049	0.320	مرفوضة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات WarpPLS 8.0.

يتبين من خلال الجدول أن قيمة (p–value) تساوي 0.035 وبالتالي أقل من 0.05 وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإبداع والابتكار المقاولاتي من خلال التعليم والتدريب وعليه قبول الفرضية H6. وبالمقابل يتضح أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير البيئة القانونية والثقافية على الإبداع والابتكار المقاولاتي من خلال التعليم والتدريب لأن قيمة (p–value) أكبر من 0.05 وبالتالي ترفض الفرضية H7.

IV. مناقشة النتائج:

بعد الانتهاء من عرض النتائج واختبار الفرضيات نأتي لمناقشتها وتفسيرها:

- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى (H1): والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للبيئة القانونية والثقافية على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275، وتم تأكيد هذه الفرضية، وهي تدعم النتيجة التي توصل إليها (Mohamed Ali Al Qudah, 2018) في دراسته بأن الثقافة المقاولاتية هي الأكثر تأثيرا على الابتكار المقاولاتي وأوصى بتغذية الثقافة المقاولاتية في بيئة الأعمال، وهو ما يفسر الدور المهم الذي تلعبه البيئة القانونية (من خلال مختلف القوانين والتشريعات التي تدعم ريادة الأعمال كحقوق الملكية الفكرية والتشريعات المتعلقة بالشركات الناشئة والقضاء على البيروقراطية) والثقافية (من خلال الثقافات المشجعة للابتكار والريادة والتي توفر بيئة

مواتية للطلبة لتجربة الأفكار الجديدة والتعلم من الفشل) في تحفيز الإبداع والابتكار المقاولاتي، فالسياسات القانونية الإيجابية والثقافات التي تشجع على الريادة عوامل رئيسية في دعم الطلبة المقاولين.

- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية (H2): والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275، تم تأكيد هذه الفرضية، وتؤيد نتائج دراسة (Kwee Keong Choong, Patrick W. Leung, 2022) والتي تؤكد أن انتشار التكنولوجيا تحفز الناس على الابتكار وإمتلاك المعرفة ونشرها واستخدامها، حيث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دورا حاسما في تعزيز الإبداع والابتكار المقاولاتي كون الطلبة المقاولون الذين يستفيدون من هذه التكنولوجيا يكونون أكثر قدرة على تطوير أفكار جديدة وتنفيذها بنجاح هذا من خلال الوصول السريع للمعلومات والموارد التعليمية التي يمكن أن تعزز إبداعهم وابتكاراتهم، كما أن منصات التعاون عبر الأنترنت كبرامج إدارة المشاريع وأدوات التواصل تسهل العمل الجماعي وتبادل الأفكار بين الطلبة المقاولين مما يمكن أن يعزز الابتكار دون أن ننسى القدرة على تحليل البيانات باستخدام أدوات التحليل الرقمي والتي تساعد الطلبة المقاولين على فهم أفضل للسوق واتخاذ قرارات مستنيرة حول منتوجهم وخدماتهم.
- ✓ بالنسبة للفرضية الثالثة (H3): والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للتعليم والتدريب على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275، تم تأكيد هذه الفرضية، وهو ما توصل إليه (Y. Shahab, Y. Chengang, A.D. Arbizu, M.J. Haider, 2019) في دراستهم مؤكدين أن التعليم المقاولاتي يساهم في تطوير الإبداع الريادي للأفراد بكفاءة من خلال تنمية مختلف المهارات بغض النظر عن النضج الاقتصادي للبلد، وتؤكده أيضا دراسة (Ch. Wang, N. Mundorf, A. Salzarulo-McGuigan, 2022) والتي أكدت أن فعالية التعليم المقاولاتي لها علاقة إيجابية قوية بالابتكار الريادي، فالتعليم والتدريب يلعبان دورا حيويا في تعزيز الإبداع والابتكار المقاولاتي والطلبة الذين يتلقون تعليما وتدريبا جيدا يمكن أن يكونوا أكثر استعدادا لمواجهة تحديات ريادة الأعمال وابتكار حلولا جديدة، فالتعليم والتدريب يوفران للطلبة المهارات الأساسية والمعرفة اللازمة لتطوير الأفكار الجديدة وتحويلها لمشاريع قابلة للتنفيذ، كذلك وجود موجهين ومدربين يقدمون التوجيه والدعم يساعد الطلبة في التغلب على التحديات التي يوجهونها من خلال التعرض لتجارب علمية ومشاريع ناجحة.

- ✓ الفرضية الرابعة (H4): تناولت تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم والتدريب عند مستوى معنوية 0.05 لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275، تم تأكيد هذه الفرضية، وهو ما توصلت إليه دراسة (Dragomir Sundac, Irena Fatur Krmpotic, 2011) والتي تناولت أولويات الدول للإندماج في الاقتصاد المعرفي مرتكزة على العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحسين الكمي للتعليم، إذ أن الطلبة المقاولين الذين يستفدون من التكنولوجيا يمكنهم التعلم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وتطوير مهاراتهم الريادية، فمنصات التعلم الإلكتروني والتدريب على الأنترنت تتيح للطلبة الوصول للتعليم من أي مكان وفي أي زمان مما يزيد من مرونة العملية التعليمية والسماح لهم بتوازن أفضل بين التعلم والعمل على مشاريعهم الريادية، كما تتيح تقنيات وبرامج التعليم المخصص المدعومة بالذكاء الاصطناعي تخصيص المحتوى التعليمي وفقا لاحتياجات كل طالب مما يحسن من فعالية التدريب ويزيد من قدرة الطلبة على استيعاب وتطبيق المفاهيم الجديدة.
- ✓ الفرضية الخامسة (H5): تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للبيئة القانونية والثقافية على التعليم والتدريب لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275، تم تأكيد هذه الفرضية، إذ أن الأطر القانونية والثقافات المساندة تساهم في خلق بيئة تعليمية تحفيزية أكثر كفاءة وفعالية، حيث أن التشريعات التعليمية تؤثر بشكل كبير على جودة ونوعية التعليم من خلال إزالة العوائق والعقبات التنظيمية إضافة للتمويل والدعم الحكومي للمؤسسات التعليمية والمبادرات التدريبية والتي تساهم في تحسين جودة التعليم، وهي تدعم ما توصل إليه (Nadia yusuf, Tarik Zubair, 2022) في دراستهما حول ضرورة مراجعة استراتيجيات وسياسات التعليم.
- ✓ الفرضية السادسة (H6): تنص على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275 من خلال التعليم والتدريب، تم تأكيد هذه الفرضية حيث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر بشكل كبير على الإبداع والابتكار المقاولاتي من خلال تحسين التعليم والتدريب، فالطلبة المقاولون الذين يستفيدون من التعليم والتدريب المحسن بالتكنولوجيا يكونون أكثر قدرة على الابتكار من خلال اكتساب معارف جديدة وتطوير المهارات بالشكل الفعال، كما أن الأدوات الرقمية والموارد التعليمية المتاحة والمدعمة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشجع على التفكير النقدي وحل المشكلات بطرق مبتكرة.

- ✓ الفرضية السابعة (H7): تنص على أن البيئة القانونية والثقافية تؤثر على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275 من خلال التعليم والتدريب، تم رفضها بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل لعدم معنويتها، حيث أن تأثير البيئة القانونية والثقافية على الإبداع والابتكار المقاولاتي هو تأثير مباشر مثل ما تم تأكيده في الفرضية الأولى (H1) ولا يوجد أي تأثير بينهما عبر وساطة التعليم والتدريب.

الجدول رقم (33): ملخص لنتائج اختبار الفرضيات

	الفرضيات	النتيجة
H1	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للبيئة القانونية والثقافية على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.	**مقبولة**
H2	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.	**مقبولة**
H3	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للتعليم والتدريب على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى طلبة الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.	**مقبولة**
H4	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم والتدريب لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.	**مقبولة**
H5	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للبيئة القانونية والثقافية على التعليم والتدريب لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.	**مقبولة**
H6	تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل غير مباشر على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275 من خلال التعليم والتدريب.	**مقبولة**

H7	تؤثر البيئة القانونية والثقافية بشكل غير مباشر على الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275 من خلال التعليم والتدريب.	**مرفوضة**

✓ **المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج اختبار الفرضيات.

لقد أظهرت النتائج أن أبعاد اقتصاد المعرفة والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم والتدريب، والبيئة القانونية والثقافية المواتية تلعب دورا مهما فى تحفيز الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى الطلبة المقاولين، فتكنولوجيا المعلومات تساهم في توفير الأدوات والمنصات التي تسهل عملية الابتكار، التعليم والتدريب يعدان أمران أساسيان في تطوير المهارات والمعرفة اللازمة لتطبيق الأفكار المبتكرة، كما أن البيئة القانونية والثقافية الداعمة تحمي حقوق الملكية الفكرية وتوفر سياسات مشجعة للابتكار إضافة لثقافة مجتمعية تدعم وتحتفي بالابتكار كلها عوامل تساهم في خلق مناخ محفز للإبداع.

في الأخير لابد من الإشارة إلى أن هذه النتائج خاصة فقط بما توصلنا إليه في هذه الدراسة وأن النتائج تعكس فقط توجهات العينة المستخدمة، كما أن أي تغيير في البيانات أو في عينة الدراسة أو حتى في النموذج المستخدم قد يؤدي إلى اختلاف في النتائج المتوصل إليها.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل تحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال تحليل محاور الاستبيان الخاص بها واختبار فرضياتها بالاعتماد على أسلوب النمذجة بالمعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) والتي تسمح بإجراء تحليل للنماذج متعددة المتغيرات من الجيل الثاني، ومن مميزات النمذجة بالمعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية إعطائها نتائج مقبولة على العموم، تم استخدام برنامج WarpPLS 8.0 (وهو الإصدار الأخير) في عملية تحليل البيانات والتي جمعت عينة مقدرة بـ 204 طالب، وقد تضمن نموذج الدراسة أربعة متغيرات كامنة تم تحليلها وقراءة نتائجها واختبار القياسي والهيكلي للدراسة والتأكد من صحة ومصداقية النموذج مع قياس القدرة التنبؤية له، إضافة لاختبار الفرضيات وتأكيدها وتم تأكيد خمسة (05) فرضيات مباشرة وفرضية غير مباشرة من أصل اثنين.

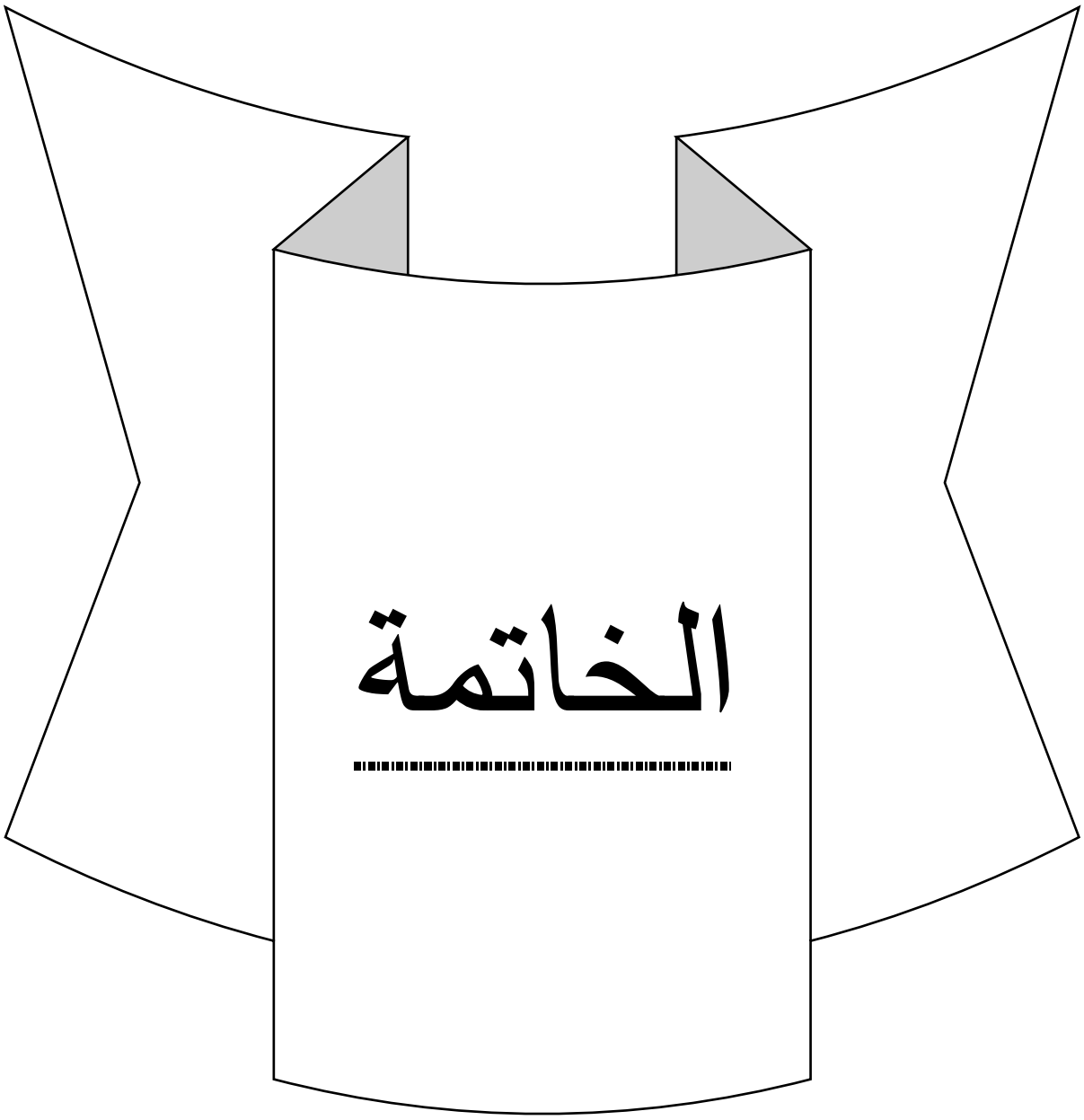
الخاتمة

الخاتمة:

تعد هذه الدراسة محاولة جادة لاستكشاف متطلبات الإبداع والابتكار المقاولاتي في ظل اقتصاد المعرفة من خلال دراسة عينة من الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275، وقد استهدفت الدراسة تقديم فهم عميق للعوامل التي تؤثر على قدرات الإبداع والابتكار لدى هؤلاء الطلبة مع التركيز على البيئة القانونية والثقافية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم والتدريب. هذا وبعد استعراض أهم نتائج الاستبيان مرورا بالتحليل الوصفي لعناصر الظاهرة محل الدراسة وبموضع الجزائر في أهم المؤشرات العالمية لقياس اقتصاد المعرفة وصولا إلى بناء نموذج الدراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية، وبعد تقييم النموذج القياسي والهيكلي للدراسة والتأكد من صحة ومصداقية النموذج واختبار فرضيات البحث، توصلت الدراسة لعدة استنتاجات هامة أهمها قبول الفرضيات الخمس الرئيسية التي تم وضعها في بداية البحث إذ أكدت نتائج الدراسة الأثر الإيجابي والمهم للبيئة القانونية والثقافية على كل من الإبداع والابتكار المقاولاتي والتعليم والتدريب مما يعكس أهمية دعم الإطار التشريعي والثقافي في تعزيز المقاولاتية في صفوف الطلبة، كما كشفت الدراسة الدور الحيوي الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز القدرات الإبداعية والابتكارية للطلبة إضافة لتأثيرها المباشر على جودة التعليم والتدريب. فيما يخص التعليم والتدريب أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين جودة التعليم المقدم للطلبة وقدرتهم على تحقيق الابتكار وهو ما يلزم ضرورة تعزيز البرامج التعليمية لتكون أكثر تكيفا ومتطلبات الاقتصاد المعرفي. فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي لا تعزز فقط الإبداع بل تساهم أيضا بشكل كبير في تحسين عمليات التعليم والتدريب من خلال توفير منصات تعلم مبتكرة تسمح للطلبة باكتساب المهارات الازمة لتحقيق النجاح في عالم الأعمال لذا فإن دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية أمر ضروري لا غنى عنه. كما خلصت الدراسة إلى:

- تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة.
- يمثل اقتصاد المعرفة تحديا وفرصة في آن واحد للطلبة المقاولين إذ أن استغلال المعرفة وتوظيفها بفعالية هو ما يميز المؤسسات الناجحة عن غيرها.
- يهدف القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27-09-2022 إلى دعم الإبداع والابتكار المقاولاتي في الوسط الجامعي من خلال تكوين الطلبة وتحفيزهم.
- تسعى الوزارة من خلال هذا القرار لخلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلاقة للثروة ومناصب الشغل.

- تساهم المرافقة المقاولاتية الجامعية في تجسيد المؤسسات الناشئة للطلبة.
- حاضنات الأعمال هي آلية مهمة في دعم ومرفقة الطلبة أصحاب المشاريع.
- تسهم البيئة القانونية والثقافية المحفزة في تعزيز الإبداع والابتكار بين الطلبة مما يؤدي لتحسين الأداء.
- تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا أساسيا في دعم الإبداع والابتكار المقاولاتي من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات وتعزيز التواصل وتمكين إنشاء الحلول الجديدة.
- التعليم والتدريب المستمران يعتبران من العوامل الأساسية التي تعزز من قدرة الطلبة على الإبداع والابتكار إذ توفر لهم المهارات والمعرفة اللازمة لمواجهة التحديات.
- تفاعل العوامل (البيئة القانونية والثقافية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والتدريب) يؤثر بشكل كبير على مستوى الإبداع والابتكار، فكلما كانت العوامل متكاملة زادت فرص النجاح والتميز.

واستنادا على نتائج الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات العلمية التي تهدف لتعزيز الإبداع والابتكار المقاولاتي لدى الطلبة:

- تحسين الإطار القانوني والثقافي الذي يدعم العمل المقاولاتي ويوفر بيئة آمنة ومواتية للمبادرات المقاولاتية وتطوير السياسات والقوانين التي تضمن حقوق الملكية الفكرية وتوفر تسهيلات مالية وضريبية للمشاريع الناشئة، إضافة لتعزيز الثقافة المجتمعية التي تشجع على الابتكار والمخاطرة.
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال حث الجامعات والمؤسسات التعليمية على تشجيع الطلبة على الاستفادة من الأدوات التكنولوجية الحديثة، إضافة لتطوير مناهج تعليمية تعزز استخدام التكنولوجيا في جميع مراحل التعليم والتدريب.
- تطوير برامج التعليم والتدريب بحيث تكون المناهج التعليمية متوافقة مع متطلبات سوق العمل والاقتصاد المعرفي من خلال إدماج التفكير النقدي والإبداعي وحل المشكلات والابتكار في المناهج الدراسية، كما ينبغي على الجامعات إنشاء شراكات مع القطاع الخاص لدعم التدريب العملي والتوجيه المهني.
- دعم ثقافة الإبداع والابتكار طول الرحلة التعليمية.
- تشجيع البحث العلمي الذي يؤدي لتوليد المعرفة الجديدة.
- تطوير مراكز تقنية لدعم الإبداع والابتكار المقاولاتي على مستوى الجامعات وعرض خدمات هذه المراكز على جميع المؤسسات ذات الصلة.
- توسيع دائرة الاتفاقيات مع المحيط الاقتصادي.

- ضرورة التحسيس والتعريف بالنتائج الملموسة للمشاريع المبتكرة.
- العمل على تكوين المؤطرين والمكونين والقائمين على تنفيذ القرار الوزاري 1275 من خلال التعاقد مع هيئات متخصصة ولها خبرة في الميدان كالوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT مع الاستعانة بخبرات الدول الأجنبية.
- وضع تمويل مباشر تحت تصرف الحاضنات لتمويل النماذج الأولية وتوفير الدورات.

آفاق الدراسة:

من خلال معالجتنا لهذه الدراسة تبرز بعض النقاط الجديرة بالبحث والتي من الممكن أن تكون مكملة لهذه الدراسة ونذكر:

- تقييم مساهمة حاضنات الأعمال في دعم الطلبة الخرجيين في إطار القرار الوزاري 1275.
- أثر القرار الوزاري 1275 في نشر العمل المقاولاتي في الوسط الجامعي.
- آليات التدريب والتكوين المعتمدة في الحاضنات ودورها في نجاح المشاريع المقاولاتية.
- دور التعاون بين الجامعات والشركات في تعزيز الإبداع والابتكار.

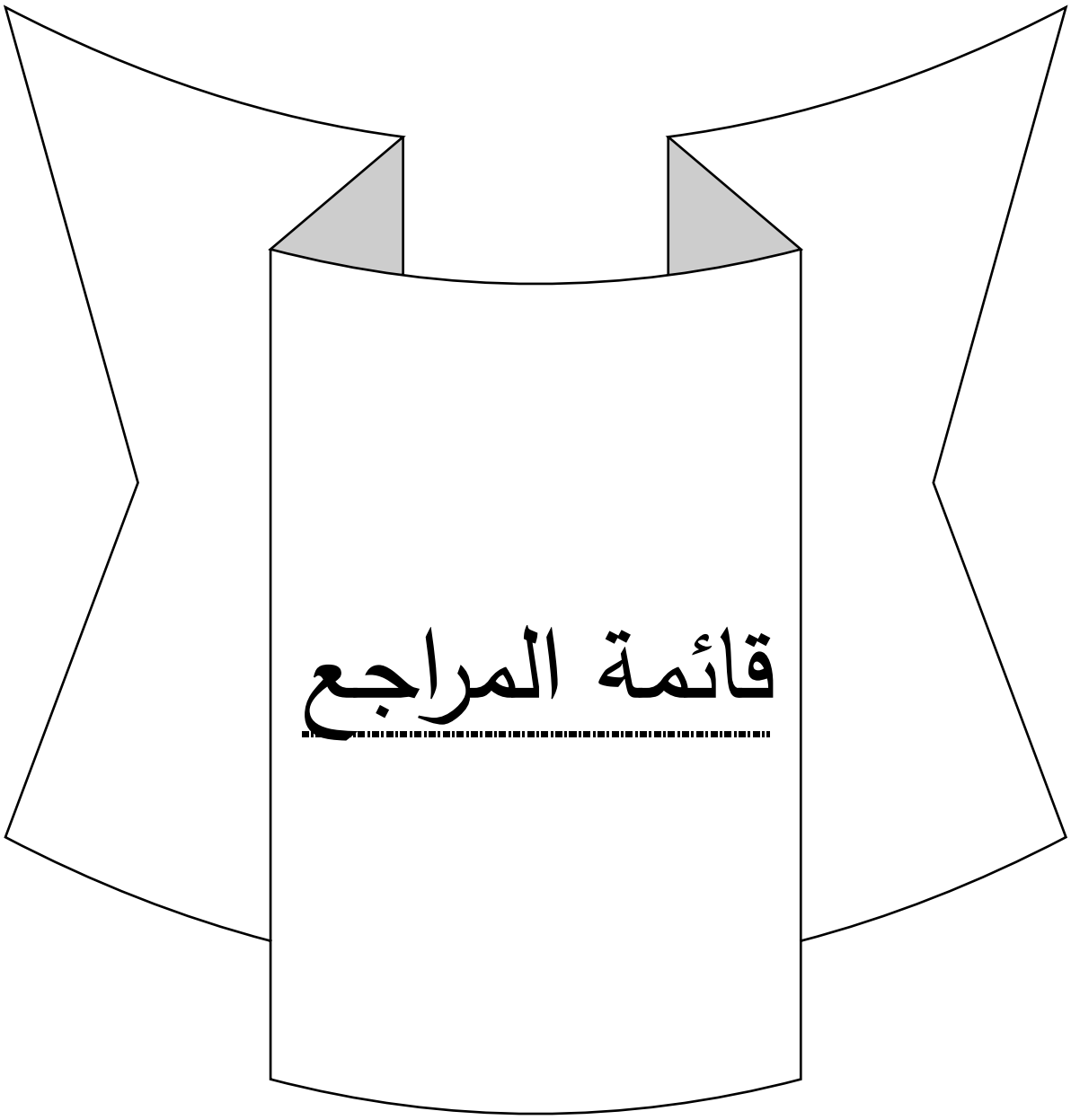
قائمة المراجع

المراجع

المراجع العربية:

إبراهيم بن عبد الله الرحبي. (2012). *اقتصاد المعرفة: البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة* (الإصدار الطبعة الأولى). دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.

أحلام قزال، وعيسى بهدي. (2019). دراسة تحليلية لأثر المقاولاتية على تعزيز الابتكار في المؤسسة الجزائرية. *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 05*(العدد 02)، صفحة 50.

أحمد براهيم بحباح، وفؤاد بن حدو. (2018). استفادة المقاولاتية من التجارة الإلكترونية في نشاطها التجاري. *مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05*(العدد 01)، الصفحات 218-219.

أحمد دن، وعبد الحكيم بن سالم. (2015). دور الابتكار في دعم وتنمية تنافسية منظمات الأعمال في الجزائر. *مجلة دراسات*(العدد 07)، صفحة 252.

أحمد علي الحاج محمد. (2014). *اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره* (الإصدار الطبعة 01). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

أحمد فايز الهرش. (2021). آليات التمويل التشاركي للمؤسسات الناشئة. *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية*، صفحة 27.

أحمد نافع المدادحة، وعدنان عبد الكريم الذيابات. (2014). *إقتصاديات المعلومات والمعرفة* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

آسيا طويل، ودليلة تيتام. (2019). الابتكار والإبداع في قطاع المقاولات "دراسة التجربة الوطنية وتجارب دولية رائدة". *مجلة الإبداع، المجلد 09*(العدد 01)، صفحة 114.

إلياس حناش. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير. تأليف *إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر (بين الأساليب التقليدية والمستحدثة)* (صفحة 175). الجزائر: جامعة جيجل.

المادة 02 من القرار الوزاري 1275. المؤرخ في 27-09-2022.

الأمر رقم 01-03. *الجريدة الرسمية 2001.*

الأمر رقم 01-03. العدد 47. *الجريدة الرسمية الجزائرية.*

أسماء بلعلمي. (2020). أساليب خلق المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة. *مجلة دراسات اقتصادية، 22*(01)، الصفحة 113.

أمنة مخانشة. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر -الإطار المفاهيمي والقانوني. *مجلة صوت القانون، 08*(01)، الصفحات 778-779.

أمينة بواشري. (2019). نموذج مقترح للتوازن الاستراتيجي للمنظمات بطريقة (إبداع-معرفة وابتكار-تقانة). *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22*(العدد 01)، صفحة 218.

إنصاف قصوري. (2020). حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية. *مجلة الاقتصاد والمانجمنت، 19*(02)، صفحة 19.

أنمار أمين البرواري، ومنتهى حمد حامد القاضلي. (2022). متطلبات وأسس نجاح الاقتصاد المعرفي في بعض دول العالم. *مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد 03*(العدد 06)، صفحة 117.

إيناس فهمي حسين. (2020). العلاقة بين ريادة الأعمال واقتصاد المعرفة. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16*(العدد 24)، صفحة 314.

بسام عبد الهادي عفونة. (2012). *التعليم المبني على اقتصاد المعرفة* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

بلال خلف السكارنة. (2008). *الريادة وإدارة منظمات الأعمال* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

توفيق خذري، و الحسين بن الطاهر. (2013). المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المسارات والمحددات–. *ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* (صفحة 03). الوادي: جامعة حمه لخضر.

توفيق سريع علي باسردة. (2009). العلاقة بين الإبداع والريادة في منظمات الأعمال. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*(العدد 04)، صفحة 68.

ثريا عبد الحليم الخزرجي، وشرين بدري البارودي. (2012). *اقتصاد المعرفة: الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

جليلة بن عياد. (2022). دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية. *مجلة الدراسات القانونية، 08*(01)، صفحة 167.

جمال بن نعمان. (2015). حاضنات الاعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة الى الجانب القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر. *مجلة أبعاد اقتصادية، 06*(02)، صفحة 478.

جمال داود سلمان. (2009). *اقتصاد المعرفة*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

جمال يوسف بدير. (2010). *اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات* (الإصدار الطبعة 01). عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

حامد إسماعيل نهلة، وحسن عبد القادر علوية. (2020). اتجاهات اقتصاد المعرفة في بناء قدرات المرأة. *المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد 04*(العدد 13)، صفحة 45.

حسن إبراهيم بلوط. (2005). *المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسة* (الإصدار الطبعة الأولى). لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

حمه بعزيز، وجبار بوكثير. (2023). متطلبات الإبداع والابتكار المقاولاتي: مراجعة الأدبيات ونظرة للتوجهات المستقبلية. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 10*(02)، صفحة 119.

حمه بعزيز، وياسين بريكي. (2025). المقاولاتية الاجتماعية: مراجعة الأدبيات ومستقبل إحتياجات البحث دراسة ببليومترية. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*،*09*(01)، صفحة 322.

حمزة لفقير، ومنور أوسرير. (2017). محورية الفرصة ضمن السيرورة المقاولاتية. *مجلة معارف*،*12*(23)، صفحة 54.

حنان عبد الخضر الموسوي، وحيدر نعمة بخيت. (2019). سبل تطوير الركائز الأساسية لمنظومة الاقتصاد المعرفي كمحفز للتنمية المستدامة في العراق. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(العدد 08)، صفحة 272.

حوراء رشيد الياسري. (2023). الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة نسق، المجلد 37*(العدد 03)، صفحة 614.

حياة نوي. (2019). الإنتقال الطبيعي من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة. *رماح للبحوث والدراسات*(العدد 36)، صفحة 186.

خالد عبد الحفيظ محمد حمد. (2011). اقتصاديات المعرفة في الدول العربية: الواقع وتحديات المستقبل. *مجلة النيل العلمية*(العدد 05)، صفحة 44.

خضر مصباح إسماعيل طيطي. (2010). *إدارة المعرفة: التحديات والتقنيات والحلول* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

خليل محمد حسن الشماع. (2008). ريادة الأعمال. *مجلة الدراسات المالية والمصرفية*، صفحة 43.

ربحي مصطفى عليان. (2012). *اقتصاد المعرفة* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

رتيبة رزاز، وعبد الكريم الطيف. (2019). دور اقتصاد المعرفة في تنمية الحس المقاولاتي لأصحاب المشاريع السغيرة والمتوسطة. *Revue des Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale*، *13*(01)، صفحة 356.

رشيدة قواسمي. (2020). التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04*(العدد 02)، صفحة 162.

رقية منصوري، وأنفال حدة خبيزة. (2014). دعم وتنمية المقاولاتية الشبابية في أروبا التجربة الفرنسية نموذجا. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 03*(العدد 01)، صفحة 48.

زايد المليكي، وعبد العزيز نصر. (2016). *Global innovation Index*. الامارات العربية المتحدة: ATHAR Innovation. تم الاسترداد من www.ATHARINNOV

زينب ناجم. (2023). واقع تمويل المؤسسات الناشئة كآلية حديثة لدعم وتطوير الاقتصاد في الجزائر. *مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، 08*(01)، صفحة 165.

زينة قمري، وشريفة بوالشعور. (2020). تحديات المؤسسات الناشئة. *مقدمة ضمن الملتقى الدولي الابتكار الأخضر مفتاح نجاح المؤسسات الناشئة من العلوم التطبيقية إلى عالم الأعمال* (صفحة 12). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

سالم الجازي يسري. (2019). الاقتصاد المبني على المعرفة. *Cybrarians Journal*(العدد 56)، صفحة 05.

سامي حميد عباس الجميلي، وعبد الرحمن حسين علوان. (2019). البرامج المقترحة للتحول لاقتصاد المعرفة من أجل تفعيل التنمية الاقتصادية وتنشيطها في العراق. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11*(العدد 25)، صفحة 61.

سعاد جبار، وأمينة ناجي. (2020). التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس. *Revue Algérienne d'economie et gestion، 14*(01)، صفحة 13.

سعدون حمود جئير، ورائد فاضل جميل الشيخلي. (2019). تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(العدد 08)، صفحة 27.

السعيد بن لخضر، صورية شنبي، ياسمينة مخناش، وأحمد بريك. (2020). مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبني والواقع. *مجاة البحوث الإدارية والاقتصادية*، صفحة 27.

سعيدة بورديمة، عمر قيزة، وإيمان عبد العزيز مشهور. (2019). أثر تبني اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الأخضر. *مجلة الإبداع، المجلد 09*(العدد 01)، صفحة 318.

سلمى صالحي. (2021). آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 05*(01)، صفحة 285.

سمية بن علي. (2022). المؤسسات الناشئة في الجزائر بين فرص النجاح وتهديدات الفشل: دراسة حالة المؤسسة الناشئة Noycy بولاية عنابة. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 06*(02).

سناء بولقواس. (2022). المؤسسات الناشئة في الجزائر : واقع التمويل والدعم. *مجلة قضايا معرفية، 02*(02)، الصفحات 114-115.

الشيخ الداودي، ويمينة دوخي مقدم. (2011). اقتصاد المعرفة وأثره على التنمية البشرية. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 02*(العدد 02)، صفحة 14.

صادق علي طعان. (2009). الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04*(العدد 13)، صفحة 09.

صبري مقيمح، وإيمان هرموش. (2017). واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر. *مجلة الباحث الاقتصادي*(العدد 07)، صفحة 213.

صلاح الدين الكبيسي. (2005). *إدارة المعرفة* (الإصدار الطبعة 01). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

الطاهر غراز. (2021). دور الإبداع الإداري في تحسين أداء الموارد البشرية بالمنظمات –عرض تحليلي–. *مجلة الراصد العلمي، المجلد 08*، الصفحات 157-158.

طاهر محسن منصور الغالبي. (2009). *إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

طارق مقدر. (2024). أثر التعليم المقاولاتي على الثقافة المقاولاتية لطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3. *مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد09 (02)*، الصفحة 420.

عائشة بوثلجة. (2017). التوجه نحو تشجيع المقاولاتية الابتكارية في إطار القانون التوجيهي 02-17 لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث*(العدد 02)، صفحة 335.

عبد الباقي ميساوي. (2020). مقاربة تطور العمل الريادي في الجزائر من خلال مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10*(العدد 01 مكرر)، صفحة 253.

عبد الجليل محمد حسن إدريس. (2015). ريادة الأعمال وأثرها في معالجة البطالة في المملكة العربية السعودية. *مجلة مركز صالح كامل للاقتصادي الإسلامي، المجلد 19*(العدد 55)، صفحة 678.

عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، و رسمية زكي. (2001). *حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للاستثمار وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة*. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عبد الكريم عزيز غالب، وإيمان مهدي الدولعي. (2018). الإدارة المعرفية وتنمية الموارد البشرية في الأمانة العامة للمكتبة المركزية. *مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 29*(العدد 01)، الصفحات 1734-1735.

عبد الله علي أحمد، هيفاء حسن فضل، وخالد الحردلو. (2014). مدخل للاقتصاد المعرفي المفهوم ودواعي التحول. *مجلة دراسات وبحوث*(العدد 71)، صفحة 33.

عبود نجم نجم. (2003). *إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

عثمان عقيلي، ماجد أبو شرحه، وعبد الله الحبيب. (2023). الابتكار في الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية: جامعة الملك سعود نموذجا. *المجلة العراقية لدراسات المعلومات والتوثيق، المجلد 05*(العدد 02)، صفحة 56.

عزالدين لرقم. (2020). معوقات الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال –المؤسسة الجزائرية نموذجا–. *مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية*، صفحة 99.

عصام بن يحيى الفيلالي. (2013). نحو مجتمع المعرفة. *مجتمعات واقتصاديات المعرفة(الإصدار 53)*، 27–30. المملكة العربية السعودية: سلسلة دراسات يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة الملك عبد العزيز.

علاء الدين بوضياف، ومحمد زبير. (2020). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01*، صفحة 378.

علي حسين ميسون. (2013). الريادة في منظمات الأعمال. *مجلة جامعة بابل، المجلد 21*(العدد 02)، صفحة 386.

علي طالب جعفر. (2017). الاقتصاد المعرفي. *مجلة نسق*(العدد 16)، صفحة 361.

فاطمة بودرة. (2022). فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية). *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 06*(01)، صفحة 118.

فضيلة بوطورة، فاطمة الزهراء بوطورة، وأحلام هواري. (2018). أهمية ودور المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة. *مقدمة ضمن ملتقى وطني حول الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار* (صفحة 04). معسكر: جامعة مصطفى اسطمبولي.

فليح حسن خلف. (2007). *اقتصاد المعرفة* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

كمال بايزيد. (2022). أهمية ومعوقات المؤسسات الناشئة (قراءة في تقرير الشركات الناشئة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالأردن. *مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 01*، صفحة 62.

كمال منصوري، و عيسى خليفي. (2006). اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (العدد 04)، صفحة 52.

كمال موفق، وسعيدة شيبوط. (2023). المؤسسات الناشئة كآلية لدعم النمو الاقتصادي (مفهومها، ضمانات نجاحها وعراقيله). *مجلة التراث، 13* (02)، الصفحات 07-08.

كنزة قريشي، وسامية مدوي. (2020). التعليم المقاولاتي كآلية لتنمية الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية -نماذج عالمية ناجحة في تبني التعليم المقاولاتي-. *رماح للبحوث والدراسات* (العدد 39)، صفحة 269.

لطيفة بهلول، وعماد صغير. (2020). دور الإبداع والابتكار في تعزيز المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09* (العدد 02)، صفحة 653.

محمد أنس أبو الشامات. (2012). اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28* (العدد 01)، صفحة 596.

محمد بن موسى. (2019). السياق العام للعلاقة التفاعلية بين ريادة الأعمال والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة. تأليف *الإبداع، ريادة الأعمال والتنمية الاقليمية (المحلية) المستدامة دراسات ميدانية وتجارب رائدة* (الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 08). الجلفة: منشورات مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة.

محمد بوقموم، وزليخة كنيدة. (2017). آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة: قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016 -حالة الجزائر-. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (العدد 22)، صفحة 124.

قائمة المراجع .....

محمد خالد أبو عزام. (2021). *إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي* (الإصدار الطبعة 01). عمان: دار زهدي للنشر والتوزيع.

محمد زرقون، والحاج عرابة. (2014). أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*(العدد 01)، صفحة 122.

محمد عمر باطويح، وعلم الدين بانقا. (2018). الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلا للتنويع الاقتصادي (حالة مجلس التعاون الخليجي). *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 20*(العدد 02)، صفحة 47.

محمد هلسه. (2016). مبادئ وتصنيفات الإبداع والابتكار وأهميتها لمنظومة الأعمال المعاصرة. *مجلة العلوم الإنسانية*(العدد 06)، صفحة 282.

مراد زايد. (2010). الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين والفرص* (صفحة 13). بسكرة: جامعة محمد خيضر .

مريم بوخضرة ، لمية سوالمية، والشريف بوفاس. (2018). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم العمل المقاولاتي وتحقيق التنمية في الجزائر. *مجلة البحوث والدراسات التجارية*(العدد 04)، صفحة 90.

مريم نبيلة هاشيم. (2022). تحديات حاضنات الأعمال وآليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. *المجلة الشاملة للحقوق*، صفحة 135.

مصطفى حوحو. (2016). اقتصاد المعرة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*(العدد 07)، صفحة 385.

مصطفى يوسف كافي. (2013). *الاقتصاد المعرفي* (الإصدار الطبعة 01). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

مفيدة يحياوي. (2010). إنشاء المؤسسة والمقاولاتية. *ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال* (صفحة 02). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

مؤشر التنافسية العالمية. (2020). المنتدى الاقتصادي العالمي.

مؤشر المعرفة العالمي. (2023). الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

مؤشر المعرفة العربي. (2015). الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

ميسون بلخير، والعيد غربي. (2023). الهياكل والآليات الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، العدد 01*، صفحة 44.

نزيهة بوالقدرة. (2018). اقتصاد المعرفة في الجزائر: قراءة تحليلية في الإطار البديل للاقتصاد التقليدي. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة*(العدد 07)، الصفحات 376-377.

نصيرة دربين. (2022). المؤسسات الناشئة والابتكار التكنولوجي استعراض التجربة الإيطالية. *مجلة الدراسات الإعلامية والاتصالية، العدد 02*، صفحة 58.

نعيم إبراهيم الظاهر. (2009). *إدارة المعرفة*. عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

النواري قريشي. (2023). مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في خلق مناسب الشغل وتقليص البطالة بولاية باتنة 2010-2023 دراسة حالة ANADE باتنة. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 06*(02)، الصفحات 204-205.

هند صبيح رحيم، ونسرين ستار جبار. (2020). اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد 04*(العدد 15)، صفحة 406.

هواري معراج، وفتيحة عبيدي. (2016). دار المقاولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الجلفة أنموذجا". *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07*(العدد 01)، الصفحات 113-115.

ياسر مرزوقي، وخالد توازيت. (2016). الابتكار المقاولاتي وتحدي استدامة المؤسسات المقاولاتية. *مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE*، صفحة 52.

يحيى حمود حمود حسن البوعلي. (2013). واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمؤشرات المحتوى الرقمي. *مجلة الاقتصادي الخليجي*(العدد 24)، صفحة 05.

المراجع الأجنبية:

Abed, A. (2022). Knowledge Economy and the Future of Human Jobs. *World Economics and Finane Bulletin, 10*, p. 66.

Andres, A., Amavilah, V., & Otero, A. (2021). Knowledge Economy Classification in African Countries: A Model-Based Clustering Approach. *Information Technology for Development*, p. 06.

Autio, E., Kenney, M., Mustar, P., Siegel, D., & Wright, M. (2014). Entrepreneuriat Innovation: The importance od context. *Research policy*(43), p. 1097.

Barakat, S., AlSmadi, H., & Abu-Ashour, K. (2022). Evaluting the Jordanian Experience in the Transition to a Knowledge Economy. *Journal of the Knowledge Economy*, p. 1077.

Bey Ghali, B., & Menad, M. (2022). The relationship between the knowledge economy and economic growth (A standard study using the Panel Model for 18 leading countries in the field of knowledge economy during the period 1996-2020. *Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies, 06*(02), p. 580.

Branka, A., Meteja, D., & Hisrish, R. (2014). Entrepreneureurs creativity and firm innovation: the moderating role of entrepreneurial self-efficacy. *Small Bus Econ*, p. 103.

Drucker, P. (1993). *Innovation and Entrepreneurship.* Naw york: Harper & Row publishers.

El Djouzi, D. (2020). Adaptation of Innovation and Entrepreneurship Policies to Achieve Sustainable Development Goals in Algeria (Japan and China Experience as a Model). *Economic and Management Research Journal, 14*(03), p. 162.

Gambel, P., & Blackwelle, J. (2001). *Knowledge Management: A State of the Art Guide* (first published ed.). London: Kogane Page Publishers.

Hamza, Z. (2021). The Knowledge economy in Algeria: state of the art and challenges. *Revue Organisation & Travail, 10*(02), p. 256.

Henrekson, M., Johansson, D., & Karlsson, J. (2023). To Be or Not to Be: The Entrepreneur in Neo-Schumpeterian Growth. *Entrepreneurship Theory and Practice*, p. 15.

Hair, J., Hult, T., Ringle, C., & Sarsted, M. (2022). *A primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM)* (Third Edition ed.). los angeles: the Academy of Maketing Science (AMS) and its members.

Hitt, M., Ireland, D., & Sirmon, D. (2011). Stategic Entrepreneurship: Creating Value for Individuals, Organizations, and Society. *Electronic Journal*, p. 59.

https://www.facebook.com/Ministry of Knoweledge Economy and Startups.dz.

kock, n. (2010). Using WarpPLS in E-collaboration Studies: An Overview of Five Main Analysis Steps. *International Journal of e-Collaboration*, p. 07.

Laguador, J. (2013). A Correlation Study of Personal Entrepreneuriat Competency and the Academic Performance in Operations Management of Business Administation Students. *International journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 03*(05), p. 61.

Nakona, T., & Wechsler, S. (2018). Creativity and Innovation: Skills for the 21st Century. *Estudos de Psicologia (Campinas)*, p. 242.

Ngijol, J., & Kirzner, I. (2015). Les opportunités au ceur de la Dunamique Entrepreneuriale. *Revue de l'Entrepreneuriat, 15*, p. 100.

Olssen, M., & Peters, M. (2005). Neoliberalism, higher education and the knowledge economy: fropm the free market to knowledge capitalism. *Journal of Education Policy, 20*(03), p. 332.

Petrakis, E., & Kafka, K. (2016). Entrepreneurial Creativity and Growth. In *Entrepreneurship - Practice-Oriented Perspectives* (p. 08). London: published by Intech open science.

Powell, W., & Snellman, K. (2004). The Knowledge Economy. *Annual Reviews Sociology*(30), p. 201.

Rasoolimanesh, M. (2022). Discriminant validity assessment in PLS-SEM: A comprrhensive composite-based approach. *Dara Analysis Perspectives Journal*.

Simpson, S., & Hum. (1993). Specification of on the Job Training Incidence. *the Journal of Human Resources Canada*, p. 05.

Sundac, D., & Krmpotic, I. (2011). Knowledge Economy Factors and the Development of knowledge-based Economy. *Croatian Economy Survey, 13*(01), p. 107.

The global Innovation Index conceptual framework. (2020). Switzerland: The world intellectual property organization (wipo). Retrieved from www.wipo.int/global_innovation_index

Thompson, E. (2009). Individual Entrepreneurial Intent Constuct Clarification and Development of an Internationally Reliable Metric. *Entrepreneurship theory and practice*, p. 671.

Unger, R. M. (2019). *The Knowledge Economy.* (1, Ed.) London: Verso Books .

الملاحق

الملحق (01): استبيان الدراسة

<u>البيانات الشخصية</u>

الغرض من هذا الجزء هو معرفة بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية الخاصة بكم ، الرجاء وضع إشارة (X) أمام العبارة المناسبة وتعبئة الفراغ بما يناسبكم وذلك حسب المطلوب فيما يلي:

1. الجنس:

ذكر ☐ **انثى** ☐

2. العمر:

- **من 20 سنة الى 25 سنة** ☐
- **من 26 سنة الى 31 سنة** ☐
- **من 32 سنة الى 40 سنة** ☐

3. الشهادة المتحصل عليها:

- **ليسانس** ☐
- **ماستر** ☐
- **شهادات أخرى** ☐

4. الكلية: .....

5. التخصص: .....

المحور الأول: أثر التعليم العالي في الابداع والابتكار المقاولاتي

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	لديك المؤهلات والمهارات اللازمة لإدارة مشروع خاص					
02	لديك القدرة على ترجمة أفكارك إلى مهام ونتائج					
03	تتميز شخصيتك بالتميز والتفكير المبدع والمبتكر وحب المخاطرة					
04	التحفيز الشخصي يلعب دورا مهما في تطوير مهارات الإبداع والابتكار المقاولاتي					
05	أفضل طريقة للاستفادة من دراستك هي إدارة عملك الخاص					
06	تتوفر لديك ميزة المخاطرة ورغبة تجربة كل ما هو جديد					
07	توجد في الجامعة العديد من البنى التحتية والمخابر التي تدعم إطلاق مؤسسات جديدة					
08	المساندة الفكرية والمعرفية من طرف الجامعة للمقاولين تولد لديك ميولا لتكون مشروعا خاصا					
09	التعرض لنماذج ناجحة في مجال الريادة يمكن أن يلهم الطلبة ويشجعهم على محاولة الريادة					
10	يوفر المحيط الجامعي مناخ وبيئة مشجعة على الإبداع والابتكار					

11	تحاول الجامعة على نشر ثقافة إنشاء مشروع مبتكر ومبدع خاص به					
12	التعليم العالي يلعب دورا هاما في تنمية القدرات الريادية والابتكارية					
13	البيئة الجامعية تقدم دعما كافيا للطلبة الراغبين في استكشاف مشاريع مقاولاتية					
14	تقوم الجامعة بتشجيع الابتكارات والإبداعات لإنشاء الطلبة مشاريعهم الخاصة					
15	تقوم الجامعة بتخصيص دورات تكوينية وتدريبية من أجل نشر ثقافة الإبداع والابتكار لدى الطلبة					

المحور الثاني: الإبداع والابتكار المقاولاتي في ظل اقتصاد المعرفة

الرقم	**الفقرات**	**موافق**	**موافق بشدة**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
البعد الأول: البيئة القانونية والثقافية						
01	هناك قوانين تقيد الإبداع والابتكار في محيطك الخارجي					
02	البرامج الحكومية الهادفة لدعم المشاريع الصغيرة فعالة					
03	تعتقد أن الهيئات الحكومية الداعمة لمشاريع الإبداع والابتكار فعالة وتقوم بواجباتها					
04	يستطيع الطلبة الحصول على معظم التراخيص والتصاريح في وقت قصير					
05	تستطيع المؤسسات الناشئة الدخول إلى الأسواق الجديدة بكل سهولة					

06	تعتقد أن التشريعات والقوانين القائمة تحفز الابتكار والقيام بعملك الخاص					
07	تشعر أن العقبات الثقافية تمنع بعض الطلبة من التفكير بشكل إبداعي ومبتكر					
08	توفر الهيئات الداعمة للإبداع والابتكار تدريب وتطوير للمبدعين والمبتكرين					
البعد الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات						
09	تساهم التغيرات والتطورات التكنولوجية على نشر أفكار الإبداع والابتكار في الوسط الاجتماعي					
10	تعتقد أن هناك توفر كاف للتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات في الجامعة					
11	يشجع التغير التكنولوجي الطلبة على استثمار مواهبهم الإبداعية والابتكارية					
12	تعتقد أن التطبيقات المتطورة والذكية في تطوير الأفكار القديمة والاستثمار فيها					
13	تعتقد أن منصات التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية وسيلة للتعبير عن الإبداع والابتكار					
14	تساهم التطبيقات الذكية والأدوات التقنية في تشجيع والتحفيز على الإبداع والابتكار					
15	هناك حاجة لتطوير التشريعات والسياسات لدعم الإبداع والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات					
16	هناك تحديات تكنولوجية واتصالية تخص عملية الإبداع والابتكار					
البعد الثالث: التعليم والتدريب						

17	تعتقد أن النظام التعليمي ينشر الثقافة الإبداعية والابتكارية					
18	للتعليم والتدريب دور مهم في تعزيز الإبداع والابتكار					
19	من وجهة نظرك ترى أن التعليم والتدريب يساعد في تشجيع الطلبة على الابتكار والمشاركة في مجالات مختلفة					
20	يجب على الجامعة القيام بمشاركة الطلبة في دورات تكوينية وتدريبية لتعزيز الإبداع والابتكار					
21	تساهم الدورات والخرجات الميدانية التي تقوم بها الجامعة للطلبة في الحصول على أفكار إبداعية جديدة					
22	تعتقد أن مقاييس المقاولاتية التي وضعتها الوزارة في الجامعات ساهمت كثيرا في تشجيع الطلبة على إنشاء مشروعهم الخاص					
23	تشعر بأن التدريب على مهارات الطلبة التفكيرية يساهم في تطوير القدرة على الابتكار					
24	هناك حاجة لتطوير مناهج التعليم لتعزيز الإبداع والابتكار في الجماعة					

الملحق (02):

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة (استمارة الاستبيان)

الرقم	اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية، مؤسسة الانتماء
01	أسيا طويل	أستاذ محاضر أ، رئيسة اللجنة العلمية للعلوم الاقتصادية وعضوة في مجلس علمي جامعة الجزائر
02	فريد راهم	أستاذ محاضر أ، جامعة تبسة
03	مراد مهدي	أستاذ محاضر أ، جامعة تبسة
04	صراح بن لحرش	أستاذة محاضر أ، جامعة أم البواقي
05	رندة سعدي	أستاذ محاضر أ، جامعة سكيكدة

الملحق (03): عرض نتائج المتغيرات الكامنة

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
R-squared	0.279			0.328
Adj. R-squared	0.268			0.321
Composite reliab.	0.897	0.827	0.806	0.810
Cronbach's alpha	0.867	0.720	0.679	0.686
Avg. var. extrac.	0.525	0.545	0.510	0.516
Full collin. VIF	1.340	1.269	1.441	1.407
Q-squared	0.285			0.330
(No. diff. vals.)	122.000	78.000	57.000	47.000
(No. diff. vals./N)	0.598	0.382	0.279	0.230
Min	-3.610	-3.285	-3.782	-4.133
Max	1.584	2.730	1.536	1.286
Median	0.081	0.058	-0.179	0.084
Mode	1.584	1.226	-0.237	-0.557
Skewness	-0.882	-0.246	-0.625	-0.613
Exc. kurtosis	1.118	0.349	1.267	0.367
Unimodal-RS	Yes	Yes	Yes	Yes
Unimodal-KMV	Yes	Yes	Yes	Yes
Normal-JB	No	Yes	No	No
Normal-RJB	No	Yes	No	No
Histogram	View	View	View	View

الملحق (04): معاملات التشبع

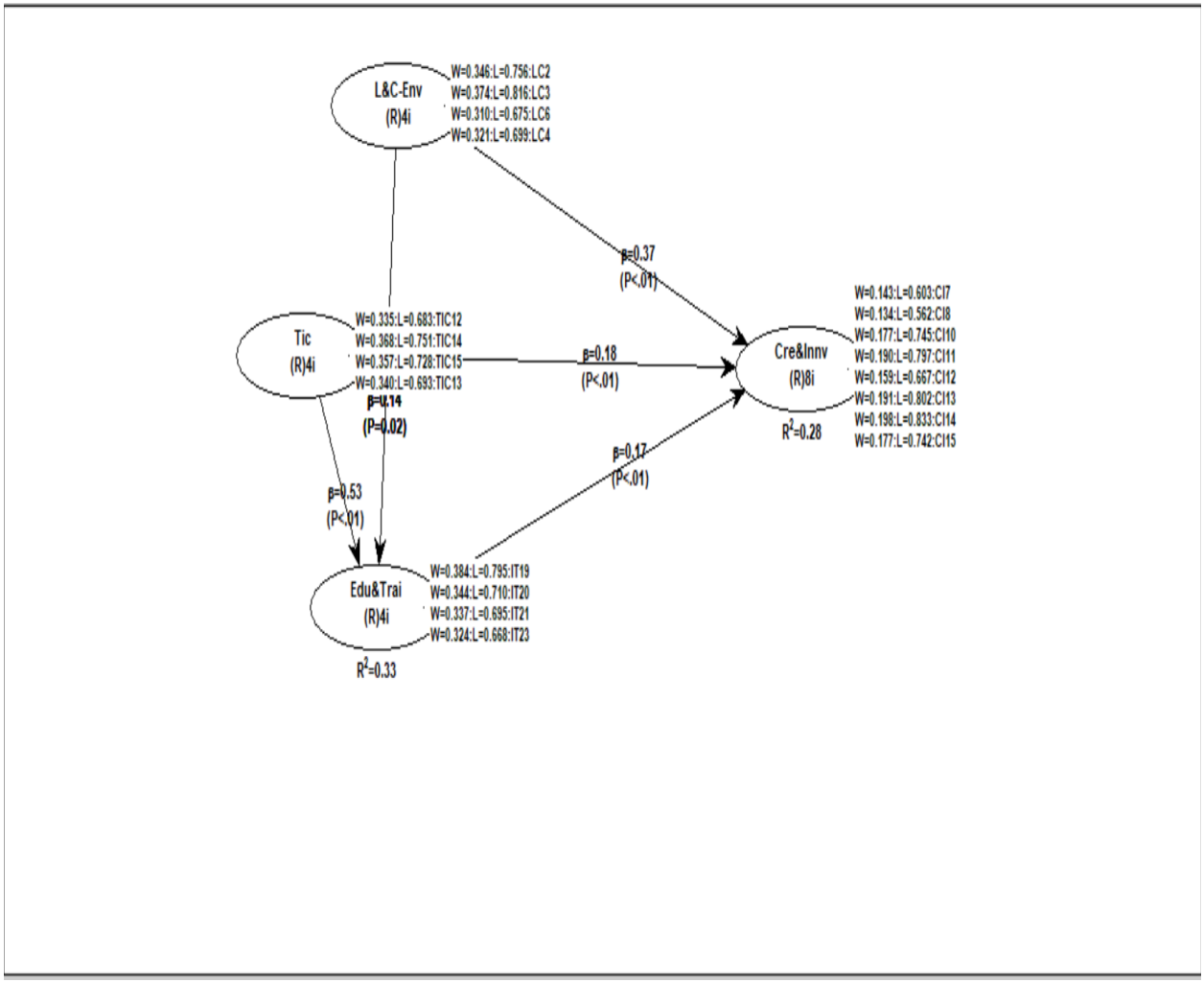

الملحق (05): مصفوفة فورنر لاركر(Fornell–Larcker)

Correlations among l.vs. with sq. rts. of AVEs

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
Cre&Innv	(0.725)	0.448	0.310	0.263
L&C-Env	0.448	(0.738)	0.211	0.215
Tic	0.310	0.211	(0.714)	0.523
Edu&Trai	0.263	0.215	0.523	(0.719)

Note: Square roots of average variances extracted (AVEs) shown on diagonal.

الملحق (06): نسبة الأحادية وسمة التغاير: Ratio Heterotrait–Monotrait (HTMT)

HTMT ratios
(good if < 0.90, best if < 0.85)

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
Cre&Innv				
L&C-Env	0.576			
Tic	0.400	0.318		
Edu&Trai	0.373	0.347	0.765	

الملحق (07): معامل تضخم التباين (VIF) لمتغيرات الدراسة

Full collinearity VIFs

Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
1.340	1.269	1.441	1.407

الملحق (08): قيم معاملات المسار Path Coefficients

Path coefficients

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
Cre&Innv		0.369	0.175	0.166
L&C-Env				
Tic				
Edu&Trai		0.140	0.533	

الملحق (09): حجم الأثر F^2

Effect sizes for path coefficients

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
Cre&Innv		0.166	0.055	0.057
L&C-Env				
Tic				
Edu&Trai		0.032	0.296	

الملحق (10): إحصائية (p–value)

P values

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
Cre&Innv		<0.001	0.005	0.008
L&C-Env				
Tic				
Edu&Trai		0.021	<0.001	

الملحق (11): الانحراف المعياري (Standard Deviatian)

Standard errors for path coefficients

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
Cre&Innv		0.065	0.068	0.068
L&C-Env				
Tic				
Edu&Trai		0.068	0.063	

الملحق (12): إحصائية T

T ratios for path coefficients

****

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
Cre&Innv		5.649	2.587	2.445
L&C-Env				
Tic				
Edu&Trai		2.047	8.426	

الملحق (13): التأثير غير المباشر

Indirect effects for paths with 2 segments

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
Cre&Innv		0.023	0.088	
L&C-Env				
Tic				
Edu&Trai				

الملحق (14): الانحراف المعياري للتأثير غير المباشر (الوساطة)

Standard errors of indirect effects for paths with 2 segments

---

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
Cre&Innv		0.049	0.049	
L&C-Env				
Tic				
Edu&Trai				

الملحق (15): إحصائية (p–value) للتأثير غير المباشر

P values of indirect effects for paths with 2 segments

	Cre&Innv	L&C-Env	Tic	Edu&Trai
Cre&Innv		0.320	0.035	
L&C-Env				
Tic				
Edu&Trai				

الملحق (16): ملاءمة النموذج ومؤشرات الجودة

Model fit and quality indices (extended set)

Outer model analysis algorithm: PLS Regression

Classic indices	Additional indices (indicator corr. matrix fit)
Average path coefficient (APC)=0.276, P<0.001	Standardized root mean squared residual (SRMR)=0.113, acceptable if <= 0.1
Average R-squared (ARS)=0.303, P<0.001	Standardized mean absolute residual (SMAR)=0.094, acceptable if <= 0.1
Average adjusted R-squared (AARS)=0.295, P<0.001	Standardized chi-squared with 189 degrees of freedom (SChS)=11.067, P<0.001
Average block VIF (AVIF)=1.126, acceptable if <= 5, ideally <= 3.3	Standardized threshold difference count ratio (STDCR)=0.932, acceptable if >= 0.7, ideally = 1
Average full collinearity VIF (AFVIF)=1.364, acceptable if <= 5, ideally <= 3.3	Standardized threshold difference sum ratio (STDSR)=0.827, acceptable if >= 0.7, ideally = 1
Tenenhaus GoF (GoF)=0.399, small >= 0.1, medium >= 0.25, large >= 0.36	
Simpson's paradox ratio (SPR)=1.000, acceptable if >= 0.7, ideally = 1	
R-squared contribution ratio (RSCR)=1.000, acceptable if >= 0.9, ideally = 1	
Statistical suppression ratio (SSR)=1.000, acceptable if >= 0.7	
Nonlinear bivariate causality direction ratio (NLBCDR)=1.000, acceptable if >= 0.7	